الدكتور صالح زهر الدين

الخلفية التاريخية لمحاكمة روجيه غارودي

المركز العربي للأبحاث والتوثيق



الخلفية التاريخية

لمحاكمة روجيه غارودي

الدكتور صالح زهر الدين

الخلفية التاريخية
لمحاكمة روجيه غارودي

المركز العربي للأبحاث والتوثيق

الطبعة الأولى

١٩٩٨

بيروت - شارع مار الياس - تجاه ثكنة الحلو - بناية صالح

هاتف ٣٠٥١٥٨ - ص.ب ١٤/٥٠٦٨

الإهـداء

إلى روجيه غارودي:

الإنسان... والمفكر... والفيلسوف... الذي أثبت قوّته ـ كفرد ـ في وجه قوى ودولٍ مجتمعة بكل قوّتها وقوّاتها... مؤكداً من خلال إيمانه وفكره وإنسانيّته أن «قوّة الحق أقوى من حق القوّة»...

أهدي هذا الكتاب.

صالح زهر الدين

مقدّمة المؤلف

كم هو مؤلم ومرعب، في الوقت نفسه، أن تُنْحَر «أم حنون» على أيدي أبناء لها، حملتهم في أحشائها، وأرضعتهم حليبها، وأطعمتهم من لحمها، فشبّوا فاقدي معنى الأمومة وقدسيّتها. تماماً كما هو مؤلم ومرعب أيضاً أن تُنْحَر مبادىء الثورة الفرنسية على مذبح القضاء الفرنسي وتحت قوس محكمته، من جراء محاكمته للمفكر الفيلسوف الفرنسي والكاتب الإنساني روجيه غارودي. وكم هو مؤلم فعلاً أن ينصاع القضاء الفرنسي والنظام الفرنسي برمّته لضغوط الصهيونية، ليقبل «محاكمة العصر» بحق هذا الإنسان الذي كتب معبّراً عن رأيه بوضوح وصراحة في موضوع اعتبرته الحركة الصهيونية «مسّاً بمقدّساتها» و «انتهاكاً لها» فقررت الاقتصاص منه، عبر القضاء الفرنسي (المعروف بنزاهته ومصداقيّته) وجرّ فرنسا نفسها «للفخّ الصهيوني» بغية تشويه سمعة فرنسا كمرجعية في حقوق الإنسان والحريات.. وبهذه الحالة يظهر القضاء الفرنسي وكأنه «يطعن نفسه بنفسه». وكأن «فرنسا تحاكم فرنسا نفسها» أيضاً.

في هذا الإطار، يتساءل الكثيرون عن أسباب محاكمة روجيه غارودي والتهم الموجّهة إليه، وبالتالي عن «جريمته» التي يحاكم على أساسها. والجواب على ذلك يتمثل بما يلي:

إن روجيه غارودي يحاكم بتهمة التشكيك في مقتل ستة ملايين يهودي في معسكرات الاعتقال النازية، والتشكيك في حقيقة وجود أفران غرف الغاز واستخدامها لإبادة عدد من اليهود، وبسبب ما ورد في كتاب «الأساطير المؤسسة

للسياسة الإسرائيلية» الذي تناول فيه بالنقد والتحليل، تلك الأساطير التي تذيعها الصهيونية، ووصف «إبادة» ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية بأنها «أسطورة» ملفقة تستخدمها إسرائيل لتبرير جرائمها في فلسطين وابتزاز الدول الأوروبية مالياً بدعوى التعويض على ذوي الضحايا، وإبقاء «عقدة الذنب» الموشّاة باللاسامية غير قابلة للشفاء لدى الغربيين.

والجدير بالذكر، أن منظمتين خاضعتين للنفوذ الصهيوني وتأثيره هما اللتان قدمتا الدعوى ضد غارودي. الأولى تدعى: «العصبة الدولية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية»، بينما تدعى الثانية: «حركة مناهضة العنصرية لصالح الصداقة بين الشعوب». وقد تبين أن كلاً منهما هي أداة لخدمة السياسة الإسرائيلية، ويدعمها الإعلام العالمي الذي يسيطر عليه اليهود.

من خلال ذلك، يبدو أن فرنسا قد ضحّت بأحد صانعي مجدها الثقافي ـ ولا فرق إذا حوكم أو بُرِّىء ـ إرضاء لحركة ـ يعرفها العالم كله ـ تقترف أبشع الجرائم الجماعية، في فلسطين ولبنان والجولان وغيرها، وتقتلع شعباً من أرضه وجذوره بقوة الإرهاب والبطش، وتستعلي على المرجعية الدولية الأولى، وتدوس شعاراتها وقوانينها ومواثيقها، وتمتهن أشرس ضروب الانتهاك لحقوق الإنسان. . .

على هذا الأساس تتوضح الصورة، وتنجلي خفاياها، وتبدو محاكمة روجيه غارودي بأنها ليست محاكمة عادية لشخص عادي، بل إنها محاكمة انتقامية، من مناضل جاهد برفع راية العداء الفكري والثقافي والعلمي والمعرفي بمواجهة الصهيونية العالمية، وكل القوى والدول الداعمة والمساعدة لها. . وهكذا تتجاوز هذه القضية الطابع «الشخصي»، كما تتجاوز الطابع «الجغرافي» الفرنسي، لتأخذ بُعْدَها الحقيقي الصحيح في أنها «قضية الحرية» في أسطع وجوهها، وليست هذه المحاكمة سوى محاكمة للإنسان أينما كان، وللإنسانية جمعاء، بشخص أحد رموزها المدعو روجيه غارودي، من قبل الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية في فرنسا.

والواقع، أن المفكر الفرنسي غارودي لم يتسلّل تسلّلاً إلى «قدس الأسرار» الصهيونية، بل اقتحم هذا «الحصن» من بابه العريض اقتحاماً مباغتاً لأصحابه، ففوجئوا وذُهلوا من عملية الاختراق، فصُعقوا، وكأن سلكاً كهربائياً مسّهم؛ وعندما استفاقوا من هول الصدمة وجدوا حالهم «مهتوكي الستر»، ولم تعد «ورقة التين» كافية لستر عورتهم، فأدركوا أن «السلاح رقم ١» في ترسانتهم أصبح معرّضاً للخطر، كما أصبح مفعوله وتأثيره مرجّحاً للإبطال، فاستشرسوا في المواجهة لردّ الاعتبار. ولكن المهزلة هي أن يجنّد اليهود في العالم، وصهيونيّوه، كل طاقاتهم وإمكانيّاتهم لمواجهة «شخص» فقط اسمه روجيه غارودي... كما تجلّت عظمة غارودي شخصياً في تصدّيه بمفرده لهذه القوى الجبّارة تحت قوس محكمة فرنسا، التي قُدّر لها (لفرنسا) أن تكون من أوائل دول العالم التي شرّعت لحقوق الإنسان، وللدفاع عن هذه الحقوق، فوجدت نفسها في نهاية هذا القرن ـ وتحت ضغط صهيوني كبير ـ ضحيّة في انتهاك هذه الحقوق وشرعتها... بل وجدت نفسها ـ بتعبير أدق ـ أمام حالة تقول:

«فرنسا تحاكم فرنسا» (كما أشرنا قبل قليل).

إنها ـ ولا شك ـ إحدى مهازل نهاية القرن العشرين، حيث يرضخ القضاء الفرنسي (النزيه والصادق كما هو معروف) لمحاكمة مفكر فيلسوف بمستوى روجيه غارودي. لأن هذا الرضوخ لا يعني إلا: القبول بانتهاك شرعة حقوق الإنسان في بلد يعتبر بأنه «أب» هذه الحقوق و «أمها» أيضاً؛ وسمعة فرنسا بالتالي على المحك..

والمعنى الآخر هو أن قفص الاتهام هذا، لايقف فيه روجيه غارودي وحده فقط، بل وإلى جانبه أيضاً تقف ضحايا مجزرة دير ياسين وكفرقاسم وقانا وكل مجازر الصهيونية في فلسطين وبلاد العرب، والتهمة، هي ذاتها تلك التي أُلصقت بغارودي وهي: تهمة العداء للسامية... وكم هو من غير المنطقي فعلاً أن يَمْثُل «ضحايا» أمام قضاء دولة رائدة في الديموقراطية والحرية والعدالة والدفاع عن

حقوق الإنسان، في الوقت الذي يمثّل فيه «المجرم» دور «المدّعي البريء والمظلوم» في الوقت نفسه.

يضاف إلى ذلك، أنه لو شاء الصهيونيون هؤلاء أن ينبشوا رفات اليهود الألمان الذين قتلوا في المانيا ـ بالاتفاق بين النازيين ومسؤولي الوكالة اليهودية ـ (وقيل بأنهم ضحايا النازية)، لكان بمقدور هؤلاء الصهيونيين أن يسمعوا صوتاً واحداً من هؤلاء الضحايا جميعاً، يقول: إرفعوا أيديكم عن روجيه غارودي، ولا تقتلونا مرتين... (وعشرات المرات)... كفاكم تشويهاً وتحريفاً وتزييفاً للحقائق... وكفاكم متاجرة بدمائنا وأرواحنا التي أزهقت على أيديكم، بقصد الابتزاز المالي عالمياً ـ كما يحصل مع المانيا وسويسرا والدانمرك وكرواتيا وغيرها ـ على حسابنا أحياءً وأمواتاً... اعترفوا بالحقيقة والواقع ولا تستمروا في خداع أنفسكم والآخرين، كي لا يضطر الرئيس الأميركي الأسبق إبراهام لنكولن إلى أن يخرج من قبره ويخاطبكم بعبارته الشهيرة القائلة:

«أيها الإنسان، تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الزمن، وأن تغش كل الناس بعض الزمن، لكنك تعجز في أن تغش كل الناس كل الزمن».

هذا، ولعلّ من غريب المقارنات والمفارقات أيضاً، أننا نرى ونسمع أن المدعو سلمان رشدي، هو حرّ طليق، ويُسْتدعى بزيارات رسمية إلى مختلف دول الغرب، ومن بينها فرنسا أيضاً. بينما يُسْتدعى، بالمقابل، روجيه غارودي للمحاكمة أمام القضاء الفرنسي، وتغريمه...

والمعروف أن سلمان رشدي نشر كتاباً بعنوان «آيات شيطانية» (في دولة ديموقراطية) أساء فيه للنبي الكريم محمد بن عبد الله (صلعم)، كما أساء لآلاف الملايين من المسلمين في مختلف بقاع الأرض، ثم يُسْتقبل في «البيت الأبيض» ـ وفي غيره من «البيوت» ـ كما في العاصمة الفرنسية، استقبالاً كبيراً، وتُفْرز له عناصر الحماية خوفاً على حياته، وتُغْدق عليه الأموال والهبات، ويُعامل بـ «تكريم» و «احترام» من قبل أسياده الذين أطاعهم ونفّذ تعليماتهم بدقّة متناهية،

وقدّم لهم «خدمة جلّى» ضد الإسلام والمسلمين، قلّما سبقه إلى ذلك أحد قبله في هذا الإطار، وبهذا الشكل.

أما روجيه غارودي، فقد نشر كتاباً بعنوان «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» (في بلد ديموقراطي أيضاً شبيه بالديموقراطية التي يتمتع بها البلد الذي نشر فيه سلمان رشدي كتابه). وفي هذا الكتاب فنّد غارودي الأباطيل والأكاذيب التي قامت عليها سياسة دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين العربية، مما أدى إلى اعتباره «مسيئاً» لبضعة ملايين من اليهود ودولتهم العنصرية الاستيطانية العدوانية، فقامت القيامة ضده من قبل اليهود وأصحابهم وخدمهم، وطالبوا بمحاكمته والاقتصاص منه، وملاحقته ومعاقبته (على فعلته تلك) أينما كان وأينما رحل، واتخذت هذه الحملة طابعاً «قانونياً» (وكأن الصهيونية تحترم أي قانون غير قانونها!!)، فوصلت القضية إلى ما وصلت إليه في المحكمة الفرنسية. وبدل فرض الحماية على شخصه وصون حقوقه كإنسان أولاً، (تماماً كما حصل لسلمان رشدي)، فقد وصل الأمر بالقضاء الفرنسي (كقضاء اشتهر بالنزاهة والصدق) إلى أن يوافق على محاكمته... أَلَيْس للصهيونية المسيحية في فرنسا ضلع في ذلك؟

ومن هنا نتساءل: لماذا هذا الصيف والشتاء تحت سقف واحد (هو السقف الفرنسي)؟ وهل «المقدّسات» التي مسّها روجيه غارودي وتعرّض لها هي أقدس من النبي الكريم محمد (صلعم) ومن المقدسات التي مسّها سلمان رشدي لكي يقبل القضاء الفرنسي بمحاكمة غارودي بهذه الطريقة، التي يعرّض فيها نزاهته ومصداقيته للشكوك؟. إنها بالفعل مهزلة المهازل؛ إذ أن «الجريمة الشنيعة» التي ارتكبها هذا المفكر الإنساني غارودي، هي أنه استطاع الوصول إلى فكّ «لغز» السلاح «رقم ١» في الترسانة الإسرائيلية (والمتمثل بخرافة «المحرقة» أو «الهولوكوست»)، وخلق حوله كثيراً من الشكوك وعلامات الاستفهام، مما سيؤدي بالطبع إلى التخفيف من مفعوله وتأثيره، إن لم يكن إبطال هذا المفعول نفسه وفقدان فاعليته (مع العلم أن عدداً من المفكرين والباحثين الغربيين أيضاً (ومنهم

فرنسيون) كانوا قد تناولوا هذه المسألة بعمق، كما هو حال البروفسور روبرت فوريسون، صاحب «مدرسة المراجعة التاريخية» مما أدّى إلى تعرّضه لضغوطات واضطهادات ومحاولات قتل أصبح على أثرها مشلولاً غير قادر على الحركة والإنتاج).

والجدير بالذكر، أنه على الرغم من هذه الحملة الشرسة، والمحاكمة التي يواجهها غارودي، تبقى معنوياته عالية، مدركاً أنه ليس وحده في هذه المعركة، مؤكداً بقوله بأن «المعركة التي يخوضها لن تتوقف باعتبارها انخراطاً في المعركة الحضارية ضد الظلامية الصهيونية الرامية إلى طمس الحقيقة واستبدالها بالأكاذيب» (وقد جاء ذلك في رسالته إلى فاطمة بنت مبارك قرينة رئيس دولة الإمارات العربية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٩٨، يشكرها فيها على تبرعها بمبلغ خمسين ألف دولار «دعماً للمفكر الفرنسي المسلم الذي يواجه جماعات وجمعيات الضغط الصهيوني في فرنسا»).

مجمل القول، أن هذه القضية «قضية الفكر» (أو بالتالي «محنة الفكر»)، ستبقى حاضرة على الدوام، وعلى مرّ الأزمنة والعصور، ولن تنطفىء شعلتها وجذوتها أبداً. . . وإذا كان سقراط الحكيم أحد الأوائل في ملف هذه القضية، فإن روجيه غارودي لن يكون ـ بالتأكيد ـ آخر حبّات هذا العنقود. . . على ضوء ذلك، وقبل أن نتناول موضوع «الخلفية التاريخية لمحاكمة روجيه غارودي»، يجدر بنا أن نسلّط الضوء على هذه الشخصية الإنسانية في إطار تطورها التاريخي، لكي نعطي الموضوع حقه، من جهة، ولكي نكون بالتالي مخلصين مع أنفسنا، وأوفياء لجمهور القرّاء الذي هو جزء منا، لا ينفصل، من جهة أخرى؛ مع الإشارة إلى أنه لا بدّ من معالجة «الصهيونية المسيحية في فرنسا» أيضاً كمقدمة هامة للموضوع، حيث لا يجوز لدولة كفرنسا، ولا لقضاء كالقضاء الفرنسي، أن ينزلقا على «قشرة الموز الصهيونية» أو على «قشرة بطّيخها» (المعروف بالجبس)، ولا أن يقعا في «المصيدة» أو «الفخّ» الذي نصب ببراعة فائقة من قبل «محترفي الأفخاخ» الصهيونية، وفي عقر الدار الفرنسية *تحديداً*، بشأن *ما يسمّى* بـ «*المحرقة اليهودية*»

في ألمانيا، لكي يتحول روجيه غارودي إلى «كبش محرقة» في هذه القضية، مع العلم أن المطلوب ـ صهيونياً ـ هو أبعد من «شخص غارودي» (الفرنسي) وأكبر منه. . . أن المطلوب هو أن تكون فرنسا نفسها هي «كبش هذه المحرقة». . .

فهل تعي القيادة الفرنسية الحالية هذه النقطة؟

ومن هو روجيه غارودي إذن؟

روجيه غارودي مناضل وسياسي وفيلسوف فرنسي. بدأ حياته ماركسياً وانتهى باعتناق الإسلام تحت اسم «رجاء غارودي».

ولد غارودي في مرسيليا سنة ١٩١٣، ودرس الفلسفة ونال شهادة التبريز فيها (Agrégation). مارس التعليم الجامعي في ألبي وكليرمان فيران وبواتييه. نال شهادة دكتوراه في الفلسفة عام ١٩٥٣. وإلى جانب نشاطه التعليمي كان روجيه غارودي يقوم بنشاط سياسي مكثّف، فانتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي عام ١٩٣٣ وانتخب نائباً شيوعياً عن منطقة التارن سنة ١٩٤٥، ثم عضواً في مجلس الشيوخ عن منطقة السين سنة ١٩٥٣. أسس مركز الدراسات والأبحاث الماركسية وأشرف على إدارته، ونظم «أسابيع الفكر الماركسي» قبل أن يطرد من اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب سنة ١٩٧٠ بتهمة «التحريفية اليمينية». وبعد طرده أخذ ينتهج منهجاً فكرياً منفتحاً على الأديان والحضارات غير الأوروبية ويدعو إلى حضارة جديدة إنسانية غير استهلاكية، قبل أن يكتشف الإسلام ويعتنقه في أوائل الثمانينات.

ولفهم فكر روجيه غارودي لا بدّ من الإحاطة به في إطار تطوره التاريخي. لقد استند غارودي في البداية على كتابات كارل ماركس وفريدريك انغلز لتطوير النظرية الماركسية حول الدين. وكان موقفه يتلخص باستمرار في التنطّح للتأويلات المبسّطة والتبسيطية حول هذا الموضوع، وفي النظر بعين الاعتبار لدور الإيمان في بعض المواقف التاريخية المحدّدة. ومن هنا فقد وجد أن لا تعارض بين الإيمان والالتزام النضالي، وأن الدين لا يعني الرضوخ للظلم بل هو تمرّد وثورة ضد

البؤس. ومن هنا، فقد جاء حرصه على إقامة حوار دائم بين الماركسية والمسيحية مشدّداً على نقاط الالتقاء، واضعاً جانباً نقاط الخلاف. ولم تكن هذه الآراء متّفقة تماماً مع خط الحزب الشيوعي، وإن كان هذا الأخير، يغضّ الطرف دائماً عن هذه الآراء.

وبعد وفاة موريس توريز، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يرتبط بصداقة عميقة مع غارودي، ويؤمن له نوعاً من الحماية المعنوية، بدأت رحلة غارودي للخروج من الحزب. وقد تبلورت الخلافات مع قيادة الحزب في ثلاث نقاط كانت على الشكل التالي:

أولاً: نظريته حول ما أسماه «الكتلة التاريخية الجديدة» التي تتمثل في العمال والمهندسين والتقنيين والكوادر ومختلف فئات المثقفين، وهي كتلة أفرزتها الحضارة الصناعية الجديدة، ولا بد لأي تحليل ماركسي للمجتمع من أن يضعها في حسابه. وقد أدانت قيادة الحزب هذا المفهوم في تموز ١٩٦٨.

ثانياً: لم يكتف غارودي بالتنديد بالتدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا (وهو ما سمّي بربيع براغ) بل بحث أيضاً عن «الجذور السياسية لهذا الانحراف الاشتراكي» متهماً القادة السوفييت بعدم تطبيق المبادىء الماركسية السليمة.

ثالثاً: انتقد غارودي بشدّة برنامج الحزب الشيوعي الفرنسي لعام ١٩٦٩، واعتبره أعجز من أن يحقق انتصار الاشتراكية في فرنسا.

إزاء كل ذلك عمدت قيادة الحزب إلى طرده في ٦ شباط/ فبراير ١٩٧٠ من عضوية الحزب.

وعلى أثر ذلك، قام روجيه غارودي بنشر «كتاب أبيض» سمّاه «كل الحقيقة» أوضح فيه دوره في قيادة الحزب منذ سنة ١٩٦٠ وكان بمثابة دفاع عن مواقفه موجّه إلى أعضاء الحزب. وفي عام ١٩٧٤ أنشأ مجلة «البدائل الاشتراكية».

بعد ذلك، أخذ يبتعد شيئاً فشيئاً عن الاهتمام بالمسائل الداخلية الفرنسية

الصرفة ليناضل من أجل ما أسماه «حوار الحضارات» (١٩٧٧).

ويقول روجيه غارودي حول هذا الموضوع: «الغرب حادث عرضي. هذه قاعدة أولية وبديهية لا بد من الأخذ بها في أية عملية بناء للمستقبل. أنهم (أي الغربيون) لا يشكلون أكثر من استثناء في الملحمة الإنسانية التي يبلغ تاريخها ٣ ملايين سنة».

انطلاقاً من هذه المسلّمة أخذ غارودي يدعو إلى إعادة اكتشاف الحضارات التي حاول الغرب تدميرها، وأحياناً بنجاح، وذلك لأن «بناء مستقبل حقيقي لا يمكن أن يتم دون استعادة الأبعاد الإنسانية كما طورتها وعمقتها الحضارات والمدنيّات غير الغربية»... ويضيف غارودي: «... إن كل شيء في ميدان العلاقات الاجتماعية والسياسية في الغرب بحاجة إلى إعادة بناء على أسس جديدة. وتحقيق هذا المشروع يفرض علينا أن نفتش ونتساءل عن ثقافات وثورات القارات الثلاث».

هذا، وفي عام ١٩٧٦ شارك روجيه غارودي في «المؤتمر الفكري حول الصهيونية» الذي عقد في بغداد، وقدّم دراسة حول «الذرائع التاريخية والدينية للصهيونية». وفي العام نفسه (١٩٧٦) أصدر كتاباً أسماه «مشروع الأمل». وأتبعه عام ١٩٧٩ بكتاب آخر هو: «نداء إلى الأحياء». وفي عام ١٩٨١ أصدر كتاب «وعود الإسلام»، ثم كتاب «مسألة إسرائيل» (١٩٨٣)، وذلك قبل أن يعتنق الإسلام بشكل علني ويصبح اسمه: رجاء غارودي. ثم أصدر كتاب «الجامع: مرآة الإسلام» (١٩٨٥)، وكذلك كتاب «من أجل إسلام القرن العشرين» (١٩٨٥)، وكتاب «فلسطين أرض الرسالات السماوية»، (١٩٨٦)، وكتاب «الإسلام في الغرب: قرطبة إحدى عواصم الفكر» (١٩٨٧)، ثم كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، وأيضاً كتاب «الإسلام» (١٩٩٧) وكتاب «نحو حرب دينية: جدل العصر» (١٩٩٧) وغيرها...

هذا، هو روجيه غارودي الذي فضح خرافة «الهولوكوست» (أو المحرقة

اليهودية)، حيث تعتبر من أهم أسلحة الصهيونية التي قال عنها الصهيوني روبنشتاين أنه «لو ظهر أن الهولوكوست ليس سوى عملية تضليل، لكان السلاح رقم ١ في ترسانة إسرائيل سيختفي»... فما هي بالضبط أسرار هذه الخرافة؟ وما هي خلفيتها التاريخية التي يحاكم غارودي على أساسها؟ وما هي بالتالي أسرار التحالف النازي الصهيوني في هذا الإطار؟

وما هي الصهيونية المسيحية في كل من فرنسا والمانيا بشأن هذه المسألة؟

إنها، في الواقع، أسئلة تطرح نفسها بإلحاح أمام قضية اسمها روجيه غارودي؛ إذ ليس من السهل أبداً أن يواجه هذا الإنسان، أو أن يكون قَدَرُه مواجهة مجموعة «صهيونيات» دفعة واحدة: الصهيونية المسيحية في فرنسا، والصهيونية المسيحية في المانيا، والصهيونية اليهودية في إسرائيل، وبالتالي في كل دول العالم. ويبقى روجيه غارودي، رغم كل ذلك، أكبر من كل هذه «الصهيونيات» وحلفائها... وإذا أُدين أو بُرّىء، فإنه في النتيجة ـ هو المنتصر ـ.

صالح زهر الدين
في ٢٥/١/١٩٩٨

الباب الأول

الصهيونية (المسيحية)

في فرنسا



الفصل الأول

الصهيونية (المسيحية)
في فرنسا
قبل القرن العشرين

ليس من الغرابة أن تبادر فرنسا في وقت مبكر، إلى تبنّي المشروع الصهيوني في فلسطين العربية، بل وتحتل المرتبة المتقدمة على غيرها من الدول الاستعمارية في هذا الإطار. إذ أن عودة سريعة إلى التاريخ، تكشف الكثير من الوقائع والحقائق حول هذا الموضوع، وترشد الباحثين إلى العلاقات المضيئة في هذا السبيل.

والجدير بالذكر، أن الغرب الاستعماري كان في تنافس ضارٍ بين دوله، بغية إخضاع المنطقة العربية للسيطرة ومناطق النفوذ، وكلُّ دولةٍ، من منطلقها الخاص ومصالحها المتنوعة. ولعلّ فرنسا، كانت بين هذه الدول، الأكثر طمعاً، والأكثر إدراكاً قبل غيرها لما تمثله هذه المنطقة من أهمية، ومن نفوذ في الوقت نفسه لمن يستطيع التحكم بمقدراتها وثرواتها وبشرها.

من هذا المنطلق، اكتسبت الحروب الصليبية، التي قام بها الغرب في القرن الحادي عشر للميلاد، ضد الشرق، بحجّة الأماكن المقدسة في فلسطين، اكتسبت طابعاً فرنسياً في كثير من وجوهها.

على هذا الأساس، ذهب بعض المؤرخين إلى القول «أن بذور الحروب

الصليبية جرى إلقاؤها في تربة فرنسية، وأن الذي بشّر بالحروب الصليبية بابا من أصل فرنسي، وأنها بدأت واستمرت في جوهرها مشروعاً فرنسياً (ويجوز أن نقول أنها فرنسية نرمانية)، وأن المملكة التي أقامها الصليبيون بالشرق، كانت أيضاً في جوهرها مملكة فرنسية، في لغتها وعاداتها، وفي فضائلها ورذائلها. ومن الطبيعي أن تكون فرنسا مهد الحروب الصليبية، إذ أنها كانت فعلاً موطن الحركة الكلونية(*)، والمركز الذي انبعث منه «سلام الله»، والموطن المختار للفروسية. وتستطيع فرنسا أن تقدم من النبلاء الإقطاعيين حشداً لم يكن شديد الارتباط بمكانته في المجتمع، ومستعداً لأن ينطلق في مغامرة كبيرة. يضاف إلى ذلك أن فرنسا قاست كثيراً مما وقع بها من المعارك والحروب، وعانت ما حدث بها من الوباء والمجاعة. . . فلا عجب إذن، إذا تمّ حشد الجيوش الصليبية في فرنسا، أو إذا تولى قيادتها رجال ينتمون إلى بيت هوتفيل (**) (Hauteville)»[1].

وفي الإطار ذاته، كان الجنرال شارل ديغول، يرى أن عظمة فرنسا وقوتها، هي امتداد نفوذها في كل مكان، وبشكل خاص في الشرق الذي أراد دائماً أن يحافظ عليه، انطلاقاً من معرفته له عن كثب، وقد عاش في بعض أراضيه مدة ليست قصيرة. لذلك كان ديغول يعتقد أن الشرق مهم لفرنسا، وأن هناك دوراً تاريخياً عليه أن يلعبه في الشرق. من هنا يقول عام ١٩٣١ «فرنسا التي ورثت حماية دول الشرق، هي شكل خاص مهيأة لهذا العمل بسبب دورها التاريخي في هذه الدول. حيث كانت الحملات الصليبية تنشط فيها، لأن فرنسا كان لها بشكل خاص دور نشط وفعّال خلالها. والمملكة المسيحية دامت قرنين، وكانت تحت النفوذ الفرنسي، وسانت لويس وصل حتى صيدا بالأسلحة الفرنسية. وعلى طول

(*) الحركة الكلونية هي حركة دينية، وبالأحرى تتخذ من الدين ستاراً لها، ذات طابع استعماري، ظهرت في أواخر القرن الحادي عشر، وتمثلت بالحروب الصليبية. وقد عرفت بهذا الاسم نسبة إلى دير كلوني في برجنديا.

(**) هوتفيل هي الأسرة النورمندية التي تولت الحكم في صقلية وجنوب إيطاليا، وإليها ينتمي النرمنديون الذين اشتركوا في الحروب الصليبية، أمثال بوهمند وتانكرد.

لبنان وجبال العلويين، كذلك في فلسطين، هناك قلاع قوية تشهد على القوة التي استعملها مواطنونا في العصور الوسطى»[*].

على هذا الأساس، شكلت فلسطين هاجساً وكابوساً للدول الاستعمارية منذ قرون عديدة، وأصبح همّ السيطرة عليها وإخضاعها من أكثر الهموم الغربية وأشهرها. وطبيعي أن تكون فرنسا في طليعة الدول الاستعمارية التي أدركت هذه الأهمية قبل غيرها، على مختلف الصعد، ومن مختلف النواحي.

وبالرغم من الهزائم الكبيرة التي منيت بها جيوش الاستعمار الغربي في بلادنا العربية، بقي حلم السيطرة على فلسطين هو بمثابة نقطة البيكار في المخيّلة الاستعمارية، في الوقت الذي شكل فيه اليهود «خشبة الخلاص» لهذه الدول، وإنقاذها بالتالي من «ورطتها» هذه، وعلى الأخص بالنسبة لفرنسا.

على أساس ذلك، تكشف الوثائق التاريخية أن أول إشارة للإستفادة من اليهود في فرنسا، جاءت على شكل رسالة شخصية من «توماس كوريت»، وهو من الشخصيات اليهودية الإيرلندية الرأسمالية، موجهة إلى السلطات الفرنسية.

وقد نصّت هذه الرسالة على ما يلي: «إنهم ـ أي اليهود ـ يقدمون لكم عنصراً استعمارياً متيناً ثابت الأركان، وقد يكون ضرورياً لكي يقوم في آسيا مكان الامبراطورية الآخذة في الانحلال... إمبراطورية العثمانيين، ويقدم لكم أهم الضمانات لبث الفوضى وإشعال الفتن وإحلال الأزمات للقضاء على الأتراك جملة واحدة»[٢].

هكذا عرض اليهود ـ الصهاينة ـ وضع خدماتهم «الاستعمارية» لمصلحة فرنسا المتطلعة للاستيلاء على جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكان طبيعياً أن تكون تلك الخدمات بثمن... وكان الثمن هو وعد نابوليون بونابرت بتمكينهم من

(*) جاء ذلك في كتاب الدكتور أحمد سعيد نوفل حول «العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية». شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٤. ص ٦٧.

الاستيلاء على القدس، وبناء الهيكل، مقابل مساعدته في حملته على الشرق.

هكذا، كانت فرنسا أول من طرح بشكل جدّي فكرة توطين اليهود في فلسطين. فقد أعدّت حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨ خطة سريّة لإقامة «كومنولث يهودي في فلسطين»[٣]، حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي «بما فيه فلسطين» وذلك مقابل تقديم الممولين اليهود قروضاً مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك في ضائقة اقتصادية خانقة، والمساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابوليون بونابرت.

ومما جاء في نص وعد نابوليون، الذي يعتبر بمثابة أول وعد رسمي من قوى استعمارية للصهاينة بإنشاء كيان لهم في القدس، ما يلي:

«من نابوليون بونابرت القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في أفريقيا وآسيا، إلى ورثة فلسطين الشرعيين: أيها الإسرائيليون، أيها الشعب الفريد، الذي لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي، وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد فقط... انهضوا بسرور أيها المبعدون... ان الجيش الذي أرسلتني العناية الإلهية به والذي يقوده العدل ويواكبه النصر جعل القدس مقراً لقيادتي، وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي لم تعد ترهب مدينة داوود... سارعوا! ان هذه هي اللحظة المناسبة ـ التي قد لا تتكرر لآلاف السنين ـ للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم، وحقكم الطبيعي المطلق في عبادة يهوه، طبقاً لعقيدتكم علناً وإلى الأبد»[٤].

والواقع، أن قلّة فقط هم الذين لا يجهلون الآن حقيقة أن نابوليون بونابرت كان أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين قبل وعد بلفور بـ ١١٨ سنة، بل أن الزعيم الصهيوني الكبير حاييم وايزمان وصف نابوليون بأنه «أول

الصهيونيين الحديثين من غير اليهود»[٥].

والحقيقة، أن هذا البيان الذي ادّعى فيه نابوليون أنه صدر عن مركز قيادته في القدس، لم يكن ادعاؤه صحيحاً، وهو من قبيل الاعتداد والزهو الحربي فقط، باعتبار هزيمته وتقهقره في عكا في شهر أيار/ مايو ١٧٩٩، وهو الذي قال فيما بعد جملته الشهيرة «لو فتحت عكا لفتحت الشرق»، ورجع إلى مصر يجر ذيول الخيبة والهزيمة، دون تمكنه من أن يفي بوعده. رغم ذلك، كان لهذا البيان وقعه وأهميته اللاحقة، حيث ان بريطانيا استغلته أيضاً وجيّرته لمصلحتها في عملية استغلالها لليهود من ناحية، وتركيز أنظارها واهتماماتها على هذه المنطقة من ناحية ثانية.

ويشير المؤرخ اليهودي المعروف سالو بارون (Salo Baron) إلى أن اقتران الصيغ التجارية والتوراتية أمر له دلالته، وهو يرى أن للبيان أهمية رمزية كبرى على الرغم من عدم وجود نتائج آنية له: «... بيان نابوليون الشهير للشعب اليهودي خلال الحملة المصرية عام ١٧٩٩، وان كانت نتائجه الآنية ضئيلة، يرمز إلى اعتراف أوروبا بحقوق اليهود في فلسطين. لم يكن نابوليون يسعى لحل القضية اليهودية بدافع من حبّه للآخرين.. ان اعترافه الذكي بمصلحة اليهود الذين حاول أن يضمّهم لجيشه، ودعمه للأمل الذي حصل عليه اليهود من الكتاب الإنجليز والفرنسيين مؤشر على مدى شحن الجو الأوروبي بالتوقعات المتعلقة بالمسيح المنتظر»[٦].

هذا، وقد راقت الفكرة الصهيونية لنابوليون، حيث أنها كانت تنسجم مع مفهومه الرومنطيقي عن القومية، واهتمامه الشخصي باستغلال اليهود في خططه الاستعمارية. وجاء في مذكراته التي كتبها حين كان في جزيرة القديسة هيلانة ـ منفياً ـ قوله: «كان «التكتل» وهو تجميع الشعب الذي توحّده الجغرافيا وتفرّقه الثورات، والعمل السياسي أحد مثلي العليا؛ ففي أوروبا ٣٠ مليون فرنسي، و ١٥ مليون إسباني، و ١٥ مليون إيطالي، و ٣٠ مليون الماني. لقد كان في نيّتي أن أجمع كلاً من هذه الشعوب في دولة قومية مستقلة»[٧].

من هنا يتوضح أن بيان نابوليون بونابرت كان بمثابة اعتراف دولي بوجود قومي يهودي، واعتقاد ببعث أمة يهودية في فلسطين؛ فملايين اليهود المشتّتين في أوروبا يجب أن يجمعوا في نهاية المطاف في دولة يهودية في فلسطين تخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية عن رضى.

هذا، وبعد المرسوم الذي اتخذته الجمعية الوطنية (الفرنسية) في ١٧٩١/٢/٢٧، والذي يمنح اليهود جميع الحقوق المدنية الوطنية، قال القاضي رئيس المحكمة الدينية اليهودية: «وأنت يا نابوليون، أنت يا معزّي الجنس البشري، يا أبا جميع الشعوب، ان كل إسرائيلي يبني لك هيكلاً في فؤاده»(*)

مع ذلك، يجب أن لا يفهم أن فكرة «البعث اليهودي» في فرنسا، وجدت في عصر نابوليون بونابرت وعلى يديه، بل العكس؛ حيث كانت قد ترسخت في عصره، مع أنها وجدت من ينادي بها في القرنين السابع والثامن عشر الفرنسيين. وإذا كانت بريطانيا قد عرفت شخصية كرومويل الداعية لهذه الفكرة، فإن فرنسا عرفت شخصية مشابهة هي شخصية كبير وزراء الملك لويس الرابع عشر، المدعو «جان بابتيست كولبرت» (Jean Baptiste Colbert) الذي تحدث كسلفه كروميل عن المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها فرنسا من اليهود نتيجة خبرتهم التجارية، وعلى ذلك فقد كان متعاطفاً مع وجود يهودي في فرنسا(٨).

إضافة لذلك، دعا أحد زعماء اليهود الفرنسيين أيضاً إلى تكوين مجلس يضم جميع الطوائف والفئات اليهودية، ويتخذ من باريس مقراً له ليعمل بالتنسيق مع حكومة الإدارة الفرنسية من أجل «إعادة بناء وطن يجمع شمل اليهود وينظم حياتهم». ومضى هذا الزعيم اليهودي في دعوته التي تضمّنها منشور دون توقيع

(*) تطرق إلى ذلك كل من باور ماركس «حول المسألة اليهودية» ترجمة الياس مرقص. دار الحقيقة. بيروت ١٩٧٣ ص ١٦١. وكذلك: رفيق شاكر النتشة «الاستعمار وفلسطين». مطبعة بيت المقدس. عمان ـ الأردن. الطبعة الثانية ١٩٨٦. ص ١٠٩.

جاء فيه: «ان عددنا يبلغ ستة ملايين(*) (!!) في أقطار العالم، وفي حوزتنا ثروات طائلة... فيجب أن نتذرّع بكل ما لدينا من وسائل لإنشاء وطن لنا.. وهذا الوطن الذي ننوي قبوله بالاتفاق مع فرنسا يشتمل على مصر السفلى (الوجه البحري) ويمتد شرقاً (منتهياً) بخط يبدأ من بلدة عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر، وموقع هذا الوطن من أنفع المواقع في العالم، ويمكننا من السيطرة على ملاحة البحر الأحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وأفريقيا الجنوبية والشمالية وأثيوبيا والحبشة، ثم أن مجاورة حلب ودمشق لنا تسهّل تجارتنا، وموقع بلادنا على البحر المتوسط يمكننا من إقامة المواصلات بسهولة مع فرنسا وإيطاليا واسبانيا»[٩]. وهذا بحد ذاته يشكل برنامج عمل متكامل، ولا ينقصه شيء في هذه المسألة، سوى نيّة الجهد والتنفيذ فقط، وهو متوفر. ومما لا شك فيه، أن بريطانيا كثّفت نشاطها في المنطقة العربية إبان مرحلة محمد علي باشا ومشروعه الكبير، حيث كانت تدعمه فرنسا ـ طبعاً ليس حباً به بل بسبب مطامعها ومصالحها ـ. وكان الفرنسيون يراقبون النشاط البريطاني باهتمام بالغ، على ضوء التنافس الذي كان قائماً بين هاتين القوتين بصدد هذه المنطقة.

في هذا الإطار، أرسل مسؤول فرنسي في منطقة الليفانت (المشرق) تقريراً إلى وزارة خارجية بلده، جاء فيه: «ان إذلال محمد علي بإجباره على العودة إلى قواعده لم يكن آخر أهداف الحكومة البريطانية في هذا الجزء من الشرق. وقد اتضح على وجه لا يقبل الشك أن لها هنا غاية أخرى ما عاد عملاؤها يحيطونها بسياج من الكتمان، وبدأوا يكشفون عنها... وهذه الغاية هي بعث مملكة إسرائيل. ومنذ أربعة أشهر وصلت إلى هنا بعثة بريطانية يرأسها الدكتور «كايت» مؤلف كتاب عن «تحقيق النبوءات»... وكان المفهوم في البداية أن هذه البعثة مرسلة من الكنيسة الاسكتلندية، ولكني علمت فيما بعد أن الحكومة البريطانية أوفدتها لجمع معلومات عن أحوال اليهود في فلسطين وإمكان إعادة جميع يهود

(*) تشير غالبية المصادر إلى أن حقيقة عدد اليهود لم يتجاوز مليونين وربع المليون نسمة في تلك الفترة، وهذه المبالغة في العدد لها أبعادها السياسية والاقتصادية وغيرها...

أوروبا إلى الأرض الفلسطينية. وعملاء بريطانيا هنا يقولون أنهم قد حرّروا الجبل فتحررت سوريا في الوقت ذاته لأن الجبل هو سوريا، وليس في استطاعة أي دولة أن تتمركز مطمئنة على الساحل، إذا كان الجبليون في حالة حرب معها. وبعد تحرير الجبل بات على بريطانيا أن تجمع في فلسطين ثمانية ملايين يهودي منتشرين في أنحاء أوروبا، وعندئذ تكون قد استكملت الوسائل لتركيز نفوذها على أطلال النفوذ الذي كانت تتمتع به فرنسا في هذه البلاد»[١٠].

على ضوء ذلك يتبين أن فرنسا لم تكن أقل حماساً من بريطانيا لإقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الحماية الفرنسية. ففي أعقاب حرب القرم برز اهتمام متجدد بتوسيع رقعة النفوذ الفرنسي داخل «الليفانت»، وأخذ بعض المفكرين والكتّاب السياسيين في فرنسا يرفعون لواء الدعوة للمناداة بفلسطين «إقليماً يهودياً» على نحو مماثل للدعوة الصادرة بجعل لبنان «إقليماً مسيحياً» تحت الحماية الفرنسية[١١]. وقد أبدى نابوليون الثالث اهتماماً ملحوظاً بفكرة توطين اليهود في فلسطين خاصة حينما حصلت فرنسا على امتياز شق قناة السويس[١٢].

ويرز هذا الاهتمام على لسان عدد من الشخصيات الفرنسية المقربة لنابوليون الثالث، وكان من بينهم «جان دونان»، وكانت تربطه صلات وثيقة أيضاً بعدد كبير من حكام أوروبا والمسؤولين فيها. وقد قام جان دونان بنشاطات واسعة في فرنسا وخارجها لكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والأوروبي، من أجل الاستيطان اليهودي في فلسطين. وكان من أهم إنجازاته إنشاء «جمعية استعمار فلسطين» في باريس، وقد نجح في الحصول على موافقة الامبراطورة أوجيني زوجة نابوليون الثالث لتتولى رئاسة هذه الجمعية[١٣]. وكان متأثراً بنجاح شركة الهند الشرقية، فدعا إلى تأسيس شركة فرنسية على غرارها لتشرف على إنشاء مستوطنات تجارية في فلسطين تتحول فيما بعد إلى مستوطنات دائمة ويكون سكانها من اليهود الغربيين. وفي هذا الصدد شنّ حملة واسعة لتأليب الرأي العام الفرنسي والأوروبي للضغط على الباب العالي كي يوافق على السماح لهذا المشروع بالتنفيذ[١٤].

وانتعشت الصهيونية غير اليهودية أيام إمبراطورية نابوليون الثالث الثانية (١٨٥٢ ـ ١٨٧٠) عندما تجدّدت النشاطات الاستعمارية على نطاق أشد. فقد ضم نابوليون الثالث الجزائر في شمال أفريقيا، وأقام محمية فرنسية في الهند الصينية انطلاقاً من سياسته الخارجية العدوانية، كما كانت له طموحات في الشرق الأوسط. وفي عام ١٨٥٤، أقحم نابوليون الثالث فرنسا في حرب القرم مع روسيا متذرّعاً بحماية الرهبان الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية. وكان الممثل الرئيسي للصهيونية غير اليهودية في هذه الحقبة، هو أرنست لاهران (Ernest Laharanne) السكرتير الخاص لنابوليون الثالث، والذي كان يؤيد بشكل سافر خطط نابوليون لاحتلال الشرق(١٥).

وفي عام ١٨٦٠، دعا أرنست لاهران ـ خلال تصاعد الاستعمار الفرنسي في لبنان بعد الحرب الأهلية القذرة ـ إلى البحث عن وسائل لتثبيت دعائم الوجود الفرنسي في منطقة الشرق العربي. ومن هذه الوسائل ـ في رأيه ـ «إعادة» بناء الدولة اليهودية في فلسطين تحت الحماية الفرنسية. وقد نشر آراءه بهذا الخصوص في كتابه الذي حمل عنوان: «المسألة الشرقية الجديدة ـ الامبراطورية المصرية والعربية ـ وإعادة إحياء القومية اليهودية» (La nouvelle question d'orient: Reconstruction de la nationale Juive) استعرض فيه مناقشات الانجليز الصهيونيين غير اليهود المؤيدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، وأكد المكاسب الاقتصادية التي ستجنيها أوروبا إذا ما أقام اليهود في «وطنهم القديم»... وتحدث بإعجاب عن «الشعب اليهودي»... كما اقترح لاهران قيام فرنسا بتوطين اليهود في فلسطين، يؤازرها في ذلك دعم وجهد رجال البنوك والتجار اليهود في العالم، ويجري اكتتاب مالي يهودي عام يتيح لليهود المجال «لشراء وطنهم القديم» من الدولة العثمانية. ويتولى لاهران بعد ذلك إيضاح الفوائد التي تعود على الامبريالية الغربية من وراء هذا المشروع بقوله:

«أيّ قوة في أوروبا ستعترض على الخطة الداعية إلى اتحاد اليهود من أجل

شراء أرض أجدادهم القديمة؟ومن ذا الذي سيعترض إذا عمد اليهود إلى إلقاء بعض حفنات من الذهب إلى تركيا العاجزة المتهالكة؛ وقالوا لها: «أعيدي لنا أرضنا واستخدمي هذا المال في تعزيز الأجزاء الباقية من امبراطوريتك المتداعية...؟» ولن تثار أي اعتراضات على تحقيق هذه الخطة، وسيسمح لليهودية أن تمد حدودها من السويس إلى ميناء إزمير، بما في ذلك كامل المنطقة غربي جبال لبنان... وستسعى الصناعة الأوروبية يومياً إلى البحث عن أسواق جديدة تصرف فيها منتجاتها. والوقت أمامنا قصير، فقد آن الأوان لأن ندعو الأمم القديمة إلى الحياة من جديد كي تفتح طرقاً جديدة ومعابر للحضارة الأوروبية»[١٦].

ويوضح لاهران مدى الخدمات التي يمكن لمثل هذه الدولة اليهودية ـ فيما لو قامت ـ أن تحققها للامبريالية الغربية وخاصة الفرنسية، ومما قاله في هذا الصدد: «هناك دعوة عظيمة موقوفة على اليهود: أن يكونوا قناة الاتصال الحيّة بين القارات الثلاث. سيكونون حملة الحضارة إلى شعوب ما زالت بدائية وسيلعبون دور الوسيط بين أوروبا وأقاصي آسيا، فيفتحون الطريق المؤدية إلى الهند والصين، تلك المجاهل التي ينبغي في النهاية فتح أبوابها للحضارة»[١٧]. ويستمر لاهران في مخاطبته لليهود بقوله: «.... سيروا قدماً، أن انبعاثكم سيجعل قلوبنا تختلج (أي قلوب الطبقة الحاكمة الفرنسية) وستقف جيوشنا إلى جانبكم مستعدة لتقديم المعونة. سيروا إلى الأمام يا أيها اليهود في كل أرض، ان وطنكم القديم يناديكم وسيكون من دواعي افتخارنا أن نفتح لكم أبوابه»[١٨].

هذا، وكثيراً ما يبدي لاهران إعجابه باليهود، ويتكلم عن اليهود كجنس فريد من نوعه، متميز، ويجب الاقتداء به. ومما يقوله في هذا الصدد: «يا لهم من مثل يُحتذى، ويا لهم من جنس... إننا نحني رؤوسنا لكم أيها الرجال الأشداء. لقد كنتم أقوياء بعد مأساة القدس لأنكم كنتم كذلك طوال تاريخكم القديم.. وأن الباقين منكم يمكن أن ينهضوا من جديد ويعيدوا بناء بوابات القدس»[١٩].

والواقع، أن لاهران، لا يكتفي بذلك، بل عندما يتكلم عن العرب، يتعمد وصفهم في كتابه بالهمجية والوحشية (ولا غرو في ذلك، حيث أن اختيار هذا العنوان لكتابه «. . . «إعادة إحياء القومية اليهودية» يعبر عن مضمونه وجوهره وغايته الحقيقية). وطبيعي أن لا يقف لاهران إزاء العرب عند هذا الحد، وذلك انطلاقاً من عدائيته وحقده الواضحين جلياً في كل نقطة تطرق إليها في مؤلفه؛ وقد أنكر المساهمة العربية في مختلف ميادين العلوم الأوروبية بينما يقصرها على اليهود، في الوقت الذي تبارى فيه عدد من الكتاب والمفكرين الأجانب، أوروبيين وغير أوروبيين، يهود وغير يهود، في إظهار الفضل الكبير للحضارة العربية والإسلام على الحضارة الأوروبية خاصة، والغربية بشكل عام.

ومما لا شك فيه، أن هذا المنطق، هو بطبيعة الحال، انعكاس للنظرة التعصبيّة الحادة، ذات الطابع الغربي، على الشعوب العربية والإسلامية التي دأبت على الأنكار أو التقليل من أهمية أي دور إيجابي قامت به هذه الشعوب في مرحلة من مراحل تاريخها تجاه الحضارة الإنسانية. لكنه من المفارقات العجيبة لشخص مثل لاهران، أن يتباهى في تقديم صورة كهذه عن العرب، ويكون من ناحية أخرى «أحد ضيوف الشرف لدى الخديوي إسماعيل في حفل افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩»[(٢٠)].

على ضوء هذا الواقع، ليس غريباً أن يلاقي كتاب لاهران هذا رواجاً وترويجاً، فضلاً عن التأثير به، ليس على الصعيد اللا يهودي فقط، بل وعلى صعيد اليهود أنفسهم أيضاً.

من هنا، يبدو هذا التأثير جلياً في أفكار وآراء موسى هس (Moses Hess)، الذي يعتبر أحد الآباء المؤسسين للصهيونية اليهودية، كما أن كتابه «روما والقدس» الذي نشره عام ١٨٦٢ هو خير تعبير عن ذلك، حيث اقتبس فيه الكثير من كتاب لاهران، وكان واثقاً أن فرنسا ستدعم المساعي الصهيونية في فلسطين. وعلى سبيل المثال قوله:

«ألا تزالون تشكّون في أن فرنسا ستساعد اليهود على إقامة مستعمرات قد تمتد من السويس إلى القدس، ومن ضفتي نهر الأردن حتى البحر المتوسط؟ ان فرنسا ستوسع مهمة التحرير لتشمل الأمة اليهودية. ويبدو أن الفرنسيين واليهود قد خلق كل منهما للآخر في كل شيء»[٢١].

إن هذا النشاط الفرنسي، في الحقيقة، كان له تأثيره وأهميته في تلك الفترة التي عرفتها فرنسا. لكن الظروف اللاحقة والتي تمثلت بالهزيمة الساحقة التي منيت بها على أيدي بسمارك في سيدان سنة ١٨٧٠، جعلت الحكومة الفرنسية لفترة طويلة لاحقة حريصة على عدم الدخول بمفردها في مغامرات استعمارية، وبالتالي مشاريع بهذا الحجم وهذا المستوى من الخطورة، والتي من شأنها أن تعرضها لمخاطر المواجهة العسكرية مع دول أوروبية توازيها في القوة، إن لم تكن أكثر منها قوة. وعلى أساس ذلك، نرى محاولات «تطبيع الصراع» و «تسوية التنافس» سلمياً بينها وبين بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك بهدف كسب دعمها وتأييدها من ناحية في أية مغامرة استعمارية، وتجنّب خطرها من ناحية ثانية؛ بمعنى تنسيق الخلافات واقتسام مناطق النفوذ والسيطرة بالشكل الذي يؤمن «الحدّ الأدنى» من المطامع والمصالح، كخطوة ضرورية ملحّة أمام تزايد حدّة الخلاف وتوالد الأزمات والمشاكل، كما يضمن بالمقابل تحقيق الهدف الاستعماري المشترك، الممثّل بإبقاء المنطقة العربية وشعوبها في دوامة الخضوع والعبودية، بعيداً عن الاستقلال والحرية...

وهذه السياسة «التنسيقية» هي ذاتها التي أفرزت اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦، وبعدها وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، ومن ثم توزيع الانتدابات على الدول العربية في مؤتمر سان ريمو (إيطاليا) في نيسان/ ابريل ١٩٢٠.

هذا، وقد طرح موسى هس نظريته، استناداً إلى لاهران، في إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين عن طريق الهجرة الجماعية، وكان يرى أن الخطر على

الصهيونية يكمن في اندماج اليهود. . . وهكذا، فقد كتب قبل تيودور هرتزل بسنوات عديدة يقول: «ان فرنسا الصديقة الحبيبة هي المخلّص الذي سيعيد شعبنا إلى مكانه في التاريخ العالمي. . .»[٢٢].

وقد أيّد هس بحماسة: **أولاً**، مقترحات لاهران «السكرتير الخاص لنابوليون الثالث الداعية» إلى الاستيلاء على فلسطين، عن طريق جهود رجال المصارف الدوليين من اليهود، أو إنشاء اكتتاب مالي يهودي عام لتمويل استعمارها. **وثانياً**، الخطة التي وضعها الحاخام الثري كاليشر للأغراض نفسها بحيث يقوم كبار أقطاب المال من اليهود من أمثال مونتفيوري وألبرت كوهن وكل من آل روتشيلد وفورد وغيرهم، بتأسيس جمعية هدفها استعمار فلسطين. وترى خطة كاليشر ـ هس المذكورة في أقطاب البرجوازية اليهودية العليا «أمراء يهود من النوع الذي لم يحظ به «الشعب اليهودي» منذ الشتات». كما تتوقع أن ينضم عدد كبير من اليهود الأثرياء المحترمين في كافة أرجاء العالم إلى مساعي هؤلاء الأمراء في ميدان الاستعمار. أما برنامج الجمعية المقترح فهو لا يختلف من حيث الجوهر عن الآراء التي عند دعاة المشروع الصهيوني الأوائل من أمثال اللورد شافتسبوري وأتباعه.

أما الدوافع التي من شأنها أن تدفع الطبقة الحاكمة الفرنسية إلى العمل على توطين اليهود في فلسطين فيعبّر عنها موسى هس على النحو التالي: «مما يتفق مع مشاعر الشعب الفرنسي ومع مصالح السياسات الفرنسية قيام فرنسا ـ بعد أن تكون جيوشها المظفرة قد أطاحت بنبوخذ نصّر الحديث ـ بتوسيع عملها التحريري ليشمل «الأمة اليهودية» أيضاً. من مصلحة فرنسا أن ترى الطريق المؤدية إلى الهند والصين وقد استوطنها شعب موالٍ لقضية فرنسا حتى النهاية، وذلك كي تحقق الرسالة التاريخية التي آلت إليها كتركة من الثورة الكبرى. لكن هل توجد أمة أخرى مؤهلة أكثر من إسرائيل لتنفيذ تلك الرسالة على اعتبار أن الرسالة نفسها أنيطت بإسرائيل منذ بدء التاريخ؟»[٢٣].

لقد وجدت هذه البذور أرضاً خصبة في التربة الفرنسية. إذ على أثر هذه

الدعوات الاستعمارية الموجهة من الحكومة الفرنسية، بدأت نشاطات الفرنسيين الذين كانوا في صراع مع الانجليز، بتأسيس جمعيات لهذا الغرض.

ففي سنة ١٨٦٠ تأسس في فرنسا الاتحاد الإسرائيلي العالمي المعروف بـ «الأليانس» (Alliance)، وكان مؤسسوه الرئيسيون شارلز نتر (١٨٢٦ ـ ١٨٨٢)، عميل المخابرات الفرنسية، وألبرت كوهن، وكريميو (وزير العدل الفرنسي منذ العام ١٨٧٠). في نفس السنة كذلك نشر جوزيف سلفادور (١٧٩٦ ـ ١٨٧٣) كتاباً عنوانه «باريس روما والقدس»، حثّ فيه على عودة اليهود إلى فلسطين. كما نشر كتاب موسى هس «روما والقدس». ونشر في نفس الفترة كذلك (سنة ١٨٦٢) الحاخام كاليشر (الذي دعم نشاطات الأليانس فيما بعد وساهم فيها) كتابه «السعي لصهيون». ولقد عملت الأليانس على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقامت بتأسيس المدارس المهنية والزراعية، كما درّبت المهاجرين اليهود على العمل الزراعي[٢٤].

والجدير بالذكر، أن البارون ادموند روتشيلد (١٨٤٥ ـ ١٩٣٤)، وهو أحد زعماء الفرع الفرنسي من عائلة روتشيلد اليهودية، التي كانت تحتل مركزاً مرموقاً في عالم المال والمصارف والشهرة في عواصم عدّة، في أوروبا الغربية، وتتمتع بنفوذ لدى الدوائر الحاكمة في فرنسا.. كما كانت تموّل أغنى حكومات أوروبا في حروبها... كان روتشيلد هذا، يقوم بتمويل عمليات الاستيطان اليهودية في فلسطين؛ ولم يكن يرسل إلى المستوطنات اليهودية المال فحسب، وإنما أرسل أيضاً الخبراء والفنيّين الفرنسيين لدراسة أوضاع اليهود الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع دراسة مفصلة تبين المقترحات والحلول العملية لإنجاح عمليات الاستيطان. كما قام روتشيلد بشراء أراضٍ جديدة أسس عليها مستوطنات زراعية ما بين عامي (١٨٨٤ ـ ١٨٩٠)، حيث بدأ الخبراء الفرنسيون بتدريب اليهود على أصول الزراعة وإرشادهم إلى الأمور المهنية والتعليمية والصحية[٢٥].

الفصل الثاني

الصهيونية الفرنسية في القرن العشرين

يتفق معظم المسؤولين الفرنسيين، خصوصاً أولئك الذين تقلّدوا المناصب الحساسة الأولى في فرنسا، على أن، لهذه الدولة العريقة في القارة الأوروبية، «رسالة خاصة» في الشرق، وبالتحديد في المنطقة العربية. وقلّما وجد رئيس جمهورية فرنسي لم يُصْغِ لنداء الشرق؛ وكل رئيس حسب أسلوبه الخاص يترجم رسالة فرنسا في المنطقة، على حد قول البروفسور أدموند جوف[٢٦].

ومهما اختلفت النظرة الفرنسية إلى الشرق، فإن من الواضح أن هذه النظرة كانت تنطلق من «العين» الفرنسية، و «العقل» الفرنسي، و «القلب» الفرنسي أيضاً، لتصب في خانة «المصلحة» الفرنسية ذاتها. وبعد قيام دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨، زعمت فرنسا أنها تحاول «التساوي» في نظرتها إلى دول المنطقة، معتبرة أن «الدولة العبرية» هي إحدى دول المنطقة هذه، ووزعت عينيها على هذا الأساس. تطلّعت باحداها إلى الكيان الصهيوني من جهة، وتطلعت بالأخرى إلى الدول العربية مجتمعة من جهة ثانية. ولكن المدقّق والمشخّص الجيد في «العين الثانية» (تجاه العرب)، لا يجد أدنى صعوبة في اكتشاف «العاهة» فيها، والمتمثلة بـ «الحَوَل» السياسي والعسكري والاقتصادي، خدمة للمصلحة الفرنسية

أولاً، والكيان الصهيوني كقاعدة نفوذ فرنسي ثانياً، مقابل توزيع عبارات «الصداقة التاريخية» و «علاقات الود» وما شابه، على العرب.

وبطبيعة الحال، كان هذا الواقع انعكاساً لنمط العقلية المحكومة بعقدة «الثأر التاريخي» من العرب. بمعنى أن دولة عظمى ما زالت تفكر في القرن العشرين بعقلية «العصبية القبلية والعشائرية» تجاه الشعوب الأخرى.

هذا، وإذا لم يكن هناك اتصالات على المستوى الرسمي ـ كما يقال ـ بين فرنسا وقادة الحركة الصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أن تغلغل الصهيونية في نفوس بعض المسؤولين الفرنسيين والمؤسسات الفرنسية، كان موجوداً؛ كما كانت له آثاره السلبية على الشرق، والعرب منه تحديداً.

فـ «جورج بيكو»، المسؤول الرفيع في وزارة الخارجية الفرنسية، وشريك مارك سايكس البريطاني في الاتفاقية المشهورة باسمهما، كان صهيونياً (كشريكه سايكس). وعلى هذا الأساس جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦ خدمة للصهيونية، أكثر منها لبريطانيا وفرنسا، على المدى الطويل، ولو كان التحالف الغربي ـ الصهيوني، يشكل حلقة مركزية في الاستراتيجية الاستعمارية. من هنا يشير بعض المؤرخين إلى صهيونية جورج بيكو بالقول: «.. أما فيما يتعلق بجورج بيكو، ممثل فرنسا، فإن بعض المراجع تشير إلى سوكولوف (sokolow)، أحد آباء الصهيونية اليهودية، حول إدخاله وتحوّله إلى القضية الصهيونية. وقد نجح كذلك مع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا...»[٢٧].

إن هذه العيّنة، في الواقع، ليست وحيدة على صعيد نجاح الحركة الصهيونية في استمالة الشخصيات الفرنسية ذات المواقع الهامة والمناصب الحساسة في فرنسا، بدليل أن الزعماء الصهاينة كثفوا من نشاطهم هناك خلال الحرب العالمية الأولى، إلى الحدّ الذي استطاعوا فيه إقناع الحكومة الفرنسية إصدار تصريح، يعتبر اعترافاً رسمياً من قبل فرنسا بالحركة الصهيونية ومشروعها، وقد تمّ ذلك فعلاً،

وصدر «تصريح كامبو»(*) في الرابع من شهر حزيران/ يونيو سنة ١٩١٧. وكان هذا التصريح عبارة عن رسالة من الحكومة الفرنسية، موقّعة باسم السكرتير العام لوزارة الخارجية (كامبو)، مرسلة إلى الزعيم الصهيوني سوكولوف، ممثل الحركة الصهيونية في فرنسا.

وهذا يعني أن فرنسا كانت سبّاقة على بريطانيا في إصدار «وعد بلفور فرنسي» قبل «وعد بلفور» الانكليزي بخمسة أشهر. والفرق الوحيد بين هذين الوعدين يتمثل بأن «الوعد الفرنسي» صدر باسم السكرتير العام لوزارة الخارجية إلى ناحوم سوكولوف، أما «الوعد البريطاني» فكان من وزير الخارجية شخصياً (وباسم الحكومة الانكليزية) إلى البارون روتشيلد. وبما أن بلفور، وزير الخارجية، أعلى منصباً وأكثر شهرة من كامبو، السكرتير العام لوزارة الخارجية، وبما أن روتشيلد أكثر شهرة وغنى من سوكولوف، فقد اشتهر «وعد بلفور» الانكليزي أكثر من سابقه الفرنسي (دون إغفال وزن القوة البريطانية في هذا الاطار)، وعلى أساس ذلك، فقليلون جداً في الوطن العربي هم الذين سمعوا بتصريح كامبو (أو وعده).

تصريح كامبو في ٤ حزيران/ يونيو ١٩١٧:

ويبقى السؤال الكبير: ما هو تصريح كامبو؟ وما هي حيثيات إصداره؟.

إثر النشاط الذي قام به قادة الحركة الصهيونية في فرنسا، تمّ اللقاء الأول بين ناحوم سوكولوف (N. Sokolov)، ممثل الحركة في فرنسا، وبين رئيس الوزراء الفرنسي ألكسندر ريبو (A. Ribot)، وسكرتير عام وزارة الخارجية جولز كامبو، في ٢٥/ أيار/ مايو ١٩١٧. وتعدّدت المقابلات فيما بعد بين المسؤول الصهيوني والمسؤول الفرنسي كامبو، الذي شرح فيها مطالب الحركة الصهيونية من فرنسا، حيث طالب سوكولوف أن تصدر الحكومة الفرنسية بياناً كتابياً، تعبّر فيه عن عطفها على أهداف الحركة الصهيونية فيما يختص بقيام دولة يهودية في فلسطين.

(*) كان جولز (Jules Gambon) سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية.

استجابت الحكومة الفرنسية لهذا الطلب، لأسباب متعددة منها:

أولاً: الوضع الدولي غير المستقر خلال الحرب العالمية.

ثانياً: الموقف الحربي الصعب لفرنسا.

ثالثاً: عدم رغبة فرنسا بالابتعاد عن لعب دور مؤثر في منطقة الشرق، حتى لا تصبح الأمور كلها في يد بريطانيا.

رابعاً: الضغوطات التي مارسها اليهود الفرنسيون عليها[٢٨].

وبالإضافة إلى هذه الأسباب، نرى من الضروري الإشارة إلى أسباب أخرى، لا تقل شأناً عما سبقها، ومنها:

أ ـ أهمية المنطقة العربية من مختلف النواحي، بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية التي أدركت قيمتها قبل غيرها.

ب ـ حقد فرنسا وكراهيتها للعرب ورغبتها الدائمة في «الثأر التاريخي» منهم.

ج ـ الوفاء لنابوليون كأول زعيم دولة عمل على إقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

وهكذا، في الرابع من شهر حزيران/ يونيو ١٩١٧، نشرت الحكومة الفرنسية الرسالة ـ الوعد التي أرسلتها إلى سوكولوف، ممثل الحركة الصهيونية في فرنسا، وفيها إعلان صريح من جانب الحكومة الفرنسية، عن عطفها على المخطط الصهيوني. والرسالة موقّعة من قبل السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية كامبو، جاء فيها:

«لقد تفضلتم بتقديم المشروع الذي تكرسون جهودكم له، والذي يهدف إلى تنمية الاستعمار اليهودي في فلسطين. إنكم ترون أنه إذا سمحت الظروف من ناحية، وإذا توافر ضمان استقلال الأماكن المقدسة من ناحية أخرى، فإن المساعدة التي تقدمها الدول المتحالفة من أجل بعث القومية اليهودية في تلك البلاد، التي

نفي منها شعب إسرائيل منذ قرون عديدة، ستكون عملاً ينطوي على العدالة والتعويض». .

وتضيف الرسالة: «ان الحكومة الفرنسية التي دخلت هذه الحرب الحالية، للدفاع عن شعب هوجم ظلماً، والتي لا تزال تواصل النضال لضمان انتصار الحق على القوة، لا يسعها إلا أن تشعر بالعطف على قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء، إنني سعيد لإعطائك مثل هذا التأكيد»[٢٩].

على ضوء ذلك، وبعد أن انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، جاءت مقررات مؤتمر فرساي في فرنسا عام ١٩١٩، ومن ثم مؤتمر سان ريمو في إيطاليا في نيسان/ إبريل ١٩٢٠، لمصلحة الصهيونية العالمية، وفيما يتعلق بالمنطقة العربية على وجه الخصوص، وفلسطين فيها على الأخص. ونظراً للصراع والتنافس الاستعماري اللذين كانا قائمين بين القوتين الكبيرتين في تلك الفترة: بريطانيا وفرنسا، فقد تأرجحت السياسة الفرنسية على هذا الأثر، وكانت سياسة فرنسا تجاه اليهود و «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين قد عرفت هذا النوع من التأرجح والتلوّن. من هنا نلاحظ، أنه عندما قررت بريطانيا عرض القضية على مجلس عصبة الأمم في جلسة ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، وأعلن وزير الخارجية البريطاني أنطوني ايدن بأن بلاده وافقت على اقتراحات «لجنة بيل» بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، اتخذت فرنسا موقفاً معارضاً، انطلاقاً من خشيتها في إثارة العرب ضدها في الدول الخاضعة لسيطرتها واحتلالها. وقد عبّر المندوب الفرنسي في عصبة الأمم عن هذا الموقف المعارض، عندما قال في جلسة المناقشة: «ان الذين يحاولون أن يجدوا في فلسطين حلاً للمشكلة اليهودية العالمية بإرسالهم إليها عدداً لا يحصى من اليهود الذين عانوا تلك الآونة، اضطهاداً في بعض البلدان، أن هؤلاء الذين يقومون بهذه المحاولة، يعيدون إلى ذاكرتنا قصة الطفل الذي صادفه القديس اغسطينوس على أحد الشواطىء الأفريقية، يحفر حفرة صغيرة في الرمل، وأمسك الطفل بصدفة صغيرة، وجعل ينقل الماء من البحر إلى الحفرة؛ ولما سأله القديس عن غرضه من ذلك أجاب: «أردت أن أنقل البحر إلى هذه الحفرة».

ويضيف المندوب الفرنسي: «وفلسطين لا تستطيع ولا يجب أن تكون ملجأ لليه المضطهدين»[٣٠].

رغم هذا الإعلان عن الموقف الفرنسي في عصبة الأمم، إلا أنه لم يَبْقَ عا ثباته بعد فشل عصبة الأمم وقيام هيئة الأمم المتحدة على أنقاضها، إضافة إلى تر الولايات المتحدة الأميركية على عرش الزعامة في المعسكر الامبريالي الغربي فضلاً عن تبعية السياسة الخارجية للجمهورية الرابعة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨) للنف الأميركي وتحكّمه بالقرار.

ونتيجة لذلك، وعندما أعيد طرح القضية على الأمم المتحدة في شهر تشر الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٧، تمّ تصويت رئيس الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة رين ماير (René Mayer) بالموافقة على التقسيم، مما أدى بأحد أعضاء الوفد الفرنس بالأمم المتحدة بيار أوليفيه لابيّه (Pierre Olivier Lapie) لتقديم استقالته.

يتوضح من خلال ذلك، أن الموقف الفرنسي لم يكن قائماً على الإجماع هذه القضية، وبالتالي، يبدو هذا الموقف وكأنه غير طبيعي إطلاقاً، حيث تبر بصمات الضغوط الأميركية من جهة، وضغوط اليهود وحلفائهم من الفرنسيين م جهة أخرى، مقابل تيار آخر معارض ينطلق من مخاطر إثارة العرب والمسلمي ضد فرنسا، خاصة في دول المغرب العربي.

وبالفعل كان للموقف الفرنسي وزنه وأهميته وخطورته في الوقت نفسه. و شكّل، في الواقع، «بيضة القبّان» ـ كما يقولون ـ، بدليل أنه عند الاقتراع عل التصويت، طلب المندوب الفرنسي رفع الجلسة لاستشارة حكومته، فأثار ذلل ذعراً لدى الحركة الصهيونية، ووضع الصهيونيون أيديهم على قلوبهم مخافة أ تعارض فرنسا قرار تقسيم فلسطين. ولعلّ موشي شاريت (M. Sharet)، رئيس الوزراء الصهيوني لاحقاً، يصف وصفاً حيّاً هذه الواقعة بقوله بشأن الموقف الفرنسي المتذبذب: «كمن يضربنا بخنجر من الخلف»[٣١]. وهذا ما عبّر عنه أيض جاكوب تسور، (سفير «إسرائيل» في باريس فيما بعد) في كتابه (ثورة اليهود

بقوله: «لن أنسى أبداً تلك الليلة الهادئة والباردة من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، عندما كنا نتابع التصويت في الأمم المتحدة، وكنا نعدّ النعم واللا والممتنعين عن التصويت. وكانت هناك المفاجأة في آخر لحظة هي التصويت الفرنسي الذي لاقى الترحيب والتصفيق من الجانب الآخر من العالم»[٣٢].

استمر الموقف الفرنسي في تلوّنه وتذبذبه في العام التالي لقرار التقسيم، وبالتحديد عند الإعلان عن قيام دولة الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين العربية ليلة ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨؛ ودائماً كان الهاجس الأكبر للحكومة الفرنسية يتمثل في إثارة العرب ضد فرنسا وخلق المشاكل والمتاعب في وجهها، فضلاً عن الانعكاسات الخطيرة لهذه الأحداث، التي من الممكن أن تؤدي إلى خسران النفوذ والسيطرة في شمالي أفريقيا، بعد انسحابها العسكري من سوريا ولبنان إثر إعلان استقلال هذين البلدين. هذا في الوقت الذي لم تستكن فيه الضغوط الصهيونية لإبقاء السياسة الفرنسية وموقفها في الموقع الداعم والمؤيد للمخطط الصهيوني. لهذه الأسباب، تميّز الموقف الفرنسي عن مثيله الأميركي والسوفياتي مثلاً، كما عن مواقف بعض الدول الأوروبية الأخرى، عند إعلان قيام «دولة الاحتلال الصهيوني» ليلة ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، وتسارع كبريات الدول إلى الاعتراف بقيامها. وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد اعترفت بدولة الاحتلال الصهيوني بعد سبع دقائق من الإعلان عن قيامها، فإن فرنسا لم تعترف بها قبل سبعة أشهر، وبالتحديد في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩. وقد جاء اغتيال الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت (F. Bernadott) ومساعده الفرنسي الضابط سيروت (Serot) على أيدي العصابات الصهيونية، عاملاً كبيراً في تأخير الاعتراف الفرنسي هذا، إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى متعددة. كما يؤكد الموقف الفرنسي، من جهة، أن هذا الاعتراف، قد جاء مشروطاً بمحافظة «إسرائيل» على مصالح فرنسا في فلسطين. وعلى هذا الأساس، عيّن إدوار غيّون (E. Guyon) الذي كان يعمل مستشاراً في السفارة الفرنسية في بيروت كأول سفير لفرنسا في دولة الاحتلال الصهيوني[٣٣].

في هذا الجو المحموم، كانت القضية الجزائرية، (استعمار فرنسا للجزائر)، تحتل موقعاً خاصاً في نفوس العرب وعقولهم، وقد تنامى هذا الشعور بشكل كبير بعد قيام «دولة الاحتلال الصهيوني». وقد بلغ العداء العربي للفرنسيين حداً جعله يأخذ مرتبة متساوية مع العداء للصهيونية.

أمام هذا الوضع، جهد الصهيونيون في استغلال هذه المسألة، وأصبحت في قاموسهم فرصة ذهبية، يجب الاستفادة منها بكل الطاقات والوسائل. فصوّروا أنفسهم مع الفرنسيين وكأنهم في خندق واحد ضد العرب «الهمجيّين»، وزيّنوا لهم ضرورة التحالف والتعاون لقهر هذا العدو المشترك. وهكذا شهدت تلك المرحلة ـ مرحلة ما بعد قيام دولة الاحتلال ـ علاقة تحالفية حميمة بين فرنسا وإسرائيل من جهة، مقابل تزايد العداء الفرنسي للعرب من جهة ثانية. وطبيعي أن ينعكس ذلك ترجمة عملية على أرض الصراع العربي ـ الصهيوني. وهكذا كان.

رغم ذلك النشاط السياسي، إلا أن الصهيونية لم تتخلَّ عن بقية نشاطاتها التي تتلاقى كلها عند نقطة الهدف المركزي لها. وكانت الناحية الدينية تسير جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية والسياسة عندها. وانطلاقاً من ذلك، جنّدت المؤرخ والفيلسوف جول إسحق، صاحب المكانة في مختلف الأوساط الفكرية في فرنسا وأوروبا، للقيام بدوره الفاعل والمؤثر في الضغط على الفاتيكان للاعتراف «بإسرائيل» من ناحية، ثم بتبرئة اليهود من صلب المسيح، من ناحية ثانية. انبرى هذا البحّاثة في مهمته، مستغلاً قول الكنيسة، منذ القدم، أن «العهد الجديد» (أي الإنجيل) منبثق من «العهد القديم» (أي التوراة)، وهو بالتالي تكملة له. وانطلق جول إسحق في تفاسيره لقول الكنيسة ماراً بمرحلة تشكيك بصحة بعض ما رواه الإنجيل، وصولاً إلى الزعم بأن كراهية السامية إنما هي في الأصل من تعاليم هذا الإنجيل (الذي يروي بعض روايات غير صحيحة! وجعل أتباعه يعتقدون أن اليهود قتلة، مجرمون!).

والواضح أن جول إسحق يرمي بحجره هذا عصفورين (وبالتالي غرضين):

أولهما نقض جزء من الإنجيل على أنه موضوع شك، أي أنه غير صحيح، وهنا مكمن النيّة الهدّامة؛ وثانيهما التأكيد على أن اليهود أبرياء من صلب السيد المسيح!!!

ومن مستغربات هذا المؤرخ العالم جول إسحق أنه يشكك في قول الإنجيل ويزرع تشكيكه في النفوس الساذجة، وينكر صحة قول الإنجيليين تاريخياً عندما يقولون: إن اليهود عملوا كذا، وأساؤوا إلى الفادي المخلص بكذا؛ كما ينكر إسحق أن اليهود قبلوا عند الوالي الروماني بيلاطوس البنطي أن يكون دم يسوع المسيح عليهم وعلى بنيهم كما رواه متّى الإنجيلي في الإصحاح السابع والعشرين. ولكن جول إسحق يعترف بصحة وجود الإنجيل، وبصدق روايته، عندما ينقل هذا الإنجيل تعاليم المحبة التي بشّر بها يسوع، لا سيّما في نزعه وهو يتجرع آلام الصلب إذ قال: «يا أبتاه، اغفر لهم فإنهم يجهلون ما يفعلون». ان جول إسحق يستغل هذا التعليم السماوي النبيل في الدين المسيحي فيصرخ: «ان وصية المحبة في الإنجيل لا تمييز فيها»، و «ان قوة المحبة يجب أن تنتصر على جميع قوى الاحتقار والبغض!». لقد بسّط جول إسحق نظرياته في كتابين خطيرين ترجما إلى اللغتين: الالمانية والانكليزية، وأحدثا هزّة في الأوساط المسيحية ذات السطحية في التفكير والمعرفة، مما ساعد على نشر فكرة «براءة اليهود من صلب المسيح»، ودفع كثيرين من مختلف المذاهب المسيحية في أوروبا وأميركا للانضمام إلى جمعية الصداقة اليهودية ـ المسيحية التي أنشأها جول إسحق وأصحابه كي يكوّنوا رأياً عاماً مسيحياً صديقاً يضغط على الفاتيكان كي يعترف «بإسرائيل».

أما الكتابان المذكوران فعنوان أولهما: «تعليم الاحتقار»، وهذا العنوان يوجز مضمون الكتاب ويعبر عن محتوياته وجوهر مقصده، ويعني أن التعليم المسيحي قد بثّ، ويبثّ، كراهية اليهود مما أدى إلى انتشار العداء للسامية. وعنوان الكتاب الآخر: «يسوع إسرائيل»، وفيه بسّط جول إسحق تفاسيره لقول الكنيسة أن «العهد الجديد» منبثق من «العهد القديم» وتكملة له. وانطلق من هذا المبدأ إلى القول بأن في الإنجيل أخطاء عن اليهود يجب تصحيحها ـ ولم يخجل

بالتشكيك في صحة «وجود» أحد الأناجيل!! ـ وانتهى في بحثه إلى الاستنتاج الجازم بأن المسيحي الصحيح الذي يستحق أن يحمل اسم «مسيحي» لا يستطيع قراءة كتابه بعد أن يتهم اليهود بأنهم صلبوا يسوع المسيح، ثم لا يستطيع إلا أن يرى في الدين الموسوي (اليهودي) الينبوع النقي الذي استقى يسوع منه(٣٤).

يبدو من خلال ذلك، أن تسخير الدين لأطماع سياسية، يمثل جوهر الصهيونية وأساليبها؛ وليس هذا بغريب عن طبيعتها، حيث أنها «تحلّل المحرّمات» بغية تحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو ما شابه، لكنها بالمقابل، تعتبر أن كل ما يتعلق بها يدخل في إطار القدسية، لا يجب المساس به أو النقاش فيه، وإلا أصبح الدخول في تفاصيله نوعاً من المحرّمات، الذي يعاقب عليه «قانون» هذه الحركة العنصرية، انطلاقاً من استراتيجيتها القائمة على إجبار «الذاكرة» أن لا تتذكر إلا ما فعله الآخرون باليهود، أما ما فعله اليهود بالآخرين، فيجب أن يمحى ولا يذكر. على هذا الأساس، ندرك أهميّة العامل السياسي في النشاط الصهيوني ـ اليهودي واللايهودي ـ. وقد كثّف الصهيونيون ـ ولا شك ـ نشاطهم في فرنسا بعد الاعلان عن قيام دولتهم في فلسطين عام ١٩٤٨، مستفيدين من تناقضات شتّى حكمت العلاقة الفرنسية ـ العربية، وعلى رأسها قضية الجزائر، التي أصبحت في الحقيقة بمثابة «نقطة البيكار» بالنسبة لانقطاع العلاقة أو إعادتها.

وكما كانت هذه القضية (الجزائرية) قضية مركزية عربية، فقد كانت في الوقت نفسه عصب السياسة الفرنسية في تلك الفترة، ومثّلت كذلك محور النشاط الصهيوني وعموده الفقري، لما في ذلك من مصلحة استراتيجية عليا للصهاينة تتحدّد على أساسها صورة المستقبل، بعد أن أحرز هؤلاء في الميدان الفرنسي عدّة نجاحات هامة كتصريح كامبو ١٩١٧، والموافقة على قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧، ثم الاعتراف بقيام «الدولة العبرية».

وانطلاقاً من الأهمية الكامنة في قيام دولة الاحتلال الصهيوني، إلا أن الأهم هو المحافظة على بقائها وضمان وجودها. وهذا ما سعى إليه الصهيونيون بكل

طاقاتهم وإمكاناتهم. ولما كانت القوى الكبرى تتمثل، في مساندتها لهذا الكيان، بالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، فكان من أولويات الجهد الصهيوني أن يحمل هذه الدول العظمى مجتمعة، على تجسيد اعترافها، بل تعزيزه عملياً، بشكل يصب في خانة ضمان بقاء هذا الكيان الغريب والمحافظة على وجوده من خطر الزوال. وبالفعل نجحت المساعي الصهيونية في هذا الاتجاه، واستطاعت انتزاع ما سمّي «بالتصريح الثلاثي» الذي صدر عن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بتاريخ ٢٥ أيار/مايو سنة ١٩٥٠، إثر اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول، عقد في لندن.

تذرّعت الدول الثلاث الموقعة على البيان الثلاثي بحجّة الأمن والسلام وضرورة حمايتهما والمحافظة عليهما في الشرق الأوسط. بيد أن مضمون البيان وجوهره هو «ضمان أمن إسرائيل» وتهديد العرب إذا حاولوا مهاجمتها. إضافة لذلك، فقد جاء في التصريح ضرورة «المحافظة على الأمن وعلى خطوط الهدنة بين العرب وإسرائيل، وعلى بيع الأسلحة لهما ضمن شروط معيّنة، مع الأخذ بالاعتبار حاجة كل منها لهذه الأسلحة للمحافظة على أمنها ووجودها لتتمكن من القيام بالدور الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة جمعاء... وأعلنت حكومات تلك الدول عن رغبتها في المحافظة على السلام في المنطقة، وعن معارضتها لاستخدام القوة بين دولها». وجاء في ختام التصريح ما يشبه التهديد للدول العربية «لن تتأخر الحكومات الثلاث إذا هي علمت أن إحدى هذه الدول تستعد على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى، عن اتخاذ الإجراءات سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجه طبقاً لالتزاماتها باعتبارها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء»[٣٥].

إزاء هذا الموقف، كان من الطبيعي أن يكون الردّ العربي بحجم مخاطر هذا «التصريح ـ التهديد». لكن الموقف العربي لم يتجاوز حدّ انتقاد البيان الثلاثي، إضافة إلى إصدار بيان عربي مشترك أوضح أن الدول العربية تتسلّح من أجل المحافظة على الأمن بالمنطقة. وأن الأمر يعود لهذه الدول وتقديراتها بالنسبة

لتسليحها. . . كما ترى الدول العربية أن أفضل الطرق للسلام في الشرق الأوسط هو حلّ المشاكل على أساس الحق والعدالة، وذلك بعودة اللاجئين وتعويضهم عن أملاكهم.

والواقع، أن هذا التصريح الثلاثي، ما هو إلا التعبير الفاضح عن مدى استخفاف الغرب (المؤيّد «لإسرائيل») بالعرب، واستهتاره بهم؛ كما هو بحد ذاته استمرار «للعهر السياسي» الغربي تجاه العرب وقضاياهم المصيرية.

أما لماذا شاركت فرنسا بتوقيعها على البيان الثلاثي، وما هو هدفها من وراء إقدامها على هذه الخطوة؟

يبدو واضحاً، من خلال ذلك، أن الهدف الفرنسي يتمحور حول عودة نفوذ فرنسا إلى منطقة الشرق الأوسط، بعد أن فقدت فيها كثيراً من مواقعها وقوتها وهيمنتها، فضلاً عن هيبتها وسمعتها.

وقد وجدت في التصريح الثلاثي فرصة ذهبية ـ عن طريق ضمانة أميركية وبريطانية ـ لإعادة الدخول والتدخل في شؤون المنطقة بذريعة حماية السلام، وبالتالي لكي تقنع الفرنسيين أنها ما زالت في موقع القوة المنافسة للدول العظمى في تقرير مصائر الشعوب. وأن وعي فرنسا بأهمية وجودها في هذه المنطقة، هو اعتراف بمركزية الوطن العربي كمسرح لمجابهات وصراعات عديدة.

ولا شك، أن عملية التوقيع هذه تستلزم وتتطلب خطوات أخرى تنفيذية، جاءت بمجملها لصالح دولة الاحتلال الصهيوني، وبشكل أكثر عمقاً وتحالفاً وتعاوناً في مختلف المجالات معها.

ويذهب أحد الباحثين إلى القول في هذا المجال، أن العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية «تعتبر حدثاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية. فمنذ إوُجدا الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، بدأ ذلك الكيان بالاستفادة من سلسلة فريدة من المساعدات العسكرية والعلمية من فرنسا. وكان التعاون والدعم الكاملين، هما الميزة الرئيسية للعلاقات الثنائية القائمة بين الطرفين».

ويضيف الباحث قائلاً: «وقد شملت أوجه التعاون كل الميادين تقريباً، بما في ذلك الاستخبارات. حيث قامت المخابرات الإسرائيلية بتقديم كل العون اللازم لدوائر الأمن الفرنسية حول الثورة الجزائرية ومصادر تمويلها وتسليحها. وعلى الصعيد العسكري بدأت فرنسا بتزويد «إسرائيل» بمختلف الأسلحة المتطورة إثر صفقة الأسلحة الشهيرة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في خريف عام ١٩٥٥. ومنذ ذلك التاريخ بدأت فرنسا تنظر إلى إسرائيل على أنها المفتاح الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط»[٣٦].

ومما لا شك فيه، أن هذه العلاقة ليست «بنت ساعتها» ـ كما يقال ـ ولم تكن مصادفة وارتجالاً، وإنما كانت لها تربة خصبة في الأرض الفرنسية من قبل، وبالتحديد عبر بعض الجنرالات الفرنسيين. وإذا كانت الدبلوماسية الصهيونية بحاجة إلى رجال السياسة الفرنسية، فإنها تحتاج بصورة أكبر إلى رجال الحرب منهم قبل رجال السياسة في الأهمية، نظراً «للطبيعة العسكرية» لدولة الاحتلال. وكان لهؤلاء الجنرالات الدور الفعّال في خدمة الكيان الصهيوني، باعتراف عدد من مسؤولي العدو والباحثين منه. فمنذ قيام «إسرائيل»، والجنرالات الفرنسيون يعطفون عليها؛ حتى خلال حرب ١٩٤٨ كانوا يؤيدونها بسبب رغبتهم في هزيمة العرب في كل مكان، لأنهم كانوا يحاربون العرب في المغرب العربي من جهة، ولأن بعضهم شهد هزيمة الجيش الفرنسي في المشرق العربي، وسوريا ولبنان تحديداً، من جهة أخرى، لذلك وجدوا بدولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين وكأنها البديل عن وجودهم في تلك المنطقة، وبإمكانها أن تثأر لهزيمتهم وانسحابهم بعض الشيء.

وبدأت صفقات الأسلحة تعقد بين فرنسا والكيان الصهيوني بعد زيارة موشي دايان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، لباريس، بدعوة من الجنرال الفرنسي غيّيوم (Guillaume) في عهد حكومة منديس فرانس الاشتراكية عام ١٩٥٣. وكان دايان أول جنرال إسرائيلي يزور فرنسا، حيث جاء لطلب أسلحة فرنسية. وقال

دايان للجنرال الفرنسي: «لا يوجد عندنا السلاح الضروري مثل الذي عندكم، ونجد أنفسنا أمام عدو مشترك، العرب. وأنتم في خط الدفاع الخلفي، ونحن على الجبهة في الخط الأول، ألا تعتقدون بأنه عندما تشتعل الجبهة، فإنه من الواجب عليكم نقل السلاح من الجبهة الخلفية إلى الخطوط الأمامية»[٣٧].

من هنا نلاحظ، كيف كان المسؤولون الصهيونيون يركزون على العرب كـ «عدو مشترك» في مباحثاتهم مع المسؤولين الفرنسيين، والعسكريين منهم على وجه الخصوص. فضلاً عن طبيعة هذه الدعوة التي جاءت عن طريق أحد الجنرالات الفرنسيين المعروف بعدائه الكبير للعرب وتأييده لليهود والصهيونية، بغية أن يكون له «الشرف الأول» في دعوة واستقبال أول جنرال إسرائيلي في العاصمة الفرنسية، إضافة إلى ما يترتب على هذه الزيارة من مستلزمات ومتطلبات وتعزيز للعلاقات وتمتينها.

وعلى أثر هذه الزيارة، وقّعت اتفاقية عسكرية فرنسية ـ إسرائيلية، كثمرة أولى على الطريق الرسمي، وافقت فرنسا بموجبها على بيع طائرات حربية من نوع «ميستير ٢» (Mystère 2) وأوراغون (Ouragon) لإسرائيل. كما حصل الإسرائيليون في هذا الوقت على مدافع عيار ٥٥ ملم. وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الدفاع الفرنسية متشجعة لتقديم المساعدات العسكرية للكيان الصهيوني، كانت وزارة الخارجية وعلى رأسها مايار (Maillard) غير متحمسة لهذا التعاون، لأنها كانت تخشى أن يؤثر ذلك على علاقة فرنسا التي بدأت تسوء مع الدول العربية.

وعلى ما يبدو، فقد شكل العام ١٩٥٢ نقطة فاصلة في تاريخ العلاقة الفرنسية ـ الإسرائيلية، وكان لبروز شخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر دور كبير في ذلك، فضلاً عن استفحال الدور الاستعماري الفرنسي في المغرب العربي، وفي محاربته للقومية العربية بالتحالف مع الاستعمار العالمي؛ كما تنامى في المقابل شعور العداء العربي لفرنسا خاصة والغرب المتسلّط عامة.

وتسارعت الأحداث، فعمّقت العداوات من جهة، وخلقت مشاكل جديدة

من جهة ثانية. وأصبحت السياسة الفرنسية القاضية بتسليح دولة الاحتلال الصهيوني، ذات طابع استراتيجي. وهذا ما شجّع الجنرال موشي دايان أن يعود ثانية إلى باريس عام ١٩٥٤ ومعه شيمون بيريز، حيث بقي هذا الأخير فيها وقتاً طويلاً، حتى أطلق عليه فيما بعد «مهندس تسليح إسرائيل في فرنسا».

وبالفعل، بدأ الكيان الصهيوني في نهاية العام، بالحصول على الأسلحة الحديثة من الطائرات (Mystère)، والدبابات (AMX - 3)، والمدافع (٧٥ ملم) وبعد ذلك، حصل هذا الكيان على الأسلحة المتطورة (طائرات Mystère ٤) ومائة دبابة (٣ ـ AMX)، والمدافع (١٥٥ ملم)، وكذلك طائرات (Ouragon).

هذا، ومن الطبيعي، أن تشكل هذه الفترة علامة فاصلة ونقطة هامة في مذكرات شيمون بيريز، وقد تناولها فعلاً بشيء من الفخر. وعندما تحدث فيها عن لقائه مع أحد مسؤولي وزارة الخارجية الفرنسية قال: «بدأت الحديث بسؤاله عما تريد فرنسا من إسرائيل، وعن المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط. وأجابني بأن فرنسا ترغب بخلق توازن جديد في المنطقة وبأن هذا الأمر أساسي من أجل السلام، وبات السلام هدفاً رئيسياً للديبلوماسية الفرنسية... وتريد التأكد بأن سوريا لن تصبح أراضيها مهدّدة منكم لا بالكلام ولا بالفعل، وكذلك الأمر بالنسبة للبنان، ويجب ألاّ يصبح الشرق الأوسط ملكاً لإحدى القوى العظمى، لأنه من الضروري، وجود توازن في القوى، وعلينا العمل من أجل ذلك»[٣٨].

والواقع أن شيمون بيريز أصاب عصفورين بحجر واحد من خلال وجوده في باريس. فقد أثبت أولاً أنه جدير بالمنصب الذي يشغله كمدير عام لوزارة الدفاع الإسرائيلية (التي تشكل العمود الفقري للكيان الصهيوني)، واستطاع ثانياً بناء علاقات متينة مع سياسيين وعسكريين فرنسيين لهم صلة بموقع القرار، وخاصة مع مختلف قطاعات الجيش الفرنسي، وتمكن من خلالهم الحصول على ما يريده من الأسلحة الفرنسية، تلبّي الاحتياجات الإسرائيلية. وأرسى بالتالي استراتيجية صلبة في تطور التعاون العسكري بين فرنسا و «دولة الاحتلال الصهيوني». وفي المقابل،

كان هذا الحديث، بالنسبة لبيريز، بمثابة «القوة الدافعة» (فضلاً عن ماضيه الإجرامي ضد العرب)، التي أكسبته ثقة أصحاب المسؤولية الأولى، والكلمة الأولى في الكيان، خوّلته لأن يحتل فيما بعد المناصب الأولى والحساسة في دولة الاحتلال.

ومما ساعد شيمون بيريز أيضاً في مهمته، القرار الذي اتخذته قيادة الجيش الإسرائيلي القاضي بأن تصبح الأسلحة الموجودة مع الجيش الإسرائيلي هي نفسها الأسلحة الموجودة مع الجيش الفرنسي، وذلك لكي يصبح هناك نوع من الترابط بين الجيشين، ونوع آخر من التوافق في التسليح، وهذا الأمر شجّع وزارة الدفاع الفرنسية. كما شجعها أيضاً على تقديم المزيد من الأسلحة للصهاينة هو تعاطف جنرالات الجيش الفرنسي مع الكيان الصهيوني. ويصف أحد كبار الجنرالات الفرنسيين وبطل معركة بير حكيم(*) في الصحراء الليبية، بيير كوينج (Pierre Koenig). (الذي أصبح وزيراً للدفاع الفرنسي، كمايعرف عنه صداقته المتينة للحركة الصهيونية) يصف موقفه من تسليح «إسرائيل» فيقول: «إنني فخور لأنني كنت أول من ساعد الجيش الإسرائيلي خلال الساعات الصعبة عندما جاء بيريز ودايان لرؤيتي من أجل إقناعي بمساعدة «إسرائيل»، كنت مقتنعاً من قبل، ولهذا فإن مباحثاتنا لم تستمر وقتاً طويلاً»[٣٩].

ويؤكد شيمون بيريز في مذكراته التي تحمل عنوان «مقلاع داوود» (أو «نبلة داوود» كما سمّاها محمد حسنين هيكل في كتابه «قصة السويس») أن دايفيد بن غوريون اختار لمهمة باريس واحداً من أقرب مساعديه، فكان شيمون بيريز، مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية.

ويضيف بيريز: أن بن غوريون دعاه ذات يوم سنة ١٩٥٤ وكلّفه بأن يحاول

(*) للاطلاع على تفاصيل هذه المعركة التي جرت عام ١٩٤٢ بين الالمان من جهة، والانكليز والفرنسيين من جهة ثانية، يستحسن العودة إلى «الموسوعة العسكرية» ج ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ط ١. ١٩٧٧. ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

«فتح أبواب فرنسا». وكان ملخص ما قاله بن غوريون لشيمون بيريز في ذلك اليوم هو: «أريدك أن تذهب إلى باريس وتفعل كل ما تستطيع. ولنرى ماذا يمكن أن نحصل عليه من فرنسا... نحن الآن ومنذ قيام الدولة نشتري بعض احتياجاتنا العسكرية من هناك بطريقة هادئة وتقليدية، لكن المسألة محدودة. وما أريدك أن تحاوله هو فتح الباب... فتح الأبواب بشكل مختلف يجعلنا نحصل على ما لم نكن نستطيع الحصول عليه... على ما لم نكن نحلم بالحصول عليه»[٤٠].

هذا، وبعد أن يضفي شيمون بيريز على دوره في باريس هالة من «النضال الأسطوري» الشبيه «باقتحام المجهول»، يعود ليعترف باعتماده في البداية على عناصر من اليهود الفرنسيين كان لهم خبرتهم ومكانتهم... وحاول «فتح أبواب فرنسا» عن طريق الاتصال بموظفي وزارة الخارجية الفرنسية، لكنه أحسَّ بأن هذا النوع وحده من الاتصالات، وإن كان هاماً وضرورياً، لا يكفي لفتح أبواب دولة كبرى كفرنسا، لذلك رأى أنه لا بد من أن يجد سبيلاً للوصول إلى القمة الفرنسية، فتمكن من مقابلة السياسي الفرنسي الشهير بول رينو الذي قال له: «انني لا أعرف ماذا تريدون أن تفعلوا بهذه المدافع الكبيرة التي تطلبونها ـ هاوتزر عيار ١٥٥ ملم ـ ولكني سوف أساعدكم في الحصول عليها»[٤١].

بعد ذلك، يستعرض شيمون بيريز أسماء عدد من الشخصيات الفرنسية الذين التقاهم، وخصوصاً رؤساء الوزارات بعد رينو. فيذكرأنه التقى منديس فرانس الذي كان متزوجاً من سيدة تنتمي إلى أسرة يهودية عاشت في مصر طويلاً، وهي أسرة شيكوريل، التي كانت تملك أكبر متاجر للأزياء في مصر. ثم التقى إدغار فور الذي تولى رئاسة الوزارة بعد منديس فرانس. وهكذا يكون قد التقى رؤساء الوزارة الفرنسية الثلاثة: رينو، فرانس، وفور، حيث يقول عنهم بأنهم كانوا من هواة ركوب الدراجات...

ويضيف شيمون بيريز أنه عن طريق رؤساء الوزارات (من هواة ركوب الدراجات) اتصل بالجنرال «كاترو» وزير الدفاع الفرنسي يومذاك. وكان «كاترو»

هو الجنرال الذي احترقت أصابعه بالنار في سوريا ولبنان، وكان مستعداً لمساعدة إسرائيل بكل وسيلة، وكأنه بذلك يحاول أو يريد أن ينتقم من العرب(٤٢).

طبعاً، لم تكن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ورئاسة الوزراء، هي كل أبواب فرنسا بالنسبة لبيريز. وعندما كانت مهمته تتمحور حول «فتح كل أبواب فرنسا»، فقد وجد أمامه أبواباً يجب عليه فتحها. . . فكانت وزارة الداخلية الفرنسية التي تتولى مهمة حساسة وخطيرة في ذلك الوقت باعتبارها مسؤولة عن شؤون الجزائر، التي كانت تعتبر محافظة إدارية من محافظات فرنسا.

من هنا كان ضرورياً على شيمون بيريز، بل كان واجباً عليه أن يفتح باب وزارة الداخلية الفرنسية، لكي يدخل من خلاله، بالتالي، إلى أبواب أخرى.

وبالطبع، لم يوفر بيريز جهداً في سبيل ذلك، واستطاع فعلاً أن يصل إلى وزير الداخلية الفرنسي «بورجيس مانوري»، عبر مدير مكتبه «آبل توماس».

ويؤكد شيمون بيريز في مذكراته أن بورجيس مانوري «كان على استعداد للتعاون معنا إلى أقصى حد. فقد كان يرى بعينيه، ويلمس بيديه تأثير مساعدات عبد الناصر للثورة الجزائرية». . .

ويضيف بيريز: «ولقد استبدّ بي فرح طاغٍ حينما سمعت بورجيس مانوري يقول لنا: ان فرنسا وإسرائيل تواجهان الآن نفس التحديات ونفس الأعداء، ولا بد أن نتعاون على المفتوح. . . أن المدّ العالي الذي يتدافع الآن في البحر الأبيض يهدد شواطىء إسرائيل وفرنسا. ولا بد ان نصدّ متاعبه ومشاكله عن سواحلنا. ولا بد أن نتعاون معاً، ونحن نستطيع ذلك»(٤٣).

ومع إطلالة العام ١٩٥٦، شهدت العلاقة الفرنسية ـ الإسرائيلية ما يمكن تسميته بمرحلة «شهر عسل»، دون أن تقتصر على شهر فقط، خصوصاً في الميدان العسكري، وذلك بعد وصول الاشتراكيين بزعامة غي موليه (Guy Mollet) ووزير الخارجية كريستيان بينو (K. Pineau) إلى السلطة، والمعروف عنهما تأييدهما العلني لدولة الاحتلال الصهيوني دون أي إحراج، وكراهيتهما للعرب. وقد بلغ

الأمر بـ «غي موليه» قبل وصوله للسلطة إلى القول: «عندما نصل للسلطة، وتطلب إسرائيل مساعدة فرنسا، سأعمل الواجب بإرسال الأسلحة اللازمة لهذا البلد المهدّد، لإنقاذ وجوده»[٤٤].

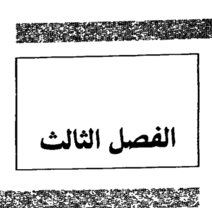
هذا، وبما أن غي موليه كان شخصية معروفة في فرنسا، وسكرتيراً عاماً للحزب الاشتراكي، كما كان مرجحاً وصوله إلى سدّة الحكم، فإن شيمون بيريز يشير إلى أنه التقى موليه، بفضل بعض الأصدقاء الذين استطاعوا ترتيب موعد له مع الزعيم الاشتركي. ويعترف بيريز نفسه، بأنه عندما ذهب إلى اللقاء وجد غي موليه «في الجو تماماً». وأكد بيريز أن غي موليه قال له: « . . . لقد كان أعظم الفرنسيين الذين عرفتهم في حياتي هو ليون بلوم، وكان يهودياً، وكان أستاذي. . . » وأضاف موليه: « . . . سوف ترى يا بيريز أنني لن أكون مثل أرنست بيفن. وسوف ترى الدليل العملي على صداقتي لكم كفرنسي وكاشتراكي»[٤٥]. ثم يقول بيريز: وجاء غي موليه إلى الحكم في فرنسا، وبدأت الأبواب تنفتح في باريس باباً بعد باب أمام إسرائيل. وبدأت الأسلحة تتدفق عبر البحر الأبيض من مرسيليا إلى حيفا. وكانت أول شحنة كما يلي: ٢٩ طائرة (ميستر ٤) + ١٩ طائرة (فوتور قاذفة مقاتلة) + ٢٠٠ مدفع + ٩٠ دبابة (أيه أم أكس AMX)[٤٦].

فضلاً عن ذلك، فقد وصل التعاون الفرنسي الإسرائيلي إلى الميدان الذرّي، عبر مساعدة فرنسا لإسرائيل في إنشاء مفاعل ديمونا في النقب، ودرّبت خبراء إسرائيليين في مجال الطاقة النووية. وكان يرأس هذه الأبحاث البروفسور الصهيوني دوستروفسكي. وقد اعترفت فرنسا رسمياً على لسان مندوبها في الأمم المتحدة «جول موش» بأن بلاده وقعت اتفاقية للتعاون الذرّي مع إسرائيل[٤٧]. كما اعترف شارل ديغول في مذكراته «بمظاهر التعاون المبالغ فيها على الصعيد العسكري بين تل أبيب وباريس والتي أدت إلى إدماج بعض المسؤولين الإسرائيليين في جميع درجات القيادة العامة والمخابرات الفرنسية» مما جعله يعمل لوضع حد لها، أو بالأحرى للحد منها[٤٨].

في هذا الوقت الذي كانت تترسخ فيه مظاهر التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي في الميدان العسكري خصوصاً، كانت ثورة عبد الناصر تزداد رسوخاً في التربة المصرية والعربية، وتشكل السند الأول للثورة الجزائرية. وهكذا وجد الفريق الفرنسي ـ الإسرائيلي نفسه في موقع الندّ للخصم المصري والعربي المتمثل بجمال عبد الناصر؛ فاتخذ قرار التخلص منه.

وانطلاقاً من السياسة الخادعة والدبلوماسية المتلوّنة لفرنسا، فقد أقدمت على إرسال وزير خارجيتها كريستيان بينو، (الشهير بعدائه لعبد الناصر خاصة والعرب عامة) في ١٤ آذار/ مارس سنة ١٩٥٦، إلى القاهرة، بحجة البحث مع عبد الناصر وإقناعه بالتوقف عن تقديم المساعدات للجزائريين، أو على الأقل «لتحييد» مصر في الصراع. ويشير الباحث الصهيوني «بار زوهار» إلى هذه المهمة بالقول: «اجتمع بينو مع عبد الناصر، وصرح الوزير الفرنسي بعد الاجتماع معتقداً: بأن الكولونيل ناصر تفهم برأيي الفرق بين الجزائر التي كانت دائماً جزءاً من الدولة الفرنسية، وبين تونس والمغرب التي كانت دولاً ذات سيادة، وأعتقد بأنه يرغب في البحث عن حلّ سلمي للمشكلة». ويضيف بينو قائلاً: «وأعطاني الرئيس ناصر كلمة شرف بأنه منذ عدة أشهر لم يتدرب أي مقاتل جزائري في معسكر في مصر»[٤٩].

إلا أن الوزير الفرنسي بينو، اعترف فيما بعد بأنه تأكد بعد اجتماعه مع عبد الناصر بأنه لا سبيل لتصفية الثورة الجزائرية إلا بضرب الرئيس عبد الناصر. وفي ذلك الوقت بدأ يتردد شعار في فرنسا يقول: «النصر في الجزائر يمر عبر القاهرة»[٥٠]. وهذا الشعار ذاته ترجم فيما بعد لما سمّي بالعدوان الثلاثي على مصر.



الفصل الثالث

حيثيّات العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦

بعد دراسة الوضع السياسي والعسكري عن كثب، وبعد تقديره للظروف المحيطة من مختلف جوانبها، اتخذ جمال عبد الناصر قراره التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، وكان ذلك يوم الأربعاء في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٦.

وفي اليوم التالي، يوم الخميس ٢٦ تموز/ يوليو، أعلن عبد الناصر قرار التأميم بعد توقيع المرسوم الخاص به. والجدير بالذكر، أن مشروع المرسوم قد أعدّ ـ تحسّباً وانتظاراً ـ بواسطة لجنة رأسها السيد محمد أبو نصير، الوزير الأسبق، وكان من أعضائها البارزين الدكتور الحفناوي، الذي كان أكبر الخبراء المصريين في كل ما يتعلق بشركة قناة السويس، فضلاً عن حماسته الزائدة والدائمة لتأميمها.

وكان خطاب الرئيس عبد الناصر الذي حفظته الأمة العربية كلها عن ظهر قلب، في ميدان المنشية ذلك اليوم، يحتوي على «كلمة سر». وكلمة السر هذه فيه، أن ينطق جمال عبد الناصر باسم «فرديناند دليسيبس» وتبدأ بعدها الخطوة العملية. . . والعاصفة السياسية وملحقاتها.

تتمثل الخطوة العملية بأنه فور أن يسمع «محمود يونس» كلمة السر هذه في

خطاب الرئيس المصري، يتحرك والمشتركون معه في عملية الاستيلاء على شركة قناة السويس في مقرها الرسمي بالقاهرة، أو في مقرها العملي بالاسماعيلية... وتحرك فعلاً، حتى أنه كان في مبنى شركة قناة السويس حين بدأ عبد الناصر يتلو «قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس»[٥١].

وكان من الطبيعي أن تكون ردّة الفعل الغربية ـ الفرنسية والبريطانية تحديداً ـ ردّة هستيرية، باعتبار أن معظم أسهم شركة القناة تمتلكها هاتان الدولتان. وقد عبّر عن ذلك بالفعل رئيس الوزراء البريطاني «أنتوني إيدن»، حينما أعطى أدقّ وصف (على الاطلاق) لهذا الوضع أمام رؤساء أركان حرب بريطانيا، والسفير الفرنسي «شوفيل»، والقائم بالأعمال الأميركي «أندرو فوستر»، قائلاً يوم إعلان القرار: «أيها السادة! إنكم علمتم بما حدث في مصر... ان المصري قد وضع أصبعه على قصبتنا الهوائية»[٥٢].

وعندما يتطرق رئيس وزراء دولة كبرى، كبريطانيا، إلى وصف قناة السويس بـ «قصبتنا الهوائية»، فإن من أولى واجباتنا عندئذ أن ندرك مدى أهمية هذه القناة بالنسبة لهذه القوى الدولية العظمى، وماذا سيترتب بالتالي على عملية «اختناق» هذه القوى عبر إمساكها بقصبتها الهوائية، وبالتالي إمساك الهواء عن رئتيها.

هكذا فعلاً، كان يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ من أروع الأيام في تاريخ العرب الحديث، تماماً كما في القصة الحافلة لحياة جمال عبد الناصر. كما كان قرار التأميم للشركة العالمية لقناة السويس، في الواقع، بمثابة الفرصة التي وجدتها مؤاتية كلٌّ من فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني.

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تجدّ الخطى وتتحرك، وكأنها لولب الحركة بمفردها دون أي منازع، كانت دبلوماسية العسكر الإسرائيلي، والديبلوماسية الفرنسية تعطيان لهذا القرار حجماً، إنْ لم نقل أكبر مما أعطته بريطانيا، فإنه يوازيه في الأهمية والخطورة والاهتمام.

على هذا الأساس، كانت «إسرائيل» أول من وصل إلى طريق السويس..

وقد وصلتها فرنسا بتخطيط مسبق من «إسرائيل». . . أما بريطانيا فكانت آخر من يجوز له الاقتراب من طريق السويس على النحو الذي اقتربت به سنة ١٩٥٦، كما ذكر هيكل(٥٣).

أمام هذا الموقف، اقتنع الفرنسيون بضرورة شنّ عدوان على مصر بمساعدة الإسرائيليين والبريطانيين. وكان اعتماد فرنسا بشكل أساسي على الإسرائيليين. فرسموا الخطط المشتركة لتنفيذ العدوان منفردين في حال تخلّف البريطانيين. وكانت دولة الاحتلال الصهيوني ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ تحطيم القدرات العسكرية المصرية قبل فوات الأوان.

٢ ـ تشويه صورة الرئيس جمال عبد الناصر.

٣ ـ إجبار المصريين على فتح قناة السويس ومضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية.

٤ ـ إعادة فتح مسألة تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي(٥٤).

أما بالنسبة لفرنسا، فكانت أهدافها تتمثل بما يلي:

أ ـ خنق الثورة في المنطقة العربية وخاصة في الجزائر والقضاء على نظام عبد الناصر.

ب ـ القضاء على النفوذ السوفياتي الذي بدأ يتزايد خاصة في مصر.

ج ـ إعادة النفوذ لفرنسا وبريطانيا بعد خسارته إثر تأميم شركة قناة السويس.

د ـ إبقاء الجزائر فرنسية.

هـ ـ إعطاء «إسرائيل» أراضٍ جديدة ونفوذاً جديداً في المنطقة العربية.

و ـ السماح «لإسرائيل» بالقضاء على الفدائيين في غزة، وتثبيت قوتها العسكرية وتحطيم القوة العسكرية لمصر(٥٥).

انطلاقاً من هذه القواسم المشتركة، بدأ موظفو وزارة الدفاع الفرنسية برسم الخطط المشتركة مع الإسرائيليين بشكل مستقل عن البريطانيين، وذلك يوم ٢٩

تموز/ يوليو ١٩٥٦[٥٦]. وفي آب/ أغسطس ١٩٥٦ كثفت الاتصالات حيث أصبحت كل دائرة من دوائر وزارة الدفاع الإسرائيلية على اتصال مباشر بنظيرتها في وزارة الدفاع الفرنسية.

وقام سلاح الطيران وسلاح المدفعية في البلدين بتبادل الضباط، وخضع الطيارون الإسرائيليون لتدريبات مكثّفة في فرنسا. وفي ٢٠/ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، أبلغ بن غوريون اللجنة المركزية لحزب ماباي الإسرائيلي أن «إسرائيل» ستظفر «بحليف حقيقي» قريباً. وكان يعني بذلك فرنسا[٥٧].

وفي نفس الوقت تقريباً كان الرسميون الإسرائيليون والفرنسيون يعقدون سلسلة من الاجتماعات في باريس وفي «إسرائيل» لدراسة مختلف أوجه الدعم الجوّي والبحري الذي ستقدمه فرنسا للكيان الصهيوني. وقد تم إرسال شحنات الأسلحة الفرنسية إلى «إسرائيل» على عجل في الفترة ما بين ٢٢ ـ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ وذلك تمهيداً لشنّ العدوان المشترك على مصر. «وأعطي قسم من الأسلحة الفرنسية «لإسرائيل» بأسعار رمزية، وقسم آخر قُدِّم كهبة. وأرسل عدد من خبراء الأمن الفرنسيين للإشراف على الترتيبات الأمنية. وأبحرت المدمرات الفرنسية «سركوف» و«كرسان» و«بوفيه»إلى شواطىء «إسرائيل» للمساهمة في الدفاع عن الساحل الإسرائيلي»[٥٨]، كما تشير سيلفيا كروسبي.

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، زار بن غوريون ومعه موشي دايان وشمعون بيريز، باريس سراً، للبحث مع المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين في الاستعدادات النهائية للعدوان. وقد اعترف غي موليه في مذكراته بهذا الاجتماع السرّي فقال: «لم أخْفِ أبداً بأنني قابلت القادة الإسرائيليين بن غوريون وبيريز ودايان، قبل أحداث سيناء، وقال لي بن غوريون بأن المصريين يملكون ١٢٠ طائرة ميج (Mig)، و ٨٠٠ أليوشن (Illoyouchine)، وفي عام ١٩٥٦ أنقذت إسرائيل»[٥٩].

وبالفعل، تمّ في ٢٤ ت ١/ أكتوبر ١٩٥٦، التوقيع على البروتوكول النهائي

لغزو مصر. وفي ٢٩ ت ١/ أكتوبر من العام نفسه، (أي بعد أيام خمسة فقط) بدأت حرب السويس. ودعمت معظم الأحزاب الفرنسية ـ باستثناء الحزب الشيوعي واليسار المتطرف ـ موقف الحكومة الفرنسية من العدوان. أما الديغوليون فقد كانوا متحفّظين، وإن أيّد البعض منهم العدوان بحرارة(٦٠).

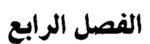
وبالطبع، لم تترك دولة الاحتلال الصهيوني فرصة العدوان تمر، دون أن تستفيد منها حتى النهاية. لذلك عمدت إلى تعزيز علاقتها بفرنسا وتوثيقها. وأصبح التعاون بين وزارتي الدفاع الفرنسية والإسرائيلية بمثابة «العصر الذهبي» للصهاينة، وهو الذي عرف، أكثر من غيره، تميّزاً واهتماماً. وبالتالي، أصبحت وزارة الدفاع الفرنسية تنظر للكيان الصهيوني على أنه المفتاح الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، وحارس خطوط النفط التي تزود فرنسا بالوقود. كذلك وجدت في هذا الكيان أنه حلقة الوصل بينها وبين قواعدها العسكرية في جيبوتي على ساحل البحر الأحمر القريبة من منابع النفط.

ومن هنا أشارت سيلفيا كروسبي قائلة أنه «إزاء هذا الدور الذي أنيط «بإسرائيل» أن تلعبه، فقد أصبحت بمثابة القاعدة الوحيدة التي تستطيع بسط النفوذ الفرنسي خصوصاً، والغربي عموماً، على منطقة الشرق الأوسط، إذ أن «إسرائيل» هي القاعدة الأصلب والأكثر وثوقاً في هذه المنطقة»(٦١).

والأكثر من ذلك، فقد وجدت فرنسا أن «إسرائيل» تمثل نصفها الآخر، كما أن الكيان الصهيوني، وجد في فرنسا نصفه الآخر أيضاً. حتى وصل الأمر في العلاقات بين باريس وتل أبيب إلى أن تقول الحكومة الفرنسية للحكومة الإسرائيلية: «طالما يوجد خبز لفرنسا هناك خبز لإسرائيل». وكانت فرنسا مستعدة لتلبية كل الطلبات التي تطلبها «إسرائيل»، كما أن التعاون في المجال الذرّي ازداد بعد أن أنشأت دولة الاحتلال الصهيوني بمعاونة فرنسا مفاعلاً ذرياً في ديمونا بصحراء النقب جنوب فلسطين(٦٢).

وبالرغم من بعض التغيرات السياسية داخل الكيان الصهيوني، عندما أصبح

ليفي أشكول رئيساً للحكومة خلفاً لدايفيد بن غوريون، واستقال شيمون بيريز من منصبه كمدير عام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، يبقى أن نعترف بأن بن غوريون وبيريز هما اللذان أرسيا قواعد العلاقات المتينة والمتميّزة بين فرنسا و «إسرائيل» خلال الجمهورية الرابعة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨)، قبل أن يصل الجنرال شارل ديغول إلى سدّة السلطة، ليقيم الجمهورية الفرنسية الخامسة. كما يبقى لشيمون بيريز دوره الهام في ذلك، والمتقدم طبعاً على بن غوريون، باعتبار أن بيريز كان «ميدانياً» أكثر من بن غوريون على هذا الصعيد. . . لكن تغيير الأشخاص، في النهاية، لا يعني تغييراً في الموقف والتوجه، وإن كان هناك بعض التعديلات في السياسة المنتهجة، لكن جميعها تقف عند إحدى المسلّمات الفرنسية التي تعتبر بأن «حق إسرائيل في الوجود ثابت ومطلق ولا يجوز المساس به أو النقاش فيه».



الفصل الرابع

الجنرال ديغول بين «الصهينة» و «الاعتدال»

قد يُفَاجَأْ البعض، خاصة من المثقفين العرب ورجال السياسة فيهم، بـ «التلوّن» السياسي الذي طبع عليه الجنرال شارل ديغول. إذ أنه كان في معظم حياته العسكرية والسياسية ـ حتى فترة حلّ القضية الجزائرية عام ١٩٦٢ ـ «صهيونيّ النزعة»، وذا طابع «استعماري» جسّده، ميدانياً، كمحارب عنيد في سبيل الاستعمار، وضد العرب بالتحديد. وهذا ما دفعه إلى أن يكون «صهيونياً لا يهودياً»، وينسج علاقات وثيقة مع القادة الصهاينة، ويؤيد مخططاتهم ومشاريعهم الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين، قبل أن يلمس أهمية نسج علاقات مشابهة مع العرب وخلق توازن في هذه العلاقات.

لقد أراد ديغول ـ ومن منطلق نزعته وتربيته العسكرية ـ أن يكون «نابوليون» القرن العشرين، ليس من حيث الشهرة التي اكتسبها نابوليون فقط، بل من خلال إعادة إحياء بعض أفكاره أيضاً بحجّة المصلحة الفرنسية العليا.

على هذا الأساس، كان الجنرال ديغول يفكر بعقله وقلبه بفرنسا، ويتطلع بعينيه وطموحه وأطماعه الاستعمارية إلى المنطقة العربية، عبر بوابتها الرئيسية فلسطين. وبما أن لكل بوّابة قفلاً ومفتاحاً، فقد اعتبر أن اليهود هم بمثابة قفل هذه

المنطقة ومفتاحها. فحاول الاستفادة منه بكل الوسائل، معتقداً أن من يتحكّم بالمفتاح، يستطيع التحكّم بما وراء عالم المفتاح هذا. لكن حصاد الجنرال ديغول لم يكن أفضل من حصاد بونابرت في هذه المسألة. وأن ما توقّعه بونابرت في صراعه مع الانكليز حول هذه القضية (وصحّت توقعاته بالتالي بعد هزيمته في عكا وانسحابه من الشرق) كان هو ذاته الذي شغل بال ديغول في صراعه مع الأميركيين هذه المرة، وليس مع البريطانيين، وخسر ورقته تلك بعد أن أصبحت ورقة رابحة في أيدي الولايات المتحدة ـ كزعيمة للامبريالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ـ. ولم يكن ذلك كله شعوراً عاطفياً فقط، بل كان متلازماً مع نظرة ديغول للعرب نظرة استعمارية عدوانية كنظرة نابوليون نفسها. لكن هذه النظرة الديغولية للعرب لم تستمر، بل طرأ عليها تغيير كبير خدمة للمصلحة الفرنسية. بيد أنها تبقى لطخة سوداء على جبين ديغول، باعتبارها تنمّ عن نفسية تزخر بالروح الاستعمارية العدوانية. وكما نقم بونابرت على اليهود من قبل وأطلق عليهم أقبح الصفات، هكذا نقم اليهود على ديغول فيما بعد، عندما حاول ممارسة سياسة معتدلة مع العرب، دون أن يتخلى عن (المسلّمات الفرنسية بصدد «إسرائيل» ووجودها)، وكانت نقمة الصهاينة عليه بالتالي، سبباً أساسياً في إبعاده عن سدّة الرئاسة الفرنسية الأولى.

ولعلّ من المفيد هنا، أن نشير إلى ما ذكره نابوليون بونابرت حول اليهود، انطلاقاً من معايشته لهم ومعرفتهم عن كثب، وحتى لا نستغرب ما جرى لديغول فيما بعد على أيديهم، بعد أن أطلق عليه قادة الصهاينة ألقاباً شتّى كتقدير واحترام له ولدوره إزاءهم. ففي رسالة إلى أخيه جيروم، ملك وستفاليا، في ٦ آذار/ مارس ١٨٠٨، قال نابوليون: «ليس هناك ما يدعو إلى الازدراء أكثر من حفلة استقبالك لليهود. . . فكرت بتحسين حالة اليهود، لكني لا أريد منهم المزيد في مملكتي، فأنا لا أملك في الحقيقة إلا أن أعمل ما بوسعي للتعبير عن احتقاري لأكثر شعوب الأرض خسّة»[٦٣].

وفي موضع آخر يقول بونابرت: «يستحيل علينا إنقاذ اليهود من طبائعهم

المتأصلة فيهم، بالحوار. . . إنما علينا أن نعمد إلى سنّ قوانين خاصة بهم تميزهم عن الآخرين. فما برح اليهود منذ أيام موسى يتعاطون بالربا ويضطهدون غيرهم من الشعوب. والثابت أن كل مواهبهم مكرسة للصوصية وأعمالها، حتى أن عقائدهم التي يؤمنون بها ويعملون، تبارك هذه الأعمال وتشجع على كل ما يقترفونه من فعال مشينة».

ويضيف نابوليون قائلاً: «وقد بات من الضروري أن نمنع اليهود من ممارسة التجارة، تماماً كما نمنع أي جواهرجي من متابعة عمله، إذا غشّ فباع ذهباً من عيار خفيف على أنه من عيار ثقيل. ويتابع قوله: ليس اليهود في الواقع سوى جحافل من الجراد والحشرات المؤذية تلتهم حياة فرنسا»[٦٤].

بعد هذا الاعتراف الخطير لنابوليون بونابرت، من حقّنا أن نتساءل: أية «سامية» هي تلك التي يتميّز بها «أول الصهيونيين الحديثين غير اليهود» كما وصفه حاييم وايزمن؟ ولا شك أن الجنرال شارل ديغول قرأ اعتراف نابوليون هذا، لكنه ظن أول الأمر ـ على ما يبدو ـ أن اليهود غيّروا طباعهم ونفسياتهم، فوقع في المحظور الذي أدّى به إلى الإبعاد عن الرئاسة الأولى.

وكي لا يبقى البعض في موقع المفاجأة والاستغراب من تلوّن سياسة ديغول، نرى لزاماً علينا أن نجري «جردة حساب» مع الجنرال الفرنسي، والرئيس فيما بعد. ونرى من المهم أيضاً أن تبدأ هذه «الجردة» من عداء ديغول للعرب، ومن ثم موقفه وعلاقاته مع قادة الصهاينة.

فردّاً على سؤال وجّه إليه من الصحفي الأميركي «سيروس سولز برغر» عمّن يكون العرب؟ أجاب الجنرال ديغول: «العرب هم شعب منذ أيام محمد لم ينجحوا بإنشاء دولة. هل شاهدت سداً أقامه العرب؟ ولا في أيّ مكان هذا موجود. والعرب يقولون أنهم ابتكروا علم الجبر، وأنشأوا عدّة مساجد، ولكن كان هذا من أجل استعباد المسيحيين الذين أسروهم، والعرب لا يستطيعون عمل أي شيء وحدهم»[٦٥].

وفي الإطار نفسه، ذكر السفير الإسرائيلي الأسبق في باريس «جاكوب تسور» أن الجنرال ديغول استنكر عندما اجتمع به في ٢٨ نيسان/ إبريل ١٩٥٥ «سيطرة العرب على منطقة الشرق الأوسط لوحدهم دون أن تشاركهم أمة أخرى غيرهم. . . ويضيف جاكوب تسور نقلاً عن الجنرال ديغول قوله: ومنذ أيام انحطاط دولة الخلفاء، لا توجد دولة عربية في هذا القسم من العالم. والدول العربية أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. وعبر تاريخهم كله، فإن العرب خضعوا طوال حياتهم إلى سيطرة أجنبية، امتداداً من الرومان والبيزنطيين والمماليك والأتراك. ولهذا لا يحق لهم اليوم المطالبة بالسيطرة على كل أقاليم الشرق الأوسط»[٦٦].

يضاف إلى ذلك، أن أحد الصحفيين الفرنسيين المقربين جداً من الجنرال ديغول، والمدعو ريمون تورنو، نقل عنه قوله عشية حملة السويس ١٩٥٦: «العرب لا شيء، ولم يسبق أن رأينا العرب يقيمون الطرق أو السدود، أو يقيمون مصانع. فهم سياسيون بارعون لبقون إلى حدّ التسوّل»[٦٧].

ديغول والصهيونية:

مما لا شك فيه، أن الحركة الصهيونية كان لها دور مهم في الحرب العالمية الثانية، وطبيعي أن تكون فلسطين إحدى قلاع هذه الحركة. وعندما كانت القوات الفرنسية أثناء هذه الحرب، تتخذ مواقع أساسية لها في المنطقة العربية، فقد كان الجنرال ديغول أحدأبرز قادة هذه القوات، والتي أطلق عليها اسم «فرنسا الحرة» بعد أن عرفت القوات الأخرى التي تعاونت مع القوات الالمانية والايطالية، باسم «قوات فيشي Vichi»، وكان لهذه القوات تواجد في لبنان أثناءها.

اضطرت قوات «فرنسا الحرة» بزعامة ديغول أن تتخذ من فلسطين مركزاً لها، إلى جانب القوات البريطانية، حيث كانت فلسطين خاضعة للانتداب البريطاني. واستغل الصهيونيون في فلسطين هذا الوضع وتعاونوا مع قوات «فرنسا الحرة» وقدّموا لها المساعدات. وعن هذا الطريق بدأت علاقة ديغول بالصهيونية،

وتوطدت علاقته مع قادتها هناك.

● فضلاً عن ذلك فإن منظمة الهاغاناه الإرهابية الصهيونية اشترت محطة إذاعة من المسؤولين في قيادة فرنسا الحرة، أخذت تذيع من منزل «ديفيد هاكوهين» (David Hacohen) الرئيس السابق للجنة الدفاع والعلاقات الخارجية في الكنيست الإسرائيلي[٦٨].

● كما ساعدت الحركة الصهيونية على إنشاء إذاعة فرنسية في المناطق التي كانت تسيطر عليها في فلسطين، لمخاطبة الفرنسيين في سوريا ولبنان خلال وجود قوات فيشي فيهما. وكانت الإذاعة تابعة لقوات فرنسا الحرة، تبثّ بأصوات ضباط فرنسيين هم فرنسوا كوليه (François Coulet)، وريمون شميتيلين (R. Schmittlein) وجان فلوريو (Jean Fleuriot). بالإضافة إلى أن هؤلاء الضباط كانوا يترأسون الاتصالات التي كانت تجري باستمرار بين قادة الحركة الصهيونية وقيادة فرنسا الحرة، وقد أعدموا على يد النازيين بعد الاحتلال الالماني لفرنسا، ونفذ فيهم الحكم في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٤. بيد أن رئاسة الاتصالات في الجانب الصهيوني كانت عبر ديفيد هاكوهين وشرتوك (موشي شاريت الذي أصبح رئيساً للوزراء في دولة العدو فيما بعد)، وأحياناً كانت تجري الاتصالات مع حاييم وايزمان نفسه.

والواقع، أن هذه الاتصالات دفعت إلى وقوف اليهود الفرنسيين إلى جانب قوات فرنسا الحرة في المقاومة ضد قوات فيشي في جنوب لبنان والقوات الالمانية. فضلاً عن أن بعض اليهود كانوا يقومون بأعمال معينة لصالح القوات الفرنسية، كقطع أسلاك الهاتف ونسف الجسور لإعاقة تقدم قوات فيشي على الحدود بين سوريا ولبنان وفلسطين. وقد اشترك البعض الآخر من اليهود بالقيام بدور المرشد.

حتى أن موشي دايان نفسه اشترك في هذه العمليات التي فقد فيها عينه اليسرى في جنوب لبنان[٦٩].

● وبما أن الحركة الصهيونية كانت تحرص على التغلغل في المؤسسات السياسية والعسكرية وغيرها، فقد وجدت من الضروري أن يكون لها ممثل خاص في قيادة الجنرال ديغول في لندن. وبالفعل فقد مثّل ألبرت كوهين (Albert Cohen) المؤتمر اليهودي العالمي تمثيلاً خاصاً في هذه القيادة. وهذا ما دفع فيما بعد بقيادة قوات فرنسا الحرة الموجودة في سوريا، إلى أن تفتح لها قنصلية في المناطق التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية في القدس، وقنصلية أخرى بعدها في تل أبيب[٧٠]. وكان طبيعياً أن يلاقي هذا العمل استحساناً من قبل القادة الصهاينة، عبّر عنه بن غوريون نفسه في مؤتمر صحفي عقده في شهر أيار/ مايو ١٩٤٤، مدح فيه الجنرال ديغول كثيراً، وتمنى أن تلعب فرنسا دوراً مهماً في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية، وأن تساعد اليهود أيضاً في إقامة دولتهم على فلسطين.

● والواضح، أن ديغول كان حريصاً على توثيق علاقته مع الصهاينة، وانحيازه دوماً إلى جانبهم، بنفس القدر الذي يكره فيه العرب ويضمر لهم الشر. وكثيراً ما كان يعبّر عن تعاطفه مع اليهود وحقده على العرب والمسلمين، كقوله مثلاً: «. . . كنت في فلسطين وشاهدت أن اليهود هم القوّة الوحيدة التي تنمّي البلد»[٧١].

وطبيعي أن يكون لمثل هذا القول هدف ومقصد، ليس بعيداً أبداً عن الطابع الاستعماري. ويتمثل هذا الهدف بالسعي الحثيث لديغول إلى طرد الوجود البريطاني من فلسطين والحلول محله، عبر التعاون مع اليهود واستغلالهم في محاربة الانكليز، بغية تحويل سوريا ولبنان وفلسطين إلى منطقة نفوذ تدور في الفلك الفرنسي.

● والأخطر من ذلك، فقد كان ديغول يحاول التشبّه بالداهية النمساوي الأمير «مترنيخ» الذي يطلق عليه اسم «مهندس التقسيمات الدولية». ولهذا عمل على أن يكون ديغول «مهندس الدويلات الطائفية» في المنطقة العربية. وقد عبّر عن ذلك بالقول:

«هذه المرة ليست مشكلة أقلية وطنية ولكن مشكلة دولة أقليات، محاطة بدول ذات أغلبية، والقضية نفسها مع لبنان المسيحي، ومع دولة يهودية في فلسطين. وبغضّ النظر عما إذا كانت هذه الدولة تضم كل فلسطين أو جزءاً فقط من البلد، إلا أن هذا سيضمن وجود هذه الدول للأقليات»[٧٢].

● والواقع، أن تصريحاً من هذا النوع هو بحدّ ذاته، اعتراف غير مباشر بقيام دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين قبل الإعلان عن قيامها. ونظراً لأهمية ذلك، وبعد الإدلاء بتصريحه هذا، تلقفته الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية، وأرسلت إليه أحد موفديها في فرنسا، مارك جاربلوم (Marc Jarblum)، لتقديم الشكر إليه على موقفه، فقال جاربلوم: «نحن نعتمد عليك وعندنا ثقة بك بخصوص مطالبنا». فردّ عليه الجنرال ديغول «أشكركم على ثقتكم؛ بالسابق أجريت محادثات بخصوص فلسطين مع الدكتور وايزمان، وسنرى ذلك جيداً»[٧٣]. وبالفعل كان يعطي ديغول لمباحثاته السريّة مع قادة الحركة الصهيونية أهمية بالغة، ويعلّق عليها الكثير من الآمال.

● والجدير بالذكر أن الجنرال ديغول كان يؤيد قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفرنسية مترددة في الموافقة. كما كان يعتبر «القدس جزءاً من الدولة العبرية»، والوجود اليهودي في النقب والجليل «وجوداً شرعياً». وقد عبّر عن ذلك في مؤتمر صحفي عقده في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، ذكر فيه قوله: «أعتقد أن قواعد الحل هي البحث عن السلام، وأنا تأكدت أنه أصبح من الصعب رفض اليهود في النقب والجليل، وسأكون مندهشاً جداً أن لا تصبح القدس جزءاً من دولتهم، بشرط أن تكون خاضعة لنظام دولي يضمن حقوق المسيحيين»[٧٤].

● وعلى ضوء تأييده لقرار تقسيم فلسطين، الذي يستتبع بدوره موافقات وتأييدات لاحقة، كان ديغول وأنصاره في فرنسا من المؤيدين لقيام دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨. بل أكثر من ذلك، فقد اعتبر الجنرال ديغول أن

قيام هذه الدولة هو «ضرورة تاريخية، وبأن الشعب اليهودي له الحق تماماً في المطالبة بإصلاح ما وقع عليه منذ عدّة قرون»[٧٥]. واستناداً إلى قناعة ديغول هذه، يؤكد السفير الإسرائيلي جاكوب تسور أثناء لقائه الجنرال، قول الأخير له: «ان وجودكم في الشرق الأوسط أصبح حقيقة، ولا مذهب يمكن أن ينسى ذلك والوضع الدولي يتطلب إقناع القوى العظمى أنه من الضروري ضمان وجود إسرائيل في المنطقة». كما أكد الجنرال أنه يجب «أن تضمن إسرائيل لنفسها مخرجاً على البحر الأحمر ولو أدى ذلك إلى اندلاع الحرب»[٧٦].

● وبالنسبة للعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، كان الجنرال ديغول والديغوليون مؤيدين للعدوان، ليس صراحة، بل مواربة. ونقل الصحفي الفرنسي تورنو، المقرّب جداً من ديغول قوله بصدد حملة السويس:

«من الواضح أن الهدف جيد، ولأول مرة يعمل شيء، والعملية كانت صعبة جداً، وكان يحضّر لها بشكل عظيم في المجالين السياسي والعسكري، وتركنا للبريطانيين لكي ينظموا وحدهم، وكان تنظيمهم سيئاً جداً»[٧٧].

يبدو من خلال ذلك، أن ديغول لم يكن معارضاً لفكرة العدوان الثلاثي، بل كان معارضاً لتسليم دفّة القيادة لبريطانيا، بالإضافة إلى انتقاده لموقف الولايات المتحدة، حيث أرادها أن تقف بكل قوتها وثقلها إلى جانب قوى العدوان، وبالتالي تحذيرها إذا لم توافق بأنه «لن يكون هناك حلف أطلسي، ولا قواعد أميركية في فرنسا...».

● بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، بزعامة غي موليه، التي امتازت بقمة التحالف بينها وبين الكيان الصهيوني، والتي تجسدت بالعدوان الثلاثي، قامت الجمهورية الخامسة برئاسة ديغول سنة ١٩٥٨، والتي دامت حتى ١٩٦٩. وقد أراد ديغول أن يطبق سياسة خارجية جديدة، تختلف كلية عن سياسة الجمهورية الرابعة. ولكنه كان، من جهة ثانية، مقتنعاً بأن هذه السياسة يجب أن لا تضحي «بإسرائيل» من أجل مصالحه مع الوطن العربي، وأن يسير في خط متوازن

بين طرفي النزاع بالشرق الأوسط. . . ومنذ بداية حكمه، أراد ديغول أن يطمئن دولة الاحتلال الصهيوني، فقال للسفير الفرنسي في تل أبيب، جيلبير، «منذ البداية وأنا معجب بأعمال الشعب الإسرائيلي، وأَخْبِرْ الإسرائيليين بأنني سأبقى دائماً إلى جانبهم من أجل المحافظة على وجودهم»(٧٨). وبقي ديغول يكرر هذا القول حتى عشية حرب حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧. وفي شهر أيار/ مايو ١٩٥٩، طلب ديغول من غي موليه أن يقوم بزيارة خاصة إلى «إسرائيل» وأن يخبر الإسرائيليين وقوف فرنسا إلى جانبهم إذا تعرض وجودهم للخطر. وأن يطمئن بن غوريون عن رضى ديغول على قرارات الحكومات السابقة في عهد الجمهورية الرابعة فيما يتعلق بإسرائيل(٧٩). وقبل أن يغادر السفير الفرنسي جيلبير باريس إلى تل أبيب، وبعد أن طلب منه الجنرال توصيل كلامه للإسرائيليين، يسأله عن رأيه بالعرب، فيردّ عليه مؤسس الجمهورية الخامسة «ولكن يا جيلبير، العرب، أناس عاطفيون، وأحياناً مجانين، ماذا تريدني أن أفعل معهم؟»(٨٠).

والواقع، أن سياسة ديغول في السلطة تقسم إلى قسمين أو مرحلتين:

المرحلة الأولى وتمتد من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢، وهو تاريخ حلّ القضية الجزائرية. وبلغت فيها قمة العداء الفرنسي للعرب، وقمة التعاون السياسي والعسكري مع دولة الاحتلال الصهيوني. بمعنى أنها كانت مرحلة مدّ تجاه «إسرائيل» ومرحلة جزر تجاه العرب.

والمرحلة الثانية وتمتد من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٩. وكانت مرحلة مدّ تجاه العرب ومرحلة جزر تجاه «إسرائيل».

● ومما يجدر ذكره هنا، أن علاقة ديغول مع بن غوريون وصلت إلى مرحلة كبيرة من الثقة والاحترام المتبادل، عبّر عنها كلا الرجلين بوضوح. وقد وصف ديغول بن غوريون في مذكراته بأنه «مناضل وبطل شجاع وأحمل له الكثير من العاطفة والاعتبار»(٨١).

وعندما زار بن غوريون باريس واجتمع مع ديغول، توثقت العلاقة المتينة

بينهما. وخلال الاجتماع الذي عقد في حزيران/ يونيو ١٩٦٠، رحب الرئيس الفرنسي بضيفه الإسرائيلي بقوله: «نحن نشعر بالإعجاب والمحبة والثقة نحو إسرائيل، وأنت سيّد بن غوريون، تمثل في شخصك، البعث العظيم، والميلاد الجديد والفخر والنشاط لإسرائيل، وأنني أراكم أعظم رجل دولة لهذا القرن». وسارع بن غوريون للرد عليه بقوله: «أنتم أعظم رجل دولة في زمننا. وأنا وجدت منكم ومن أمتكم، المساعدة العظيمة التي منحتموها»[٨٢].

وبعد حوالي عام واحد، في السادس من حزيران/ يونيو ١٩٦١، عاد بن غوريون إلى باريس، ليلتقي مع الرئيس الفرنسي من جديد، الذي رحّب به وأطلق قوله الشهير، الذي أرضى إسرائيل طويلاً «نريد أن نؤكد لكم، تضامننا وصداقتنا، وأرفع كأسي لأشرب على شرف إسرائيل، صديقتنا وحليفتنا»[٨٣].

● وانطلاقاً من إدراك ديغول لعدم نجاح توقعاته بالنسبة لدور «إسرائيل» كقاعدة نفوذ فرنسي في المنطقة، إضافة إلى ارتمائها في أحضان الولايات المتحدة، بدأ ديغول في إحداث بعض التغيرات في سياسته إزاء التخفيف من حدّة عداوته للعرب والتقرب منهم. وبالطبع، لم يكن هذا التغيّر عاطفياً، بل كان قائماً على «ضرورات يفرضها الاقتصاد والنفط والثقافة والاستراتيجية والسياسة في مواجهة القوتين العظميين»[٨٤].

فضلاً عن ذلك، لجأ ديغول إلى بعض الإجراءات، التي كانت بمثابة دليل على هذا المنحى الجديد في سياسته. فقد توقفت المساعدات الفرنسية لبناء المفاعل النووي في «ديمونا»، كما وضع حدّ لتدريب بعض الخبراء الإسرائيليين العاملين في مجال الطاقة النووية. كما أعلنت الشركة الفرنسية لصنع السيارات «رينو Renault» في تشرين الأول/أكتوبر من ١٩٥٩ عن توقيف نشاطها في «إسرائيل» بعد الإنذار الذي وجهته إليها الجامعة العربية بمقاطعة نشاطها في البلدان العربية إذا استمرت في العمل بالعقد الذي أبرمته لتركيب السيارات مع الشركة الإسرائيلية (Kaiser Frazer). في حيفا... بالإضافة إلى إبعاد بعض الشخصيات

المتورطة كثيراً مع «إسرائيل» كما هو الحال بالنسبة لجاك سوستيل (J. Soustelle) أحد الغلاة المتعصبين للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن أشد المؤيدين لإسرائيل في فرنسا، وقد اختلف مع الجنرال ديغول فيما بعد، وهو رئيس الرابطة الفرنسية الإسرائيلية، كما تغير سفير فرنسا في تل أبيب «بيير جيلبير». . . رغم ذلك بقيت بعض العقود العسكرية المبرمة بين فرنسا و «إسرائيل» طي الكتمان، حيث وقّع اتفاق عام ١٩٦٦، لبيع خمسين طائرة ميراج فرنسية «لإسرائيل»، وفي العام نفسه اشترت «إسرائيل» من فرنسا ست طائرات من نوع هليكوبتر[٨٥].

والحقيقة، أنه بعد أن نالت الجزائر استقلالها، بدأت وتيرة العلاقات الفرنسية ـ العربية تتحسن، في الوقت الذي بدأت تتراجع فيه مع إسرائيل. وكانت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات بين باريس وتل أبيب، حيث أقدم الجنرال ديغول على قرار اعتبر تاريخياً يومها، يقضي بحظر شحن الأسلحة وقطع الغيار الفرنسية لدولة الاحتلال الصهيوني. كما أعلن في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، يقول: «إن العاطفة والعقل يحتمان أن تكون الصداقة والتعاون مع الشعوب العربية، إحدى الدعامات الأساسية لسياسة فرنسا الخارجية»[٨٦]. وترسخت هذه السياسة فيما بعد مع الحكومات الفرنسية اللاحقة بعد ديغول، إلى أن كان الرئيس فرنسوا ميتران «أول رئيس فرنسي (وأوروبي) يزور إسرائيل»[٨٧]. وعلى هذه الزيارة، طبعاً، يترتب الشيء الخطير عربياً.

وخلاصة القول، أن الحكومات الاشتراكية الفرنسية المتعاقبة كان لها الدور الأبرز في تصليب عود الكيان الصهيوني وجيشه، في بداية ولادة هذا الكيان؛ كما ساهمت في صقل شخصية هذا الجيش وتسليحه؛ وفولذت عموده الفقري؛ وأكسبته قوة ومنعة لا تقدّر في مختلف الاختصاصات. بمعنى أنها أمدّته بـ «أكسير حياته» واستمراريتها، في وقت كانت تذيق فيه العرب شتّى ألوان القهر والعذاب والاضطهاد. . .

ولكن يبقى فرنسوا ميتران هو الأكثر والأعمق «اشتراكية» ـ على ما يبدو ـ حيث سجّل نوعاً من «النصر الدولي» في مجال زيارة الكيان الصهيوني أولاً، و «نصراً اشتراكياً» ثانياً كونه توّج العلاقة الاشتراكية الفرنسية مع «إسرائيل» تتويجاً ينمّ عن «استراتيجية ثابتة» في هذا الإطار. . . مع العلم أن الجنرال ديغول ـ بمعزل عن السياسة التي انتهجها أواخر سنوات حكمه ـ يتحمّل أيضاً مسؤولية كبيرة في تصليب العود الصهيوني في فلسطين، وشحنه دورته الدموية بكميات لا بأس بها من «الدم» الفرنسي. . . ولن ينسى العرب مطلقاً أن كثيراً من الحروب العربية ـ الإسرائيلية، والألوف من أبناء العرب الذين استشهدوا على أيدي الغدر والعدوان الإسرائيلي، كان الإسرائيليون فيها يقاتلون ويَقْتُلُون بالسلاح الفرنسي ـ أكثر من غيره ـ وهو السلاح نفسه الذي كان يُذْبَح فيه الجزائري والمغربي والتونسي إلخ. . . إنها الحقيقة. . . والحقيقة دائماً قاسية وجارحة. . .

هوامش الباب الأول

(١) أرنست باركر (Ernest Barker) «الحروب الصليبية» تعريب الباز العريني. دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. د. ت. ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) مجلة «رسالة الجهاد» (تصدر في مالطا). العدد ٦٦. شهر أيار/ مايو ١٩٨٨. ص ٥١.

(٣) خيرية قاسمية «النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨». بيروت. مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٧٣. ص ١٢.

ـ وانظر أيضاً:

- L. Wolf, Notes on the diplomatic History of the Jewish question (London: 1919), P. 104.

(٤) أمين عبد الله محمود «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى» (سلسلة عالم المعرفة رقم ٧٤) الكويت. شباط/ فبراير ١٩٨٤. ص ١٤ ـ ١٧.

وانظر أيضاً:

- Franz Kobler, The Vision was there (London: 1956) P. 44.

ـ وكذلك: مجلة «العربي» الكويتية. العدد ٣٦٠. شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨. ص ٢٠٤.

(٥) ريجينا الشريف «الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي» ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز. (سلسلة عالم المعرفة رقم ٩٦). الكويت. كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. ص ١٠٧ ـ ١٠٨/ وأيضاً:

ـ روجيه غارودي «فلسطين أرض الرسالات السماوية» ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم. دار طلاس. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص ٢٠٣ (الهامش).

(٦) ريجينا الشريف. مرجع سابق. ص ١٠٩ ـ ١١٠ نقلاً عن:

- Salo Baron, A social and Religious History of the Jews. (New York, 1937) Vol. 2, P. 327.

(٧) ريجينا الشريف. المرجع نفسه نقلاً عن:

- Las Casas (ed.), Memoires (de Napoléon) Paris 1823. Vol. 1, P. 247.

(٨) ريجينا الشريف، المرجع نفسه. ص ١١١، نقلاً عن:

- W. Sombart, Jews and Modern Capitalism (New York, 1939), P. 39.

(٩) د. أمين عبدالله محمود. مرجع سابق. ص ١٤ ـ ١٥.

ـ وانظر أيضاً: إيلي ليفي أبو عسل «يقظة العالم اليهودي» القاهرة ١٩٣٤. ص ٩٩ ـ ١٠١.

ـ كذلك: خيرية قاسمية. مرجع سابق. ص ١٢.

(١٠) د. أمين عبد الله محمود. مرجع سابق. ص ٤٩ ـ ٥٠.

ـ وانظر أيضاً: قاسم حسن «العرب والمشكلة اليهودية». بيروت ١٩٦٩. ص ٨٨ ـ ٨٩.

ـ كذلك: بديعة أمين «المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية». دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤. ص ١٥٠.

(١١) د. أمين عبد الله محمود. مرجع سابق. ص ٢٩.

(١٢) المرجع نفسه. وانظر أيضاً:

- Nahum Sokolow, History of Zionism (N. Y. 1964) Vol. 1. P. 200.

(١٣) صادق جلال العظم «الصهيونية والصراع الطبقي» دار العودة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٥. ص ٦٩.

(١٤) المرجع نفسه. والصفحة نفسها.

(١٥) ريجينا الشريف. مرجع سابق. ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٦) ستيفن هلبروك «الجذور الطبقية في العقيدة الصهيونية»، المختار من مجلة الدراسات الفلسطينية (بإشراف شاكر مصطفى) الكويت. ١٩٧٤. ص ٢٧.

ـ وانظر أيضاً: د. أمين عبد الله محمود. مرجع سابق. ص ٣٠ ـ ٣١.

ـ كذلك: ريجينا الشريف. مرجع سابق. ص ١١٢.

(١٧) د. أمين عبد الله محمود. مرجع سابق. ص ٣١.

ـ وانظر أيضاً:

- Moses Hess, Rome and Jerusalem (N. Y.: 1945). P. 139 - 140.

ـ كذلك: د. صادق جلال العظم. مرجع سابق. ص ٧١.

(١٨) المرجعان السابقان: موسى هس وصادق جلال العظم. والصفحة نفسها.

(١٩) ريجينا الشريف المرجع السابق نفسه. والصفحة نفسها.

(٢٠) د. أمين عبد الله محمود. مرجع سابق. ص ٣١.

(٢١) - Moses Hess, Rome et Jerusalem, P. 149, 167 - 168

ـ وانظر أيضاً: ج. هـ. جانسن «الصهيونية وإسرائيل وآسيا». ترجمة راشد حميد. مركز الأبحاث. بيروت ١٩٧٢. ص ٨٠.

(٢٢) المرجع السابق نفسه.

(٢٣) د. صادق جلال العظم. مرجع سابق. ص ٩٠ ـ ٩١.

ـ كذلك: رفيق شاكر النتشة «الاستعمار وفلسطين». مطبعة بيت المقدس. عمان ـ الأردن. الطبعة الثانية ١٩٨٦. ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢٤) حبيب قهوجي « استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة». إصدار مؤسسة الأرض المحتلة للدراسات الفلسطينية. دمشق ١٩٧٨. ص ٤٩.

(٢٥) صبري جريس «تاريخ الصهيونية». الجزء الأول (١٨٦٢ ـ ١٩١٧). مركز الأبحاث الفلسطيني. بيروت. ١٩٨١. ص ١١٧.

ـ وانظر أيضاً: أحمد بهاء الدين. «إسرائيليات». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٢. ص ١٠٤.

ـ كذلك: د. حسان علي حلّاق «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٨ ـ ١٩٠٩)». الدار الجامعية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٠. ص ١٠٠.

ـ ورفيق شاكر النتشة «الاستعمار وفلسطين». ص ١١٩.

(٢٦) انظر مقدمة ادموند جوف في كتاب د. أحمد سعيد نوفل، «العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية». شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٤. ص ١٣، ويعتبر فعلاً من المراجع الهامة جداً.

(٢٧) آلن تايلر «تاريخ الحركة الصهيونية». ترجمة بسام أبو غزالة. دار الطليعة. بيروت ١٩٦٦. ص ٣٥.

ـ وانظر كتابنا أيضاً «المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية» المركز العربي للأبحاث والتوثيق. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص ٤٩.

(٢٨) راجع كتاب د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٣٧.

(٢٩) المرجع نفسه. ص ٣٧ ـ ٣٨، نقلاً عن:

- ANDRÉ CHCURAQUE, L'Etat D'Israel, Paris, P. U. F., 1956. P. 19.

(٣٠) انظر جريدة الأهرام (القاهرية) بتاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧.

ـ وكذلك د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سابق. ص ٤٢.

(٣١) - Michel Bar - Zohar, Les Relations entre la France et Israel, 1948 - 1961, Paris 1963.

ـ وأيضاً:

- Jacob Tsur, La révolte Juive, Paris, Editons Plon 1970. P. 228.

(٣٢) جاكوب تسور. المرجع السابق نفسه.

ـ كذلك: د. أحمد سعيد نوفل.. مرجع سبق ذكره. ص ٤٤.

(٣٣) راجع:

- Michel Bar - Zohar, Les relations..., P. 32 - 44.

(٣٤) انظر جريدة «اليوم» (اللبنانية) بتاريخ ٣١ آذار/ مارس عام ١٩٦٤، في مقال للمؤرخ يوسف إبراهيم يزبك بعنوان: «فضيحة تبرئة اليهود من صلب السيد المسيح هي أكبر جريمة تزوير عرفها التاريخ ـ اليهود يزرعون التشكيك في صحة أقوال الإنجيل ليجرّوا الفاتيكان إلى الاعتراف بإسرائيل».

ـ كذلك: إيليا أبو الروس «اليهودية العالمية وحربها المستمرة على المسيحية».. دار الاتحاد. بيروت. الطبعة الأولى. أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤. ص ٢٩ ـ ٣١.

(٣٥) د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٤٨ ـ ٥٠.

وللاطلاع التفصيلي على نص التصريح الثلاثي وبيان الدول العربية رداً عليه يستحسن العودة إلى «ملف وثائق فلسطين» الجزء الثاني. الهيئة العامة للاستعلامات. وزارة الارشاد القومي. القاهرة. ص ١٠٧٧ ـ ١٠٧٩.

(٣٦) انظر: زاهي الأقرع في مقال له بعنوان: «العلاقات الإسرائيلية ـ الفرنسية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧». مجلة «شؤون فلسطينية». العدد ٧٨. أيار/ مايو ١٩٧٨. ص ٩٨.

(٣٧) انظر:

- Miche Bar Zohar, «Les Relations...» op. p. 92.

(٣٨) انظر مذكرات شيمون بيريز:

- Shimon Peres, David et sa fronde, Paris, Ed. Stock 1970, P. 65 - 70.

ـ كذلك:

- Bar Zohar, op., p. 142.

(٣٩) بار زوهار. المرجع نفسه - Bar Zohar, op., p. 106 - 107

(٤٠) انظر: محمد حسنين هيكل «قصة السويس آخر المعارك في عصر العمالقة». شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٧. ص ٣٦.

(٤١) محمد حسنين هيكل. مرجع سبق ذكره. ص ٣٩ نقلاً عن مذكرات بيريز.

(٤٢) المرجع نفسه. ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٤٣) المرجع نفسه. ص ٤٠ ـ ٤١.

(٤٤) انظر:

- Guy Mollet, Bilan et Perspectives socialistes, Paris, Ed. Plon 1958. P. 34.

(٤٥) انظر:

- Shimon Peres, David et sa fronde, P. 59

ومحمد حسنين هيكل. مرجع سابق. ص ٤١ ـ ٤٢.

(٤٦) انظر:

- Shimon peres, op., p. 59

ومحمد حسنين هيكل. مرجع سابق. ص ٤٢.

(٤٧) انظر كتاب د. بو قنطار الحسان «السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧». مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص ٣٧.

وكذلك:

- Samy Cohen, De Gaulle, Les Gaullistes et Israel, Paris, Ed. Alain Moreau 1974, P. 83.

(٤٨) انظر:

- Charles De Gaulle, Mémoires d'Espoir: le remouveau 1958 - 1962, Paris, Ed. Plon, 1969, P. 279.

ـ كذلك: د. بوقنطار الحسان. مرجع سبق ذكره. ص ٣٦.

(٤٩) راجع:

- Bar Zohar, op., p. 165

(٥٠) انظر: أمين هويدي «حروب عبد الناصر» بيروت. دار الطليعة. ١٩٧٧. ص ٥٩.

وأيضاً: زاهي الأقرع «مجلة شؤون فلسطينية» مرجع سبق ذكره ص ٩٩. وللتفصيل في هذا الموضوع يستحسن العودة إلى كتاب محمد حسنين هيكل. «قصة السويس». ص ٤٢ ـ ٤٧.

(٥١) محمد حسنين هيكل. قصة السويس... ص ١٢٩ ـ ١٣١.

(٥٢) المرجع نفسه. ص ١٣٧.

(٥٣) المرجع نفسه. ص ١٧ و ٣٥ و ٥١.

(٥٤) زاهي الأقرع. مرجع سبق ذكره. ص ٩٩.

(٥٥) د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٥٨.

(٥٦) انظر:

- Sylvia Crosbie, Atacit Alliance: France and Israel From Suez to the six Day war, New Jersey, Princeton 1974, P. 68.

ـ وأيضاً: زاهي الأقرع. مرجع سبق ذكره.

ـ و د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٥٧.

(٥٧) زاهي الأقرع. المرجع نفسه. والصفحة نفسها.

(٥٨) سيلفيا كروسبي (S. Grosbie). مرجع سبق ذكره. ص ٧١ ـ ٧٧.

ـ كذلك :

- Henri Azeau, Le piège de suez (5 Nov. 1956): Paris, R. Laffont 1964. P. 125 et suiv.

(٥٩) انظر :

- Guy Mollet, Bilan..., op., p. 225.

(٦٠) راجع :

- Sylvia Crosbie, Atacit..., p. 71 - 87.

ـ كذلك : د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٥٧.

ـ وزاهي الأقرع. مرجع سبق ذكره. ص ١٠٠.

(٦١) انظر :

- Sylvia Crosbie, op., p. 86.

ـ ود. أحمد سعيد نوفل... ص ٥٨.

(٦٢) زاهي الأقرع. مرجع سابق. ص ١٠١.

(٦٣) انظر كتاب «اليهود» إعداد زهدي الفاتح. دار النفائس. بيروت. ١٩٧٢. ص ٧ و ١٥٧ نقلاً عن كتاب «رسائل نابوليون» الرسالة ٢٣٧. تاريخ ٦ آذار/ مارس ١٨٠٨.

(٦٤) زهدي الفاتح «اليهود». المرجع نفسه. ص ٧ ـ ٨.

ـ وكتاب «حكومة العالم السرية» ص ٨٧.

(٦٥) راجع :

- Cyrus Sulzburger, les dermiers des géants, (1954 - 1963), Paris, ed. Albain Michel 1972, p. 106. de même, Ed. Fayard, Paris 1978.

ـ كذلك : د. بو قنطار الحسان «السياسة الخارجية الفرنسية..» ص ٣٩.

ـ و د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٦٩.

(٦٦) انظر :

- Jacob Tsur, Prelude à Suez, Paris, Presse de la cité, 1968, P. 201.

(٦٧) راجع :

- Raymond Tourmoux, la Tragèdie du gènèral, Paris, Plon 1967, P. 106, et L'autre èd. 1974, P. 211.

كما تطرق إلى ذلك أيضاً د. أحمد سعيد نوفل. ص ٧٠ وكذلك د. بوقنطار الحسان ص ٣٩.

(٦٨) انظر :

- David Lazare, L'opinion Française et la naissance de L'état d'Israel, Ed. Claimann Lévy 1972, P. 222.

(٦٩) المرجع السابق نفسه. ص ٢٦٢.

(٧٠) د. أحمد سعيد نوفل. مرجع سبق ذكره. ص ٧١.

(٧١) انظر:

- Bar Zohar, Ben Gourion, le Prophète armé, Paris, Fayard, 1966, P. 114.

(٧٢) راجع:

- David Lazare, L'opinion..., op., p. 238.

(٧٣) المرجع نفسه. والصفحة نفسها.

(٧٤) انظر:

- Charles De Gaulle, Discours et messages, dans L'attente 1946 - 1958, Paris, Ed. Plon 1970. Tome XI, P. 240.

De même, Gonférence de presse, 17 Novembre 1948.

(٧٥) راجع:

- Jacob Tsur, Prelude à suez, p. 200.

(٧٦) المرجع نفسه. ص ٢٠١.

(٧٧) انظر:

- Jean Raymond Tourmoux, La tragédie du général, p. 214 - 215.

(٧٨) انظر:

- P. Wajsman et R. F. Teissedre, Nos Policiens Face au conflit Israelo - arabe, Paris, Ed. Fayard, 1969, P. 115.

ـ وأيضاً: د. أحمد سعيد نوفل. ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٧٩) المرجع السابق نفسه. ص ١١٤/ ود. أحمد سعيد نوفل. . ص ٨٠.

(٨٠) المرجع نفسه. ص ١١٥.

(٨١) راجع:

- Charles de Gaulle, Mémoires d'espoir, le renouveau 1958 - 1962, op., p. 278.

ـ و د. أحمد سعيد نوفل. . . ص ٨٠.

(٨٢) انظر:

- Michel Bar Zohar, Ben Gourion, le prophète armè, op., p. 355 - 356.

(٨٣) راجع:

- Claude Clement, Israel et la cinquième république, Paris, Ed. Olivier orban 1978, p. 78.

ـ كذلك: جريدة «لوموند» الفرنسية سبق ذكره. ص ٣٧.

ـ ود. أحمد سعيد نوفل. . مرجع سبق ذكره. ص ٨٦.

(٨٤) انظر:

- Michel Fichet, «La Nécessaire politique arabe du Général De Gaulle». Pensée nationale, N. 24 (Septembre - Octobre 1979), p. 34.

ـ كذلك: د. بو قنطار الحسان... ص ٣٨.

(٨٥) راجع:

- Samy Cohen, De Gaulle, les gaullistes et Israel, op., p. 80 et 88.

ـ كذلك: د. بو قنطار الحسان... ص ٣٧ ـ ٣٨.

ـ ود. أحمد سعيد نوفل... ص ٧٧ و ٨١ ـ ٨٣.

(٨٦) أحمد سعيد نوفل... ص ٨٩ نقلاً عن:

- Ch. De Gaulle, Discours et messages, vers le terme, 1966 - 1969. Paris, Ed. Plon 1970. Tome XIV. P. 227 - 235.

(٨٧) راجع مقدمة البروفسور ادموند جوف لكتاب د. أحمد سعيد نوفل. ص ١٣ .

الباب الثاني

الخلفية التاريخية
لمحاكمة روجيه غارودي



الفصل الأول

التحالف السرّي
النازي ـ الصهيوني

يخطىء الكثيرون من الناس عندما يعتقدون ويصدّقون بأن الصهيونية هي العدو اللدود للنازية. وليس غير التاريخ والوثائق التاريخية هي التي تكشف زيف هذه المزاعم والادعاءات بين الوحش النازي والطاعون الأسود الصهيوني، وتظهر بعدها هاتان الحركتان على حقيقتهما، باعتبارهما وجهان لعملة واحدة. وكثير من هذه الوثائق محفوظة في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية والمانيا منذ الحرب العالمية الثانية وهزيمة المانيا النازية.

ففي «مركز الوثائق الأميركي»، يحفظ الخبراء وراء أسوار مجهزة بأسلاك يمر بها تيار كهربائي عالي الجهد، ملفات خاصة بالجهاز النازي وأدلّة ثبوتية مكتوبة تتحدث عن جرائمه، وعن تعاونه مع العصابات الصهيونية.

وفي نهاية العام ١٩٨٤، عقدت اللجنة السوفياتية لمكافحة الصهيونية في موسكو، مؤتمراً صحفياً، تكلم فيه رئيس اللجنة الفريق «دايفيد دراغونسكي» ونائبه «مارك كروبكين» بمناسبة «أربعينية الانتصار على الفاشية»، وعرضا خلاله عدداً من الوثائق التي ترتدي طابع السرّية المطلقة التي عثر عليها في محفوظات جهاز

المخابرات الالمانية «الغستابو»، والتي استولى عليها الجيش السوفياتي. وتكشف هذه الوثائق علاقة الهتلريين النازيين بـ «بولكس» المفوض في عصابة «الهاغاناه» الصهيونية، مؤكدة أن برنامج الصهيونية القومي المتعصب يشكل أساساً كافياً لتعاون المانيا مع منظمة «الهاغاناه». كما تثبت من ناحية أخرى أن تحالف الصهيونية مع النازية لم يكن ظاهرة تكتيكية، ولم يكن وليد المصادفة أبداً، بل أن هذه العلاقة كانت تحالفاً استراتيجياً طبقياً. وقد أصبحت الصهيونية اليوم وارثاً روحياً للنازية، وتنطلق من الفكرة النازية ذاتها، وهي فكرة التفرد القومي، وتلجأ في ممارساتها العملية إلى أساليب الارهاب والعنف والإبادة العنصرية المباشرة إياها التي استخدمتها الفاشية من قبل[١]. والجدير بالذكر أن هناك أشخاصاً لا يجديهم ذكر تفاصيل أزمنة الحرب العالمية الثانية، وهؤلاء هم الصهاينة. والدليل على ذلك أنه من المفارقات الغريبة أن «إسرائيل» لا تحتفل رسمياً بعيد الانتصار على الفاشية، رغم مزاعمها الدائمة أن اليهود كانوا من الذين عانوا أكثر من سواهم ويلات الفاشية النازية إبّان هذه الحرب. ولهذه الظاهرة أبعادها وأسبابها بالطبع، وهي أن أيدي زعماء الصهيونية وملهميها الروحيين، الذين تواطأوا مع النازيين الألمان، ملطخة بدماء الألوف من اليهود.

فما هي أسرار هذا التعاون النازي ـ الصهيوني؟ وما هي مراحله؟ وبالتالي ما هي جذور العلاقة الالمانية الصهيونية؟

رأت المانيا، في الواقع، في إقامة كيان يهودي سياسي في فلسطين ضرورة استراتيجية على الصعيد العسكري. ومما قاله الزعيم الصهيوني «كورت بلومنفيلد» حول أهمية التعاون الصهيوني الالماني (وهو عضو الأمانة العامة لمكتب برلين المركزي للحركة الصهيونية في المانيا)، ما يلي: «يؤلف اليهود حلقة الوصل الطبيعية بين المانيا والشرق، وبناء على ذلك فان المستوطنين اليهود في فلسطين سيكوّنون معقلاً للنفوذ الآلماني في ذلك الجزء من العالم. وإذا ما أتيح لهم المجال فيمكن الاعتماد عليهم لنشر الثقافة الالمانية وتغلغل الاقتصاد الالماني في شتّى أرجاء الامبراطورية التركية»[٢]. وقد بذل يهود

الدونمة(*) جهوداً واسعة في إيجاد مزيد من التقارب بين الصهاينة من جانب، والالمان والأتراك من جانب آخر[٣]. هذا، ولقد بدأ الاهتمام الالماني في فلسطين يتزايد بشكل مستمر منذ مطلع القرن التاسع عشر. فبالإضافة إلى الارساليات التبشيرية الوافدة من بروسيا وباقي الولايات الالمانية أخذ الاهتمام يتحوّل تدريجياً إلى مشروعات استعمارية.

لقد دخلت المانيا ميدان الصراع الاستعماري من أجل الحصول على مكاسب في الشرق، خاصة في فلسطين؛ وزادت حدّة الصراع إثر تزايد الأهمية الاستراتيجية لفلسطين بعد شق قناة السويس، ودخول الدولة العثمانية في دور الاحتضار، وتعاظم الصراع بين الدول الاستعمارية على اقتسام ممتلكاتها خاصة بين بريطانيا وفرنسا. وقامت المانيا بدورها في هذا الصراع فزادت من اتصالاتها مع السلطان العثماني لاستمالته من أجل تنفيذ مخططاتها، وليكون لها الكلمة الأولى في الامبراطورية التي أصبحت على وشك الانهيار، ومن أجل ذلك «قدمت المانيا معونة عسكرية عام ١٨٣٥ إلى السلطان محمود العثماني ضد محمد علي والي مصر الذي كانت تدعمه فرنسا. وكذلك مشروع القائد العسكري الالماني فون مولتكه لجعل فلسطين مستعمرة المانية؛ ثم بُدىء بإنشاء مستعمرات زراعية المانية منذ عام ١٨٦٨ في حيفا، يافا، والقدس، تحت إدارة كريستوف هوفمان. وفي عام ١٨٧٨ قرر مؤتمر برلين منح النفوذ الالماني في الشرق دعماً حاسماً. وقد أيّدت بريطانيا هذه السياسة وآزرتها، وكانت روسيا هي الخاسرة الأولى. وبدا أن هذا التحالف البريطاني ـ الالماني إنما انعقد ضدها، ثم نرى المانيا بعد ذلك تتولى تدريب الجيش العثماني، وتنال امتياز إنشاء خط حديد بغداد عام ١٩٠٣، وامتياز التنقيب عن النفط في مناطق بغداد والموصل عام ١٩٠٤، ولقد كان للصهيونية في هذا التحالف العظيم بين برلين والقسطنطينية مكان مرموق»[٤].

(*) الدونمة فرقة دينية باطنية أسسها قبل أكثر من ثلاثة قرون حاخام يهودي اسمه «شبتاي صبّي» وادّعى أنه المسيح المخلص ثم تظاهر بالإسلام فيما بعد وتبعه كثير من المؤمنين به.

وبصورة أكثر تفصيلاً، ففي الفترة ١٨٣٥ ـ ١٨٣٩ نشر مولتكه (MOLTKE) الضابط في الحرس الملكي البروسي سلسلة من الدراسات بعنوان: «المانيا وفلسطين» دعا فيها إلى إنشاء «مملكة القدس» بهدف تحويل فلسطين إلى «مركز متقدم للحضارة الأوروبية» كي تصبح أنموذجاً اقتصادياً متطوراً يحتذى به في المنطقة بأسرها. وأشار مولتكه في مشروعه أيضاً إلى أهمية قيام هذا المركز الاستيطاني في فلسطين كي يؤلف منطقة واقية تفصل بين مصر وسوريا، ويحمي المصالح الغربية من أي خطر يتهددها. كما دعا إلى أن يتولى عرش المملكة أمير الماني يتعهد ببعث القيم «الصليبية المسيحية» من جديد ويشجع المسيحيين واليهود على الاستيطان في المملكة متهماً المسلمين بالتعصب الأعمى(٥).

نشأت فكرة استعمار فلسطين بين الالمان، أول ما نشأت في مملكة فورتمبرغ، ونادت بها طائفة دينية من الأتقياء من أتباع الكنيسة الانجيلية، آمنت بنبوءات «العهد القديم»، واعتقدت أن الوقت قد حان لإقامة مملكة الرب في الأرض المقدسة. وكانت تظن أن بالإمكان تحقيق ذلك بالطرق السلمية أي بالهجرة والاستيطان بصورة تدريجية.

وشرعت في تنفيذ مشروعها الاستيطاني عام ١٨٦٨ بدعم وتأييد من الممثلين الدبلوماسيين والقناصل الالمان في اسطنبول وبيروت والقدس. ورأى هؤلاء في ذلك المشروع نقطة انطلاق للنفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي الالماني في المنطقة، واستطاعت جمعية الهيكل، منفّذة هذا المشروع الاستيطاني، إنشاء تسع مستعمرات في فلسطين خلال نصف قرن من الزمن (١٨٦٨ ـ ١٩١٨). كان الهدف واضحاً وهو استقطاب آلاف الالمان والأوروبيين لاستيطان فلسطين حتى يصبحوا في وضع عددي يمكّنهم من الهيمنة على البلاد وتحويلها إلى مستعمرة أوروبية. . .

وبالرغم من الفشل الالماني في تحقيق الهدف المرجو، فلقد كانت هذه التجربة الاستعمارية، بالمقابل، ذات فائدة كبيرة للمهاجرين الصهاينة. فأقبلوا عليها يدرسونها ويحاولون الإفادة من إنجازاتها وأخطائها. . . لذلك كانت هذه

المستعمرات الالمانية تمهيداً لنشوء المستعمرات اليهودية وأنموذجاً لها تقتدي به(٦)

هذا، وقد كانت المستعمرة الأولى التي تمّ إنشاؤها مستعمرة الهيكليين في حيفا. . . وقد نقش على مدخلها بالالمانية: «لتنسني يميني إن نسيتك يا قدس»(٧)، وهو الشعار الصهيوني نفسه «لتنسني يميني إن نسيتك يا أورشليم»

إضافة لذلك، تشير إحدى الدراسات إلى أن بسمارك تبنّى عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين والمناطق المجاورة لخط سكة حديد بغداد ـ برلين. فوجود مستوطنين يهود ـ في رأي بسمارك ـ ينعش المنطقة اقتصادياً ويضمن لهؤلاء المستوطنين السيطرة على المنطقة بأكملها. وبالتالي فإن المصالح الالمانية لن تتعرض لأي تهديد مباشر طالما أن هنالك قوة يهودية تؤلف مركز حماية متقدم لهذه المصالح(٨). هذا، في الوقت الذي كان فيه بسمارك قد أعلن سنة ١٨٧١ تحرير اليهود رسمياً واستيعابهم ودمجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها؛ فجاءت الاضطهادات الروسية لليهود بعد عملية اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني سنة ١٨٨١، لتقضي على أية محاولة اندماج أو استيعاب من جهة، ولتدفع «باللاسامية» إلى الواجهة من جهة أخرى.

وتؤكد حقائق التطور أن الايديولوجية العنصرية كانت أسبق من اللاسامية التي تفرعت عنها. وأن «اللاسامية» انتشرت أول ما انتشرت في المانيا الامبريالية في وقت الصراع الاجتماعي. ويتفق كافة المؤرخين على أن مستشار ألمانيا بسمارك الذي قام بدور كبير في انعتاقه لليهود ودمجهم في الحياة الالمانية، لجأ بنفسه إلى اللاسامية في معركته السياسية حين قاد معركة حزب المحافظين مع الأحرار الذين اعتبرهم تقدميين(٩)، (وهذا هو موقف نابوليون بونابرت نفسه الذي سنّ القوانين لمنح اليهود حقوق المواطنين والاندماج في المجتمع الفرنسي، ثم دعا بنفسه بعد ذلك لإقامة دولة لهم في فلسطين على اعتبار أنهم قومية منفصلة من الشعب الفرنسي، مما يؤكد أن النهج الاستعماري نهج يتميز به جميع قادة الاستعمار).

وعندما شهدت أوروبا شخصيات عملاقة في عالم الاستعمار، كان بسمارك ـ ولا شك ـ في المانيا واحداً من هؤلاء الذين عملوا كل جهدهم، ووظفوا عبقريتهم للتوسع الاستعماري. وقد تميز هؤلاء الساسة المستعمرون الكبار بتبنّيهم المشروع الصهيوني قبل وجود الصهاينة اليهود الذين سيقومون بهذا الدور خدمة لهم. وقد اقترح بسمارك إقامة دولة يهودية على جانبي نهر الفرات لحماية الطريق التجاري الهندي الذي كان يحلم بإقامته لتجاوز الاحتكار البريطاني لممرات السويس وشرق البحر المتوسط التجارية الموصلة للخليج العربي[١٠]. هذا، وقد ألمحنا قبل قليل، إلى أن بسمارك كان يفكر بتوطين اليهود في المنطقة المحاذية لخط حديد بغداد ـ برلين. ومن الطبيعي على ضوء ذلك، أن يكون التعاون من أجل تنفيذ المشروع الصهيوني الامبريالي قوياً بين هرتزل والساسة الالمان، لذلك لا غرابة أن نرى هرتزل يقول: «سوف ينقل اليهود معهم إلى الشرق عصر الثقافة الالمانية»[١١]؛ ومن المعروف أن الكتّاب الالمان ـ من أصل يهودي ـ كانوا زعماء الحركة الصهيونية، وكانت الالمانية لغة المؤتمر الصهيوني الأول (في بال ١٨٩٧)، والأكثرية الساحقة من اليهود تؤلف جزءاً من الثقافة الالمانية.

وليس من المستبعد أن يكون بسمارك ممن شجّع هرتزل على إصدار كتابه «الدولة اليهودية» تحقيقاً لأهداف السياسة الالمانية التي كانت تسعى لاستغلال اليهود في تنفيذ المشروع الصهيوني. هذا مع العلم أن هرتزل، بعد أن عرض آراءه على المستشار الالماني بسمارك، كتب إليه سنة ١٨٩٥ يقول: «إذا كان مشروعي سابقاً لأوانه، فاني أضعه تحت تصرف الحكومة الالمانية، وفي إمكانها استخدامه في الوقت الذي تراه ملائماً»[١٢].

وبالفعل، كانت المانيا أول دولة اتجه إليها هرتزل طالباً مساعدتها في إقامة دولة يهودية في فلسطين وذلك قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال، عندما سمع أن القيصر الالماني ينوي زيارة فلسطين، فقدّر أن السياسة الالمانية تتجه نحو

الشرق، وقرر ربط الحركة الصهيونية بعجلتها، علّها تنجح في الوصول إلى فلسطين بواسطتها.

إضافة لذلك، فقد كان هرتزل قد أعلن أكثر من مرة ضرورة حماية المانيا للصهيونية وللدولة اليهودية في فلسطين. وأكد أنه «في حاجة إلى حام يصون هذه الدولة اليهودية في فلسطين، ونحن نرحب بالحماية الالمانية أكثر من أي حماية أخرى...». ويضيف بأنه «يؤمن بها لأن العيش تحت حماية المانيا القوية والعظيمة والمناقبية، والمحكومة بروعة، والمنظمة ببراعة، لا بد أن يترك التأثير الأعظم فائدة على الشخصية القومية اليهودية...»[١٣].

والحقيقة، أن هرتزل، لم يدّخر جهداً ـ عبر مساعدة الصهاينة غير اليهود والصهاينة اليهود أيضاً ـ في استغلال أية فرصة يراها مناسبة للاتصال بمختلف الشخصيات الالمانية التي تحتل مواقع هامة في سدّة السلطة، إن كان ذلك على صعيد المستشارية أو الحكومة أو السفراء؛ وقد استطاع، بالفعل، أن يقنع معظمهم بالتوسط لدى القيصر لحمله على بسط حمايته على الحركة الصهيونية وتبنّي طلباتهم، مؤكداً أن أساساً ثقافياً المانياً سيدخل مع اليهود إلى الشرق، وأن الحركة الصهيونية تبعد اليهود عن الاشتراكية[١٤].

وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٧ أرسل هرتزل رسالة إلى قيصر المانيا يطلب مساعدته بإقامة شركة يهودية تحت الحماية الالمانية تهتم بأمور الهجرة اليهودية، ويطلب منه بذل جهوده مع السلطان العثماني لاقناعه باستيطان يهودي في فلسطين، ليكون ذلك موضوعاً من الموضوعات الهامة التي سيثيرها القيصر مع السلطان عند سفره إلى الآستانة[١٥]. هذا وأثناء زيارة القيصر الالماني لتركيا وفلسطين سنة ١٨٩٨، استطاع هرتزل مقابلة القيصر في القدس، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وألقى أمامه خطاباً حول أهداف الصهيونية وطلباتها، قوبل من قبله بفتور، فلم يؤثر في نشاط هرتزل والصهيونيين عامة.

لمس هرتزل تأثير المبادىء الصهيونية وأهدافها لدى عدد من المسؤولين

الالمان، وهذا ما انعكس بشكل فعال على نشاط الصهاينة فيما بعد، وخارج المانيا أيضاً.

فعلى سبيل المثال، نجح فيكتور جاكوبسون رئيس مكتب المنظمة عام ١٩٠٨ في كسب ودّ وثقة المانيا لدرجة أن أعطى المكتب الصهيوني في اسطنبول حق استخدام الحقيبة الدبلوماسية الالمانية واستعمال الشيفرة ـ الرموز ـ للاتصال بالمكتب التنفيذي في برلين ومع فلسطين. وبواسطة النفوذ الالماني والصهيوني، استطاع جاكوبسون مراقبة جميع ما يحدث في فلسطين على صعيد الهجرة اليهودية والقوانين العثمانية[١٦].

وفي سنة ١٩١١، أشار أحد مراسلي جريدة التايمز بتاريخ ١٤ نيسان/إبريل، إلى العلاقات الوثيقة بين الحركة الصهيونية والحكومة الالمانية، وضح فيها الأغراض الاستعمارية للسياسة الالمانية من وراء انتشار الصهيونية في المانيا فقال: «إن الصهيونية التي تنتشر بصورة رئيسية بين اليهود الالمان، هي نوع من حارس متقدم للنفوذ الالماني في الشرق. . .». وتساءلت التايمز: ماذا سيكون المعنى السياسي لاستيطان أجزاء من العراق وسوريا من قبل يهود من أوروبا الشرقية والوسطى لغتهم المانية يهودية؟. . .»[١٧].

وفي سنة ١٩١٥، شدّد الزعيم الصهيوني الالماني «كورت بلومنفلد» (كما أشرنا قبل قليل)، وهو عضو الأمانة العامة لمكتب برلين المركزي للحركة الصهيونية في المانيا، على أهمية التحالف بين الحركة الصهيونية والامبريالية الالمانية، مؤكداً مدى الفوائد التي من الممكن أن تجنيها المانيا من عملية استيطان اليهود لفلسطين، وكأنها نوع من الاغراء الصهيوني لالمانيا بغية تبنّي مشروع «إقامة الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

الفصل الثاني

* التعاون النازي ـ الصهيوني

ليس سهلاً على أي إنسان أن يتقبّل رأياً أو موقفاً، يعتبر بنظره نسفاً لمفاهيم وقناعات كانت راسخة عنده رسوخ المسلّمات، التي يبدو النقاش فيها وحولها نوعاً من الانقلاب والزلزال. هذا هو حال التعاون بين النازية والصهيونية في سبيل إقامة «الدولة اليهودية» في فلسطين.

قد يتبادر إلى ذهن الإنسان العادي، في البدء، تساؤل أولي مشروع، مفاده: وهل يتعايش الشحم والنار، لكي يكون هناك تعاون نازي ـ صهيوني؟. جوابنا على ذلك هو التالي: إذا كان مستحيلاً تعايش الشحم والنار، فإن التعاون النازي ـ الصهيوني معقول، بل أكثر من ذلك، فإنه ثابت ومؤكد رغم براعة الدعاية الصهيونية وحلفائها في إنكاره ونفيه (في بعض الأحيان). والحقيقة أن الالتقاء بين الحركة الصهيونية والحركة النازية حول تنمية شعور الاغتراب بين اليهود والالمان، للحيلولة دون انصهارهم في المجتمع الالماني، وبالتالي تهجيرهم إلى فلسطين لم يكن وليد المصادفة، ولكنه كان وليد «البرمجة الصهيونية»[١٨] حتى قبل ظهور النازية.

إذ لم يكن هدف الصهيونية السعي إلى إنقاذ اليهود، بقدر ما كان السعي

لإقامة «دولة اليهود» في فلسطين. وتحقيقاً لهذا الهدف، سعت الصهيونية إلى استمالة الجماهير اليهودية في العالم، ومن بين الوسائل التي توسلت بها لصهينة اليهود، وبالتالي تهجيرهم إلى فلسطين، دعم وتأييد الإجراءات العنصرية والقمعية التي اتخذتها السلطات النازية ضد اليهود الالمان، ويهود الأقطار الأوروبية الأخرى التي احتلتها القوات النازية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

والواقع، أننا لسنا بصدد تبرئة هتلر والنازية من اتهامات الصهاينة ولا بصدد نزع العنصرية والعرقية والإجرام عن هتلر ونازيّيه، وإنما نبغي من وراء بحثنا هذا إثبات «صهيونية هتلر والنازية» من جهة، وتأكيد خرافة المقولات الصهيونية حول «الأفران» و «غرف الغاز» و«إبادة اليهود» في المانيا على يد الفوهرر وحركته، من جهة ثانية. مع العلم أن القواسم المشتركة بين الحركتين (النازية والصهيونية) تبدو واضحة تماماً، من خلال التشابه النظري والعملي والتلازم بينهما، بحيث تصبحان كأنهما وجهان لعملة واحدة. وعلى أساس ذلك كانت العلاقات بينهما استراتيجية وليست تكتيكية.

تميز هتلر، في الواقع، بمعاداة سافرة لليهود (علنياً)، وبالأحرى بـ «لا سامية» فاقعة؛ وكثيراً ما عبّر عنها بمذكرات أو كتابات أخرى. حتى أن كتابه الشهير «كفاحي»، يمثل نهجه ودليله في العمل، من أجل ما كان يصرّح به ويسعى لتطبيقه.

على أساس ذلك، فقد جاء في مذكرة لهتلر مؤرخة في ١٦ أيلول / سبتمبر سنة ١٩١٩ ما يلي:

«اللاسامية العاطفية تنتهي دوماً بالمجازر. أما اللاسامية المعقولة فينبغي أن تؤدي إلى كفاح منظم ومحدّد بالقانون ضد الامتيازات التي يتمتع بها اليهودي، والتي تميّزه عن غيره من الأجانب الذين يعيشون بيننا. يجب أن يكون الهدف النهائي للاسامية المعقولة طرد جميع اليهود من المانيا»[١٩].

يضاف إلى ذلك، أنه في أول اجتماع علني لأعضاء حزبه النازي، في شهر

شباط/ فبراير ١٩٢٠ في قاعة «هوفبريهوس Hofbräuhaus» في قلب مدينة ميونيخ أعلن هتلر في برنامجه السياسي، وبالتحديد في النقطة الرابعة منه أن «المواطن هو ذلك الإنسان المنتمي عرقياً إلى الشعب ولا يمكن أن يكون منتمياً عرقياً، إلا إذا كان الدم الالماني يسري في عروقه، وذلك بغضّ النظر عن الانتماء المذهبي (بروتستانتي، كاثوليكي). ولذلك فإنه لا يمكن لأي يهودي أن يكون مواطناً المانياً»[٢٠]. هذا، ولم يتوان هتلر يوماً، منذ ذلك الوقت، عن تسعير حملته المناوئة لليهود ـ وبشكل علني طبعاً ـ وتحميلهم مسؤولية هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى، وبالتالي انعكاسات هذه الهزيمة وما رافقها من أزمات وإذلال للشعب الالماني. ومن الطبيعي أن يترافق ذلك مع تنمية الشعور الالماني بالتفوّق والاستعلاء على الشعوب الأخرى، وفق المبدأ العرقي العنصري الذي حدّده هتلر «بالعرق الآري»، واعتباره أنقى عرق بين شعوب الأرض؛ تماماً كالتحديد الذي ينعت اليهود بـ «شعب الله المختار».

والجدير بالذكر، أن أدولف هتلر، الذي اشتهر بلقب «الفوهرر» (أي الزعيم)، تسلّم مقاليد الحكم في المانيا في مطلع العام ١٩٣٣، وبالتحديد في ٣٠ كانون الثاني/ يناير، مع العلم أنه كان مشاركاً في حكومة فايمار(*) كأقوى حزب في المانيا منذ عام ١٩١٩، لكنه لم يكن يشكل الأغلبية داخل البرلمان، فاضطر للتحالف مع حزب الوسط والحزب الديمقراطي الالماني ليضمنوا معاً الأغلبية في البرلمان، وقد سمحوا لأنفسهم بتحالف فايمار، وانتخب فريدريش ايبرت أول رئيس للجمهورية الجديدة.

والواقع، أن هتلر كان وفياً لتصريحاته العلنية وشعاراته العدائية لليهود؛ بمعنى أن ما آمن به نظرياً كرّسه عملياً على أرض الواقع فور وصوله إلى سدّة الحكم. وبهذا الوصول، انتهت مرحلة الشعارات النظرية النازية ضد اليهود، لتبدأ

(*) فايمار هي إحدى المدن الالمانية، وتقع في جمهورية المانيا الديمقراطية حالياً. وتشكلت حكومتها إثر الانتخابات التي جرت في ١٩١٩/١/١٩.

مرحلة جديدة، هي مرحلة التطبيق العملي للايديولوجية النازية. وهذا ما يقودنا بالتالي إلى السؤال الكبير: بما أن النظرية الهتلرية والتطبيق العملي لها، كانا من أكبر العوامل المساعدة في تحقيق الحلم الصهيوني المتمثل بـ «إقامة الدولة اليهودية» في فلسطين... فهل كان هتلر قبل ذلك على اتفاق مع الصهيونية لتنفيذ هذا المشروع، أم لا؟

في الحقيقة، لاقت الحركة الصهيونية في بداية عملها في المانيا مقاومة عنيفة. لكن هذه المقاومة لم تكن إلا من اليهود أنفسهم؛ أولئك الذين كانوا يعتبرون أنهم مواطنون عاديون في المانيا، بمعنى أن اليهودية دينهم والالمانية جنسيّتهم. وهذا الشعور المعادي لجوهر الصهيونية كان له أثره الكبير على نشاط الحركة الصهيونية ونجاحها وبالتالي على طموحها.

إزاء هذا الواقع، كان من الطبيعي أن لا تقف الصهيونية مكتوفة اليدين، أو أن تتخذ موقفاً لا مبالياً، حيث أن التساهل في هذه القضية، يعتبر بداية النهاية لهذه الحركة العنصرية التوسعية الاستيطانية العدوانية. لذلك فإنها لم تعدم وسيلة إلا واستخدمتها في هذا المجال، حتى وفي مؤتمراتها الدولية. كما لم يبق زعيم من زعمائها إلا وكانت له مواقف وتصريحات وجولات في هذا الإطار.

على سبيل المثال، فقد انبرىَ أبرز قادة الحركة الصهيونية في ذلك الحين «أرثور روبين» (Arthur Ruppin) أمام المؤتمر الصهيوني السادس عشر، الذي عقد في زيورخ عام ١٩٢٩، وصرّح في خطاب له قائلاً: «ان انصهار اليهود بين ظهراني المجتمعات التي يعيشون بينها يشكل ظاهرة تحطيم لليهودية»[٢١].

وبالفعل، شكل موضوع «انصهار اليهود» في المجتمعات التي يعيشون بينها كابوساً ثقيلاً بالنسبة للقيادات الصهيونية، كما أنه ارتقى إلى مرتبة «الخطر» الذي يهدد وجود الصهيونية من الأساس، فعملت بكل جهودها وإمكاناتها وأساليبها لمقاومته. وقد وصل الأمر بناحوم غولدمان (الذي تسلّم رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي) إلى وصف هذا الخطر بقوله: «إن الخطر الذي

يشكله انصهار اليهود بالمجتمعات التي يعيشون بينها، أقوى من الخطر الخارجي عليهم...»[٢٢].

من هذا المنطلق، يبدو واضحاً خيط التوافق والتطابق في النسيج النازي ـ الصهيوني، بدليل أن تصريحات هتلر المناهضة لليهود كانت تدعم وتقوّي مواقف الحركة الصهيونية. وفي الوقت الذي تسلّم فيه مقاليد السلطة، شكل للصهيونيين الدعامة الأولى لمشروعهم القاضي بإقامة «الدولة اليهودية» في فلسطين، (وفي فلسطين لا غير)، فكان بالنسبة إليهم بمثابة الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

من ناحية ثانية، فحين تظاهر بضع مئات من أعضاء الحزب النازي بتاريخ ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٣٢ صارخين ومطالبين بإخراج اليهود من المانيا، قابلتهم مظاهرة، نظمها أنصار الحركة الصهيونية، نادت «اتركوا اليهود يذهبون لفلسطين»[٢٣].

وفي العام نفسه، وبالتحديد في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٢، أرغمت الحكومة النازية كل الجمعيات اليهودية والاتحادات الإقليمية، على التجمع داخل منظمة جديدة ذات طابع صهيوني أسمتها «الوكالة الامبراطورية لليهود الالمان»، ووضعت ليوبيك رئيساً لها، وأوتوهيرش موجهاً عاماً[٢٤].

أمام تنامي موجة العداء لليهود في المانيا ـ (نازياً وصهيونياً) ـ وازدياد اتساعها مع استلام الفوهرر للحكم، وجد اليهود أنفسهم مدفوعين قسرياً للهجرة، وبالأحرى للتهجير. وأمام هذا الواقع، وجدوا أنهم لا يمتلكون حريّة اختيار المنفى، لأن هذا «المنفى» كان محدداً سلفاً من قبل النازية والصهيونية، وهو: «فلسطين، وفلسطين فقط».

ومن هنا، يقول ناحوم غولدمان (Nahum Goldmann) الصهيوني اليهودي السابق الذكر، أنه «في برلين كانت دائرة فلسطين وابتداء من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣ محاطة من الصباح حتى المساء بالمراجعين الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر استلام الأوراق الخاصة التي تمكنهم من الهجرة إلى فلسطين»[٢٥].

الفصل الثالث

* «صهيونية» هتلر وقيادته النازية

من المرجّح أن الاتفاق النازي ـ الصهيوني، لم يبدأ مع تولّي هتلر للسلطة وشؤون الحكم في المانيا؛ بل قبل هذه الفترة بسنوات، وربما كان للصهيونية دور في إيصال الفوهرر إلى منصب المستشارية والزعامة في الرايخ الثالث. كما أن مباركة هتلر شخصياً للنشاط الصهيوني في المانيا النازية ليست مباركة عفوية أبداً، ولم تتم بطريق المصادفة. والدليل على ذلك، أن هتلر «كان يشك خلال السنوات التي سبقت تولّيه الحكم بأن الحركة الصهيونية تهدف بصدق إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين. إلا أنه غيّر رأيه بعد تولّيه السلطة: «لقد كان الصهاينة هم الذين أعلنوا تنظيف المانيا من يهودها». وبما أن هذا الهدف يحتل المرتبة الأولى في السياسية الداخلية الالمانية تجاه اليهود، فقد غيّر هتلر رأيه بعد تسلّمه السلطة، وتعاون مع الحركة الصهيونية من أجل تحقيقه»[٢٦].

أثبت هتلر فعلاً، عبر دعايته البارعة، أن اليهود هم بمثابة «الميكروب» في الجسم الالماني النازي. وحفاظاً على «النقاء العرقي» و «الأصالة الجرمانية الآرية»، كان من أولى واجباته مكافحة هذا «الميكروب»؛ حتى إذا تسلّم دفّة الأمور، لمس أهمية التلازم بين النظرية والتطبيق، بين القول والعمل. وعلى

أساس ذلك، برهن عن «صهيونيته»... بل كان صهيونياً عن سابق وعي وتصميم وإصرار...

ولعلّ الصهيونيَّين جون ودايفيد كيمحي قد عبّرا في كتابهما الشهير «الدروب السرية»[٢٧] أفضل تعبير، عن فضل هتلر والنازية على المشروع الصهيوني؛ مع العلم أن دايفيد بن غوريون نفسه هو الذي وضع مقدمة هذا الكتاب، الذي يشير في بعض صفحاته إلى التواريخ والأسماء التي «فبركت» الاتفاقات والتعاون بين الحركتين: النازية والصهيونية. ومما قاله بن غوريون في مقدمته هذه (المؤرخة في «سيدي بوكر» ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٥٤) معترفاً: «فبدون «الدروب السريّة» والناس المتواضعين الشجعان الذين ساروا عليها، لما كان هناك على الأرجح نصر درامي في ميدان إقامة إسرائيل بين أمم حرة مستقلة»[٢٨].

هذا، ولقد مثّلت النازية «القوة الدافعة» للحركة الصهيونية، التي أثبتت قاطرتها أنها غير قادرة على الحركة بدون الاعتماد على هذه «القوة الدافعة» (وعمودها الفقري «العداء للسامية»).

في هذا الصدد، يقول جون ودايفيد كيمحي: «لولا صعود النازية الهتلرية والجرائم التي ارتكبتها في حق اليهود، والحرب التي أشعلتها في أوروبا، لما كان بمقدور الحركة الصهيونية تجميع العدد الكافي من اليهود لتشكيل دولة على أرضها»[٢٩]. ويضيف المؤلفان بالقول تحديداً «بدون بعض المساعدة من مسؤولين نازيين نافذين ما كان ممكناً أن ينجز إلا القليل»[٣٠]. أما فلسطين نفسها فكانت ستتحول في رأي كيمحي إلى دولة عربية مستقلة تضم جالية يهودية كبيرة. لذلك يستنتج (كيمحي) أن مشروع الحركة الصهيونية تحطم على الصخرة الفلسطينية العربية، ولم تنقذه إلا النازية والحرب»[٣١].

على ضوء ذلك نتساءل: ماذا فعل هتلر عملياً؟ وما هي الخطوات التي قام بها وأثبت من خلالها أنه «صهيوني» أكثر من الصهاينة اليهود؟.

شرع هتلر منذ وصوله إلى السلطة بسن القوانين والأنظمة لمكافحة اليهود في

المانيا وإكراههم على مغادرة البلاد. فأصدر في ٧ نيسان/ إبريل سنة ١٩٤٤ قانون العودة إلى الوظيفة العامة، بهدف تطهير أجهزة الدولة من العناصر غير المرغوب فيها من غير الآريين. وفي اليوم نفسه صدر نظام بمنع المحامين من غير الآريين من الدفاع أمام المحاكم الالمانية. كما صدر في ٢٢ نيسان/ إبريل من العام نفسه نظام لا يعترف بالأطباء من غير الآريين لدى شركات التأمين الطبي. وبعد ذلك بثلاثة أيام صدرت تعليمات تحدد عدد التلاميذ والطلبة اليهود في المدارس الثانوية والجامعات الالمانية وفق نسبة عدد اليهود في المانيا[٣٢]. ومنذ الأول من نيسان/ ابريل ١٩٣٣، بدأت المقاطعة الالمانية للمتاجر اليهودية بحجة الدعاية المعادية التي تشنّها اليهودية العالمية ضد المانيا، حيث كان قد صدر أمر من قيادة الحزب النازي حول تنظيم المقاطعة للمتاجر اليهودية هذه بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٣٣.

جاءت ردّة الفعل اليهودية على هذه التدابير الالمانية عنيفة جداً، وبالتحديد في المانيا وإنكلترا والولايات المتحدة الأميركية[٣٣]. ومما لا شك فيه، أن الحركة الصهيونية في المانيا لعبت دوراً استفزازياً في هذا الإطار، لتدفع بالفوهرر والنازية إلى اضطهاد اليهود وممارسة الملاحقات والمضايقات حتى التنكيل بهم ورميهم في السجون والمعتقلات، بغية صهينتهم واقتلاعهم من جذورهم الالمانية (والأوروبية لاحقاً) وتهجيرهم إلى فلسطين.

إضافة لكل ذلك، وعندما وصل هتلر إلى سدّة الحكم، نشّط الامبرياليون الالمان بشدة سياستهم في الشرق الأوسط... ومما له دلالته أن الدور الحاسم في إعداد خطط التوسع الالماني الجديدة في البلدان الإسلامية عاد إلى كبريات المؤسسات ذاتها التي رسمت سياسة الامبراطورية الالمانية في عهد الامبراطور إزاء الشرق الأوسط، أي إلى الـ «دويتشي بنك» الذي كان يموّل ويبني سكّة حديد بغداد، و «كونسورسيوم غروب» الذي سلّح الجيش التركي فيما مضى. وأخيراً أكبر احتكارة تعدينية وكيميائية في الرور. واستغل رجال المال والديبلوماسيون ورجال الاستخبارات الالمان أقصى استغلال، كره المسلمين للمستعمرين البريطانيين، فحاولوا في أواسط الثلاثينات أن يوسعوا نفوذهم في تركيا والعراق

والعربية السعودية وإيران وأفغانستان. . .

وأسهم الامبرياليون الالمان، سعياً منهم لتثبيت أقدامهم في بلدان الشرق الأوسط، في تأزيم العلاقات بين البلدان العربية وبريطانيا بشتى السبل. وتدل وثائق الديبلوماسية الالمانية على أنها استغلت القضية الفلسطينية وسعي الشعب العربي للحيلولة دون الاستعمار الصهيوني لفلسطين ولا سيما القدس، أشد الاستغلال عشية الحرب العالمية الثانية، لهذا الغرض. ولكن هذه الوثائق لا تلقي الضوء على ظرف خارق الأهمية لفضح استراتيجية وتكتيك الفاشيين الالمان في الشرق الإسلامي هو أن الهتلريين دعموا سراً، منذ الأيام الأولى تقريباً لوصولهم إلى الحكم حتى بداية الحرب العالمية الثانية ضمناً، خطط الصهاينة الرامية إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين[٣٤]. وكانت الاتفاقية المعروفة بـ«الهعفارا» أو «الخافارا» (أي التحويل والنقل)، حلقة في هذه السلسلة التحالفية بين النازيين والصهيونيين. فما هي هذه الاتفاقية؟ وما هو محتواها وبالتالي نتائجها؟.

الفصل الرابع

* اتفاقية «الهعفارا»

أدرك هتلر، منذ البدء، أهمية التعاون بين النازية والصهيونية في ميدان تنظيف المانيا من اليهود. كما ساهم بعض قناصله وموظفيه النازيين في تنمية هذا الشعور وتزكيته؛ فجاءت اتفاقية «الهعفارا» ثمرة لهذا الشعور، ونواة العلاقة الرسمية بين الحركتين، وأداة الضغط التي نجح هتلر في استغلالها ضد يهود المانيا.

عقدت هذه الاتفاقية في شهر نيسان/ ابريل سنة ١٩٣٣، واستمرت حتى عام ١٩٣٩، وذلك بعد أن قابل «سام كوهين» (Sam Kohen) مدير عام شركة الاستيطان الصهيونية «هانوتيا» (Hanotea) القنصل الالماني في القدس هاينريش فولف، في نيسان ١٩٣٣، وعرض عليه أن تستورد شركته من المانيا التجهيزات الزراعية، ومواد البناء التي اعتادت أن تستوردها من تشيكوسلوفاكيا. واقترح أن يدفع ثمن هذه التجهيزات من أموال اليهود الالمان، الراغبين في الهجرة إلى فلسطين، والمحظور عليهم تحويلها إلى الخارج. وعندما يصل هؤلاء المهاجرون الالمان إلى فلسطين، يقبضون ما دفعوه في برلين في حساب مقفل (Compte Bloqué) بالجنيه الفلسطيني. وبهذه التسوية لا تخسر المانيا عملة صعبة، كما لا يخسر

المهاجرون اليهود منها إلى فلسطين أموالهم(٣٥). وبعث القنصل الالماني، الذي استهوته الفكرة، إلى وزارة الخارجية، يزيّن لها المكاسب التي تجنيها المانيا في حالة إبرام اتفاق من هذا القبيل.

وتولّت شركة «هانوتيا» في أيار/مايو من العام نفسه، التفاوض مع وزارة الاقتصاد الالمانية لإبرام اتفاقية بهذا الصدد. وتمّ الاتفاق على شراء منتجات المانية من أموال اليهود الالمان الراغبين في الهجرة إلى فلسطين، بحيث توضع الأموال التي قدّرت عند إبرام الاتفاقية بمليون رايخ مارك، في حساب توفير خاص لشركة «هانوتيا» يخصص لتأمين معيشة هؤلاء المهاجرين في فلسطين. وتعهدت الشركة الصهيونية بأن توفر لكل مهاجر بيتاً وعملاً شريطة أن يوقع معها عقداً بهذا الخصوص.

وأبرمت شركة «هانوتيا» اتفاقاً آخر مع وزارة الاقتصاد الالمانية في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٣٣، لشراء منتجات المانية بمبلغ ثلاثة ملايين مارك، من الأموال التي سوف تتجمع في حساب التوفير الخاص بها(٣٦).

وقام جورج لانداور (George Landauer) عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد الصهاينة الالمان، بالتفاوض مع المسؤولين في وزارة الاقتصاد الالمانية بحضور سام كوهين مدير عام شركة «هانوتيا»، وممثل عن بنك الرايخ الالماني (Reichsbank)، وممثل عن وزارة الخارجية الالمانية، حول إمكانية تحويل ما قيمته ألف جنيه استرليني، من أموال كل راغب في الهجرة من اليهود الالمان، بالعملة الصعبة، وذلك تنفيذاً لتعليمات الهجرة السارية المفعول في فلسطين آنذاك. أما ما يزيد عن الألف جنيه استرليني فيشترى به بضائع المانية. واتفق، أثناء هذه المفاوضات على إنشاء مركزَيْ مقاصة، أحدهما في المانيا لاستلام الأموال اليهودية بالمارك الالماني من اليهود المهاجرين، والآخر في فلسطين لدفع ثمن البضائع المصدّرة إلى فلسطين من المانيا، ولمحاسبة المهاجرين على الأموال التي دفعوها. واتفق أيضاً على إصدار ترخيص من وزارة الاقتصاد الالمانية بتحويل

خمسة ملايين مارك قيمة العقد الأول في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٣٣. وبموجب هذا الاتفاق حلّ بنك الانجلو ـ فلسطين التابع للوكالة اليهودية في فلسطين محل شركة هانوتيا، وأصبح المصرف التجاري المعتمد في فلسطين. وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية التحويل هعفارا (Haavar Transfer).

ولقد نصّت هذه الاتفاقية على إنشاء شركة مالية خاصة في فلسطين، تتولى تجارة البضائع الالمانية، وتحل محل بنك الانجلو ـ فلسطين. وتفاوض جورج لانداور مع ماكس فاربورغ (Max Warburg) رئيس مجلس إدارة بنك فاربورغ اليهودي في هامبورغ، ومع الدكتور سيجسموند فاسرمان من بنك فاسرمان اليهودي في برلين، لاتخاذ كافة الإجراءات المصرفية اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية(٣٧).

إضافة لذلك، فقد ورد في اتفاقية «هعفارا» بند سرّي جداً، كانت القيادة النازية توافق بموجبه على تسليم الصهاينة سراً الأسلحة الفردية والقنابل والرشاشات وغيرها، الأمر الذي أتاح تسليح «الجيش الصهيوني السرّي» المؤلف من عصابات «الهاغانا» و«الأرغون» و«ليحي» إلخ... حيث لقي ألوف الفلسطينيين مصرعهم على أيدي الصهاينة الذين سلّحهم هتلر وهيملر وشاخت، وأسهم ذلك كله في توطيد مواقع الصهاينة، وفي اشتداد تعقّد الوضع في فلسطين(٣٨).

وبتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٣٣، صدر تعميم من وزارة الاقتصاد الالمانية يحمل الرقم ٣٣/٥٤، يتضمن فحوى هذه الاتفاقية. وجاء في التعميم أن لليهودي الالماني الراغب في الهجرة إلى فلسطين الحق في الحصول على تصريح بخمسة عشر ألف مارك يدفعها في حساب خاص في بنك الرايخ الذي يقوم بتحويلها إلى حساب خاص في بنك جمعية الهيكل في فلسطين، الذي يحوّله بدوره إلى بنك الانجلو ـ فلسطين. وحدّد التعميم الحد الأقصى لما يستطيع المهاجر اليهودي الالماني أن يحوله بخمسين ألف مارك.

هذا، وقد عيّنت مقدمة التعميم المذكور، أهداف اتفاقية هعفارا بالأمور التالية: تنظيم هجرة اليهود الالمان إلى فلسطين؛ وتوفير رصيد العملة الصعبة في بنك الرايخ؛ وزيادة حجم الصادرات الالمانية إلى فلسطين. ويمكن أن يضاف إلى ذلك هدف آخر، يتمثل بإيجاد عمل للعاطلين من العمال الالمان عن طريق هجرة اليهود الالمان إلى فلسطين[٣٩] (حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في المانيا في بداية عام ١٩٣٣ ستة ملايين عامل). كما أن تخوّف الحكومة الالمانية من نتائج المقاطعة اليهودية للبضائع الالمانية، وبخاصة في بريطانيا وأميركا، شجعها على إبرام هذه الاتفاقية.

من خلال هذا العرض، يبدو أن «اتفاقية هعفارا» غلب عليها الطابع التجاري. لكن الحركة الصهيونية، ومن منطلق مبادئها في السيطرة على التصرف والتحكم بمستقبل اليهود، وجدت أن الطابع التجاري لهذه الاتفاقية لا يخدم مشروعها كلياً، لذلك عملت على تجيير هذه المعاهدة التجارية لخدمة أهدافها السياسية.

على هذا الأساس، اتخذت المبادرة حين دعت لعقد مؤتمر مع المسؤولين في الحكومة الالمانية آنذاك، حيث كان من ضمن المفاوضين ويرنر سيناتور (Werner Senator) ممثلاً عن الوكالة اليهودية إضافة إلى ممثلين ألمان عن وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد[٤٠].

كانت نتيجة هذا اللقاء، الاتفاق على إنشاء جمعية برئاسة السيد هوفئين (Hoofien). والذي شغل آنذاك منصب المدير العام للبنك الانجلو ـ فلسطين في تل أبيب، بهدف تمثيل مصالح اليهود والتفاوض مع ممثلين عن شركات التصدير والصناعة الالمانية.

أما المقر الأساسي للهعفارا، والذي تتبع له كل الشركات اليهودية الصهيونية الضامنة والداعية لهذه الاتفاقية، فقد قرر أن يكون في فلسطين (تل أبيب). وفي برلين دعي مكتب تمثيل معاهدة الهعفارا «بالتروي Paltrau»[٤١].

والجدير بالذكر، أن دايفيد بن غوريون الذي يعتبر المؤسس الحقيقي «للدولة اليهودية» في فلسطين، لم يُخْفَ من مسؤولية المشاركة في الاتفاقات مع النازية.

وفي هذا الصدد، كتب الصحفي الأميركي دايفيد فليتكر في صحيفة «توغ مورغان جورنال» بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤ يقول: «عندما كان بن غوريون رئيساً للوكالة اليهودية في القدس في الثلاثينات، عقد مع الحكومة الهتلرية ما يدعى بعملية مقاصة لاستلام قيمة ممتلكات اليهود المهاجرين إلى فلسطين بالسلع الالمانية، وبذلك كسر بن غوريون الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على المانيا النازية»[٤٢]. وبصورة أكثر تحديداً، فلقد مثّل الوكالة اليهودية أمام السلطات النازية في المانيا أقرب المقربين إلى دايفيد بن غوريون، ورئيس وزراء الكيان الصهيوني فيما بعد، «ليفي أشكول» بالذات، وعمل هذا في برلين ثلاثة أعوام فيما يدعى بـ «القسم الزراعي»، يساعد النازيين في تشكيل مكتب فلسطين التابع للدائرة التي يرأسها أيخمان. ونتيجة للمباحثات التي دارت بين الزعماء الصهاينة وأيخمان، وتنفيذاً للاتفاقية التي عقدها الصهاينة مع المانيا النازية، تشكلت ما تدعى بـ(معسكرات الإعداد) التي يدرب فيها الشبّان اليهود على العمل في الكيبوتزات. وفي تلك الفترة، كثيراً ما كان يتردد على المانيا رسل الوكالة اليهودية التي يترأسها بن غوريون، قادمين من فلسطين. وكان أولئك الرسل يجوبون (معسكرات الإعداد) ليختاروا «البضاعة» ويصدّرونها إلى فلسطين سراً. وقد أرسل إلى فلسطين أثرياء اليهود كي يجلبوا معهم ثرواتهم؛ وأرسلوا الرجال والنساء من الشبيبة الصهيونيّة المتحمسة ليعملوا في الكيبوتزات، أو ينخرطوا في صفوف الهاغانا. أما الباقون فقد تركوهم في أيدي الجلادين النازيين ليلفظوا أنفاسهم[٤٣].

استطاعت الحركة الصهيونية، فعلاً، «تسييس» اتفاقية هعفارا التجارية وتجييرها كلياً لمصلحة مبادئها ومشروعها. والأكثر من ذلك، فإنها لم تنجح فقط في «صهينة» الاتفاقية (هعفارا)، بل عزّزت أيضاً «صهيونية» هتلر والنازية. وكانت مجمل الخطوات التي قامت بها الحركة الصهيونية بعد إبرام الهعفارا، متلائمة مع

مصالحها أولاً، ومع المصلحة النازية العليا ثانياً؛ حتى أنها لم تتورع عن الوقوف في وجه الحملة اليهودية الأميركية والبريطانية لمقاطعة المانيا النازية، ودافعت (الصهيونية) بقوة عن الحكومة الهتلرية ضد أي إجراء يهودي بالمقاطعة، كما حدث، مثلاً، حين أعلن يهود أميركا مقاطعتهم للبضائع الالمانية نتيجة لملاحقة المانيا لليهود. ومما يذكر في هذا الإطار، أن المشاركين (الصهاينة) في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر الذي عقد في براغ بتاريخ ٢١ آب/ أغسطس سنة ١٩٣٣، اتخذوا قراراً رسمياً برفض هذه المقاطعة اليهودية معلنين «أن هذا القرار ليس صهيونياً وليس له أية علاقة مع الصهيونية»[٤٤].

كذلك، في المؤتمر الصهيوني التاسع عشر الذي عقد في لوزان في الفترة ما بين ٢٠ آب/ أغسطس ـ ٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٥، وقف الصهاينة ضد أي إجراء يتخذه اليهود معادٍ للرايخ الثالث[*]. وقد تلازم هذا القرار ـ على ما يبدو ـ مع قرار آخر اتخذه المشاركون في المؤتمر الصهيوني نفسه، يقضي بنقل ملكية شركة الهعفارا إلى الوكالة اليهودية[٤٥].

والواقع، أن هذه الاتفاقية لم تكن تحظى بالموافقة الكلية من ناحية الالمان؛ إذ كان هناك من رفضها وبرّر هذا الرفض من الديبلوماسيين الذين كانوا يحتلون مناصب هامة في وزارة الخارجية، كما هو الحال «فيرنر أوتو فون هانتج» (رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية)، كذلك الأمر بالنسبة لقسم الاقتصاد الخارجي التابع لوزارة الاقتصاد في الرايخ. لكن هؤلاء الديبلوماسيين لم يكونوا نازيين، فكان رفضهم لها واقتراحهم بإنهاء مفعولها ضعيفاً، في مواجهة الفريق الآخر، الذي كان يدعو لاستمرارها وتطويرها، وهو المتمثل بالفريق النازي.

(*) الرايخ الثالث يقصد به فترة البرلمان الالماني (الرايخستاغ) أثناء تولّي هتلر للحكم في المانيا من سنة ١٩٣٣ حتى ١٩٤٥. أما الرايخ الأول فيطلق على فترة الامبراطورية الرومانية المقدسة من عام ٨٤٣ حتى عام ١٨٠٦. ويطلق الرايخ الثاني على فترة الحكم القيصري الممتدة من عام ١٨٧١ حتى عام ١٩١٨.

وكانت حجة الفريق الرافض أن هذه الاتفاقية تضر بالمصالح الاقتصادية والسياسية لالمانيا، فتلحق خسارة ملموسة في ميزان المدفوعات الالماني من جهة، كما تساهم مساهمة فعالة في بناء دولة يهودية في فلسطين من جهة أخرى، وهذا ما يتعارض مع السياسة الالمانية (العلنية) نحو اليهود واليهودية العالمية.

وأمام اشتداد هذا الخلاف وتناميه بين الفريقين، كان لا بد من تدخّل الفوهرر شخصياً لحسم الأمر، فكانت كلمته هي القول الفصل في هذا المجال. فرفض اقتراح إنهاء اتفاقية الهعفارا، معللاً ذلك بتحوّل المقاومة الفلسطينية التي بلغت ذروتها في النصف الثاني من ثلاثينات هذا القرن عن نظرتها إلى السياسة الالمانية من نظرة الصديق إلى زجّها في صف الأعداء. لذلك «أمر هتلر، بعبارات دقيقة، بتشجيع الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين»[٤٦]. بعد ذلك، نقل قرار هتلر عن طريق مكتب الشؤون الخارجية في الحزب النازي إلى جميع الوزارات المعنية، يقول «أن هتلر (الفوهرر) قد قرر ثانية بأن يستمر تشجيع الهجرة اليهودية من المانيا بكل الوسائل المتوفرة. وأية مسألة قد تكون قائمة حتى الآن حول ما إذا كان من الضروري، في رأي الفوهور، توجيه هجرة كهذه إلى فلسطين بالدرجة الأولى، يكون قد أجيب عنها بذلك بالإيجاب»[٤٧]. لكن نشوب الحرب العالمية الثانية أوقف العمل بالهعفارا، وتحديداً في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، وعملت حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين على تأميم الممتلكات الالمانية في فلسطين، والسيطرة على رقم حساب الهعفارا في يافا «كأملاك عدو».

بيد أن إنهاء بريطانيا لاتفاقية الهعفارا، لا يعني انتهاء العلاقات الصهيونية النازية، أو إلغاء اتفاقية الهعفار، لأن بريطانيا أصلاً ليست طرفاً بالاتفاقية.

والجدير بالذكر، أن تاريخ الصهيونية لا يشير ـ لا من قريب ولا من بعيد ـ إلى فترة المفاوضات بين حكومة الرايخ الثالث والصهيونية، ولا إلى اتفاقية الهعفارا، وذلك في محاولة لطمس معالمها وحقائقها، باعتبارها تشكل دليلاً مادياً على التعاون الاقتصادي مع النازية في صيف عام ١٩٣٣، وفي فترة كانت تستعر

فيها موجة مقاطعة المانيا الهتلرية.

في هذا الإطار، كتب ناحوم غولدمان يقول: إن رفض العديد من الجماعات اليهودية الاشتراك في المقاطعة، مردّه إلى أن هذه الشركات اليهودية كانت وكيلة للشركات الالمانية(٤٨). يضاف إلى ذلك، أن الصهيونية التي برعت في طمس الحقائق وتزييفها، تبغي من وراء إخفائها لحقيقة اتفاقية الهعفارا، والمفاوضات بين حكومة الرايخ الثالث وبين ممثليها، إظهار نفسها وكأنها كانت تمارس نوعاً من «العمليات الفدائية» ضد هتلر والنازية، لإنقاذ اليهود الالمان من براثن النازي ومعتقلاته. في الوقت الذي كانت تعتبر فيه الصهيونية ـ بينها وبين نفسها، إن لم يكن بينها وبين الفوهرر ـ أن هتلر كان بمثابة «الهبة السماوية» التي أرسلت خصيصاً لدعم المشروع الصهيوني وإعطائه كل مقومات النجاح.

نتائج إتفاقية الهعفارا:

كان لاتفاقية الهعفارا، في الواقع، التي وقِّعت بين السلطات النازية في المانيا، والصهيونية، نتائج عديدة، ظهرت آثارها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والديموغرافية (البشرية) والعسكرية، إلخ... كما تجاوزت بانعكاساتها نطاق اليهود والالمان، لتطال الشعب العربي في أرضه التاريخية، وبالأخص الفلسطيني منه.

وبالإضافة إلى أنها أرست «قاعدة رسمية» في التعاون بين النازية والصهيونية، فإنها بلورت «صهيونية هتلر» وعزّزتها، خصوصاً بعد تدخلاته الشخصية لحسم الخلافات بين التيار النازي والدبلوماسيين غير النازيين بهذا الشأن. كما أكدت في الوقت نفسه أن النازية، بتعاونها مع الصهيونية، كانت تفرّط بالمصلحة الالمانية بحجة «النقاء العرقي» و «معاداة اليهود» وغيرها من المقولات. بينما كان المسؤولون من غير النازيين يتطلعون من منظار المصلحة الالمانية الحقة، والتي لا تلحق الضرر بعرب فلسطين.

فوق كل ذلك، لعبت اتفاقية الهعفارا دوراً كبيراً في رفد المشروع الصهيوني وتقويته. حيث يمكن اعتبارها بمثابة «الكالسيوم» (Calcium) للهيكل العظمي - بل للعمود الفقري الصهيوني - إضافة إلى «الدم» لدورته الدموية، وذلك من منطلق مبدئي يتمثل بأن الهجرة والاستيطان هما عصب حياة هذا المشروع، ولا هجرة ولا استيطان بمعزل عن الإنسان؛ وقد أمّنت الهعفارا المادة البشرية هذه، فضلاً عن «نوعيتها» أيضاً، والرساميل الضخمة التي وفّرتها في بناء المشروع. بمعنى أنها ساهمت مساهمة فعالة في «مَدْمَكَة» البناء الصهيوني على أرض فلسطين العربية.

فعلى الصعيد الصهيوني، شكلت اتفاقية الهعفارا صفقة مربحة اقتصادياً وبشرياً، ولم تعتبر عقبة سياسية باعتبارها دعمت المشروع الصهيوني بمقوماته الأساسية، خصوصاً وأن هؤلاء اليهود الوافدين من المانيا إلى فلسطين، شكلوا جيشاً محترفاً من المقاتلين على مختلف الصعد، بعد أن أخضعوا لمعسكرات إعداد وتدريب في المانيا، واضعين نصب أعينهم أنهم ذاهبون في «مهمة عسكرية» يجب تأديتها بنجاح بهدف «إبادة العدو» والسيطرة على أرضه واحتلالها.

وقد بلغ عدد اليهود الالمان الذين هاجروا إلى فلسطين بموجب اتفاقية الهعفارا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٤١، ثلاثة وخمسين ألف ومئتي يهودي، أي ما نسبته ٢٥٪ من مجموع اليهود المهاجرين إلى فلسطين خلال الفترة نفسها. ومن الجدير بالذكر أن عدد سكان فلسطين قد بلغ (١٠٨٠٠٠٠) مليون وثمانين ألف نسمة عام ١٩٣٢ بينهم نحو مئتي ألف يهودي أي ١٨,٥٪ من مجموع السكان. وبلغ عدد سكان فلسطين عام ١٩٤١ (١٦١٦٠٠٠) مليون وستمائة وستة عشر ألف نسمة، بينهم (٥٠٥٠٠٠) خمسمائة وخمسة آلاف يهودي، أي ٣١,٢٪ من مجموع السكان. وهذا يعني أن عدد السكان اليهود قد زاد نتيجة للهجرة والزيادة الطبيعية بمقدار (٣٠٥٠٠٠) ثلاثمائة وخمسة آلاف نسمة أي بنسبة ١٥٠٪... ومن خلال تصنيف المهاجرين الالمان اليهود إلى فلسطين بموجب هذه الاتفاقية، يبدو أن فئة الأثرياء تأتي في الطليعة، وبعدها فئة العمال الفنيين ثم

الطلبة الشباب. . . ولهذا أثره الكبير في بناء المجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وتوفير أعداد كبيرة قادرة على العمل وعلى حمل السلاح عند الحاجة، وهؤلاء بالفعل هم الذين شكلوا في نهاية الأربعينات العمود الفقري لعصابات الإرهاب الصهيونية، وخزان الدم «للدولة العبرية» التي أعلنت ولادتها في منتصف شهر أيار/ مايو عام ١٩٤٨(٤٩).

يضاف إلى ذلك، أن قيمة الأموال التي حوّلت من المانيا إلى فلسطين بموجب اتفاقية الهعفارا، بلغت (١٣٩٥٦٨١١١) مائة وتسعة وثلاثين مليون وخمسمائة وثمان وستين ألف ومئة وإحدى عشر مارك الماني، أو ما يعادل (٨١٠١٤٩١) ثمانية ملايين ومئة وألف وأربع مائة وواحد وتسعين جنيه استرليني، في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩(٥٠).

ولما كان معظم تجارة الاستيراد من المانيا في الأقطار العربية المجاورة في أيدي اليهود، فقد أقامت الهعفارا مكاتب لها في دمشق وبغداد والقاهرة وبيروت تحت اسم «شركة الشرقين الأدنى والأوسط التجارية»، واعتمدت بصورة رئيسية على بنك زلخا اليهودي في بيروت. وكانت مكاتب الهعفارا في لبنان وسوريا والعراق ومصر تحصل على تعهدات لتنفيذ مشاريع حكومية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وبذلك ساهمت الأموال العربية في تهجير اليهود الالمان إلى فلسطين وبناء الاقتصاد اليهودي فيها(٥١).

إضافة لذلك، فقد استطاع اليهود الالمان المهاجرون إلى فلسطين إنشاء شركات عديدة بما حوّلوه من أموال مثل شركة نعمان (Naaman) في حيفا، التي كانت تزوّد البلاد بالفحم؛ وشركة البواخر آتيد (Atid)؛ ومعمل الأقمشة لودزا (Lodza) في تل أبيب. كما ساهمت الأموال المحوّلة من المانيا في قيام العديد من شركات التعهدات العامة، وتأمين القروض الطويلة الأمد للمشروعات الاقتصادية الصهيونية في البلاد. وقامت شركة هعفارا أيضاً ببيع أسهمها وأسهم الشركات اليهودية في فلسطين إلى المهاجرين من اليهود الالمان، الذين لا يستطيعون تحويل

ما تبقى لهم من أموال في المانيا، عن طريق دفع هذه الأموال في حسابها الخاص في المانيا. واستثمرت الأموال التي تجمعت لديها بهذه الأساليب في إنشاء وتمويل الشركات الصهيونية في فلسطين، مثل شركة المياه ميكروت (Mekoroth)، وشركة نير (NIR) للتمويل، وشركة فلسطين للاستيطان الزراعي، وشركة الاستيطان في الريف والضواحي، التي ساهمت في بناء عدة مستعمرات يهودية مثل مستعمرة كفار شمار ياهو، ومستعمرة سده فاربورغ، ومستعمرة بيت يتسحاق، ومستعمرة شافاي تسيون، ومستعمرة نهاريا(٥٢).

أما على الصعيد الالماني، فقد استفاد النازيون في دعم مواقعهم التجارية من خلال هذه المعاهدة، ليس فقط اقتصادياً حيث بدأوا باستعادة مواقعهم الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الهزيمة التي منيوا بها في الحرب العالمية الأولى، بل وسياسياً أيضاً، حيث أعطتهم هذه الاتفاقية الواسطة التي مكنتهم من لجم أي إجراء قد تتخذه الحركة الصهيونية العالمية بعلاقاتها الدولية المتشابكة والمتنفذة ضد المانيا النازية(٥٣).

من ناحية أخرى، أكدت هذه الاتفاقية أنها كانت تلقى تأييداً ودعماً قويين من النازيين (كحزب وكوزارات خارجية واقتصادية) والذين كانوا يعبرون عن موقف هتلر ودعمه شخصياً، رغم معارضة بعض الديبلوماسيين في الوزارتين المذكورتين. كما برهنت على نيّة التوسع الالماني النازي في منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية خصوصاً، وفلسطين على الأخص؛ على اعتبار أن مساهمة النازية في بناء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين سيرتبط بالامبريالية الالمانية، وسيشكل لها في المنطقة «مخلب قط» يحقق مصالحها، أو قاعدة حصينة لتطلعاتها الاستعمارية.

أما على الصعيد العربي، فقد أثبتت اتفاقية الهعفارا حقيقة خداع المانيا النازية للعرب ـ تماماً كخديعة بريطانيا لهم سابقاً ـ من جهة، وعقم المراهنة العربية على وعود النازية في الحصول على الاستقلال والمطامح القومية من جهة أخرى.

ويبقى جوهر الاستعمار واحداً مهما تغيرت أسماء أقطابه وعواصم قراره.

يضاف إلى ذلك، أن اتفاقية الهعفارا، حوّلت «رسمياً» هؤلاء اليهود الالمان، الذين هاجروا إلى فلسطين، إلى «جيش» من المستوطنين العسكريين، محترفي القتل والإجرام، فكان لهم دور مهم في ارتكاب الكثير من المذابح والمجازر بحق أهل البلاد الأصليين (في فلسطين)، وإجلاء الكثيرين منهم عن ديارهم وأرضهم ووطنهم، وتشريدهم إلى الخارج، ليصبح هؤلاء المشرّدون جزءاً من مسألة يطلق عليها اسم «المسألة الفلسطينية»، كإحدى إفرازات «المسألة اليهودية» التي خلقها الغرب الاستعماري، ودفع ثمنها الشعب العربي ـ وفي فلسطين تحديداً ـ، أو أجبر على دفع ثمنها بمشاركة «العدل الدولي»....

وأخيراً يمكن القول، أن هذه الاتفاقية لم تكن لترى النور أصلاً، ولم يكن تنفيذ بنودها وارداً، لو لم يكن الفوهرر ـ بظلّه وبصماته ـ حاضراً في كل تفاصيلها، ومتابعاً لأدقّ مجرياتها بهدف إنجاحها. ولولاه فعلاً لما حققت ما حققته من إنجازات، تتعمّد الصهيونية وقادتها عدم التطرق إليها، حتى تبقى «رسمياً» بعيدة عن تحمّل تبعاتها،وتبقى «شعبياً» بالتالي في موقع الحامي والمدافع !الأول عن اليهود في هذا المضمار.



الفصل الخامس

«نوعيّة» التعاون الصهيوني ـ النازي

تخطّت عملية التعاون، في الواقع، بين الصهيونية والنازية، حدود كل التوقّعات، بحيث لم يبق جانب واحد، من مختلف الجوانب، إلا وكان له نصيب في هذا المجال؛ لذلك كان التعاون العنصري والسياسي والتجاري والاقتصادي والتجسسي والعسكري، متمحوراً حول «المادة البشرية» اليهودية، كعمود فقري للدولة المزمع إقامتها على أرض فلسطين العربية.

في هذا الإطار، وفور وصول هتلر إلى الحكم، أنشىء في أجهزة الأمن الامبراطورية الخاضعة للرايخ، وهي القوات الخاصة، «القسم الخاص بالشؤون اليهودية» (١١ ـ ١١٢) برئاسة «ميلد نشتين».

وقد عهد إلى هذا القسم برسم «السياسة اليهودية» في دائرة هيملر. وأقام «ميلد نشتين» اتصالات وثيقة مع الصهاينة، وحضر مؤتمرات المنظمة الصهيونية العالمية. وافتتحت في برلين، بموجب اتفاقية سرية بين الوكالة اليهودية والقسم (١١ ـ ١١٢)، دائرة (أو مكتب) لشؤون المهاجرين اليهود، الذين يختارون من أصلح مئات الألوف من اليهود الالمان من الناحيتين المادية والسياسية للارسال إلى فلسطين. وقد هاجر من المانيا إلى فلسطين أكثر من ستين ألف يهودي ألماني بين

السنتين ١٩٣٣ و ١٩٣٨. ومن باب ترغيبهم قبل الرحيل، كتبت إحدى الصحف الالمانية تقول «لم يعد بعيداً الزمن الذي تستطيع فيه فلسطين من جديد أن تستقبل أبناءها الذين تاهوا منذ أكثر من ألف سنة... فلترافقهم تمنياتنا مع بركة الدولة»[٥٤]. وزار «ميلد نشتين» نفسه فلسطين، بناء على دعوة من المنظمات الصهيونية، حيث اطلع على الوضع، ووجّه إلى ممثلي الوكالة اليهودية نصائح في مسائل تتعلق بترتيب «مخيّمات لإعادة التأهيل» في فلسطين، يكتسب فيها المهاجرون «التمرّس الصهيوني»[٥٥].

ويتساءل بعض الباحثين: هل يخطر على بال أحد أن هجرة اليهود من المانيا كانت باتفاق مع هتلر؟ وأن حركة الاضطهاد كانت تنظم على علم من الدعاة الصهيونيين في القارة الأوروبية؟ وهل يخطر على بال أحد أن الصهيونية كان لها مكتب معترف به في برلين، وأنها كانت على اتصال دائم بالجستابو (جهاز المخابرات الالمانية السري) عن طريق هذا المكتب وفروعه في البلاد الالمانية؟.

نعم كان لها مكتب معلوم في العمارة رقم (١٠) من شارع مين كستراس يديره إثنان أحدهما يدعى بينو والآخر يدعى بارجلعاد، وكلاهما من زعماء الحركة الظاهرين في أنحاء القارة الأوروبية، (وكلاهما مذكوران بالفخار والمجد في كتاب جون ودايفيد كيمحي «الدروب السريّة»).

والجدير بالذكر، أن هذا المكتب كان ينظم الهجرة الصهيونية سراً إلى فلسطين، في الوقت الذي تثار فيه الثائرة على الجستابو وفظائعه المسلّطة على اليهود. ولما أعلن الجنرال «مورجان» بعد هزيمة المانيا أنه لم ير أحداً من اليهود المهاجرين في حالة سيئة، وأنهم جميعاً يهاجرون ووجوههم مشرقة وجيوبهم منتفخة بالأموال، هبّت عليه الأقلام المأجورة من أنحاء العالم تتهمه بالنازية والتواطؤ مع الأعداء، وتلح على حكومته بوجوب تجريده من ألقابه ومن كسوته العسكرية جزاءً له على كشف القناع عما وراء الستار[٥٦]. مع العلم أن «ليفي أشكول» كان قد عمل أيضاً لمدة ثلاثة أعوام بـ «القسم الزراعي» يساعد النازيين في

تشكيل مكتب فلسطين، ممثّلاً لبن غوريون.

إضافة إلى ذلك، فقد تطورت العلاقة بين الحركتين (الصهيونية والنازية)، ومنذ استلام النازي للحكم، في المانيا لتصبح علاقة رسمية من أجل تهجير يهود المانيا إلى فلسطين بالذات. قاد ذلك بالطبع إلى عمل ملموس مشترك ضد كل المنظمات والجمعيات اليهودية غير الصهيونية الموجودة في المانيا (مثل: الطائفة اليهودية ـ برلين، واتحاد الوطنيين الاشتراكيين اليهود، وعصبة الرايخ لجنود الجبهة من اليهود.. وغيرها)، حيث لاحقهم نازيو المانيا فاعتقلوا ونفوا بل وقتلوا من قتلوا منهم. مقابل ذلك سمحت المانيا النازية للحركة الصهيونية كتنظيم وحيد لليهود، للعمل بحرية في المانيا، مما شكل عامل ضغط على يهود المانيا للانضمام إلى صفوف الحركة الصهيونية تخلصاً من الاضطهاد النازي وعواقبه على مستقبل حياتهم[٥٧].

والحقيقة، أن اعتماد الحركة الصهيونية، رسمياً، كتنظيم وحيد مسموح به في المانيا خارج الحزب النازي وامتداداته، يحمل أكثر من معنى وهدف.

وقد استتبع ذلك خطوات أخرى متلازمة له، تتمثل بسماح السلطات النازية للصحافة الصهيونية فقط بالاستمرار، بحيث «ارتفعت أعداد النسخ للصحيفة الصهيونية الرسمية الناطقة بلسان حال الحركة الصهيونية في المانيا (Jüdische Rundschau) من ٥ ـ ٧ آلاف نسخة في الأشهر الأولى لتولّي النازي الحكم في المانيا، إلى ما يقارب ٤٠ ألفاً بعيد ذلك. ونستطيع تفسير اللغز في المبالغ الطائلة التي جمعها أحد أجهزة الحركة الصهيونية (The Fundraising organisation) من اليهود الالمان والتي تضاعف في عام ١٩٣٥ إلى ثلاثة أضعاف عما جمع في عام ١٩٣١/ ١٩٣٢ من يهود أصبحوا أكثر فقراً بعد تسلّم النازي الحكم»[٥٨]. هذا في الوقت الذي أغلقت فيه، وعطلت كافة الصحف والنشرات اليهودية الأخرى، وأغلقت المدارس التي كان يتدرب فيها الشباب اليهودي من أجل دخول مجالات العمل والإنتاج في المانيا نفسها[٥٩].

كذلك، لم تجد الحكومة النازية أي حرج في خرق قانونها الصارم الذي يمنع إخراج الأموال من المانيا، من أجل تسهيل المهمة المشتركة مع الحركة الصهيونية في طرد اليهود من البلاد، عبر معاهدة التحويل (هعفارا)...

فضلاً عن ذلك، ساهمت النازية في إقامة «معسكرات الإعداد» في المانيا والنمسا، التي يدرّب فيها الشبان اليهود على العمل في الكيبوتزات الصهيونية في فلسطين. وقد تعاون فلاديمير جابوتنسكي، الذي تزعّم منظمة «الأرغون» [والتي تحوّلت بعد قيام الكيان الصهيوني إلى حزب سياسي يعرف باسم «حزب حيروت» الذي تربّع على زعامته أيضاً مناحيم بيغن وإسحق شامير وأرييل شارون] تعاون بشكل جيد ووطيد مع النازيين. وبالاتفاق مع جابوتنسكي، اختارت النازية بعض اليهود، ليكونوا ضحايا لجرائمها، لإجبار بقية اليهود على الهجرة إلى فلسطين... وقد فضح الصحفي الإسرائيلي، أوري افنيري، في مطلع عام ١٩٨٤، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، إسحق شامير، والدور الذي كان يضطلع به، كحلقة وصل بين التيار الصهيوني المتطرف بزعامة جابوتنسكي، وبين الحكم النازي في المانيا، وذلك في نطاق ردّ أفنيري على تهجمات شامير عليه، بسبب اجتماعه مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في بيروت، إبان الحصار الصهيوني لها[٦٠].

وعلى ما يبدو، أن هتلر والنازيين، كانوا أرحم على اليهود، من الصهاينة اليهود أنفسهم. بمعنى أن هتلر (والنازية) كان يركز على التهجير الجماعي الكمّي لليهود، بينما ركز الصهيونيون على التهجير النوعي. وما يقال عن إبادة اليهود الجماعية في المانيا النازية، يتحمل مسؤوليتها المباشرة اليهود (الصهاينة)، أكبر مما يتحمله النازيون، في معرض المقارنة؛ باعتبار أن اليهود الذين «أبيدوا» في المانيا كانوا من الفقراء والمسنّين، والذين لا يستطيعون دفع نفقات السفر للوصول إلى فلسطين، والذين لا يقدرون على تقديم الخدمات التي يريدها الصهاينة فى فلسطين، وحتى لا يشكلوا أخيراً عبئاً ثقيلاً على الحركة الصهيونية. فبهذه الطريقة

ـ إبادتهم ـ يستغلون قضيتهم سياسياً أولاً ومادياً فيما بعد. فيكونون عندئذ قد أفادوا الصهيونية بشكل أكبر مما كانوا عليه قادرين. وهكذا شكلوا «بضاعة مربحة جداً» وهم أموات، أكثر مما هم أحياء، بفضل البراعة الصهيونية في عقد الصفقات ـ والصفقات البشرية منها ـ، والعامل الدعائي.

على هذا الأساس، قال فلاديمير جابوتنسكي: «يجب علينا أن نصدّر الشعب اليهودي في طبعة منقّحة، وفي غلاف براق. فالصفوة اليهودية المولودة في الخارج فقط، هي التي يجب أن تأتي إلى البلاد، أما من بقي من غير الصفوة، فينبغي أن يظل في المنفى مع أحفاده»[٦١].

وهذا ما عبّر عنه أيضاً حاييم وايزمان سنة ١٩٣٧ بقوله: «إن يهود الشتات في أوروبا محكوم عليهم بالفناء، وعليهم أن يتحملوا قدرهم، ولن ينجو منهم إلا الأغصان اليانعة»[٦٢]. فوايزمان لم يكن يتنبّأ بهذا المصير، بل كان يخطط له.

ووفقاً لهذه السياسة، رفض هنري مونتيور، النائب التنفيذي للنداء اليهودي الموحد، طلب الحاخام (باروخ رابينوفيتش) تقديم الأموال اللازمة لتهجير يهود البلقان عام ١٩٤٠ بحجة «أن معظم المهاجرين من الرجال والنساء المسنّين الذين لا يصلحون للاستيطان، فلا مصلحة للوكالة بهم، وليس ضرورياً أن تتكلف أية مصاريف (تهدر) من أجلهم»[٦٣]. انها خطة محكمة، ولا شك، بين النازية والصهيونية، لإبادة اليهود الالمان المسنّين والمعدمين، وتهجير الصهاينة الأثرياء والقادرين على العمل وحمل السلاح، إلى فلسطين، على حد قول الباحث ايفان دونيف[٦٤]. وكما يؤكد، بدوره، المفكر الفرنسي روجيه غارودي، أن الصهاينة أنجزوا ـ كما يشتهون ـ هجرة إلى فلسطين من نخبة اليهود من أصحاب الملايين ورؤوس الأموال التي كانت تتيح لهم إنجاز تطوير الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. وكان من المهم لديهم ـ تمشياً مع أهداف الصهيونية ـ إنقاذ رؤوس أموال اليهود من المانيا النازية وذلك لتطوير مشاريعهم. . . وليس إنقاذ حياة اليهود المساكين العاجزين عن العمل والحرب والذين يشكلون عبئاً على الصهيونية[٦٥].

ومن هنا قالت الباحثة «حنّة آرندت» أن اليهود هم الذين قتلوا أنفسهم بأيديهم[٦٦].

هذا، ويؤكد عدد من اليهود على علاقة «حزب حيروت» بالفاشية في إيطاليا وبالنازية في المانيا، وقد اعترفوا في بيان نشر في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٨ جاء فيه: «أن من أكثر الظواهر السياسية ازعاجاً في عصرنا، قيام حزب حيروت في أرض إسرائيل، هذا الحزب المنسجم جداً مع الحزبين النازي والفاشي»[٦٧]. كما يؤكد ذلك المناضل سميح القاسم أيضاً.

ونتيجة لهذا التعاون النازي ـ الصهيوني، وصل الأمر حدّ التوحّد بين النازيين والتحريضيين الصهاينة؛ وهذا ما عبّر عنه خطاب هايريخ هيملر، لجهاز البوليس البافاري السياسي التابع له في عام ١٩٣٥، حيث ورد في الخطاب رقم ١٨/٣٥/١٧٩٢٩، والصادر بتاريخ ١٣ نيسان/ ابريل سنة ١٩٣٥، ما يلي: «بموجب قرار استثنائي دائم وغير قابل للإلغاء، تمَّ منح «منظمة الدولة الصهيونية» *إذناً بإلباس الأعضاء التابعين لتنظيمها* (شبيبة هرتسل *القومية*) و «بريت هاشومريم» الزيّ الخاص بهم داخل قاعات اجتماعاتهم، وامتياز الزيّ الموحد، لم يمنحه النازيون لأي تنظيم غير قومي ألماني متواجد في المانيا»[٦٨]. ويذكر، أن «شبيبة هرتسل القومية» و «بريت هاشومريم»، انبثقتا عن منظمات الشبيبة التحريفية (أتباع جابوتنسكي). وعن نشاطهما وبقية التنظيمات الصهيونية، ورد في التعميم الموجه إلى البوليس السياسي البافاري بتاريخ ٢٨/١/ ١٩٣٥ ما يلي: «يتمثل نشاط الشبيبة اليهودية ذات التوجه الصهيوني، في تعليم اليهود الزراعة والحرف اليدوية، قبل هجرتهم إلى فلسطين، وهذا النشاط يتطابق مع مفاهيم وتطلعات القوميين الاشتراكيين الالمان (النازيين) في قيادة الدولة»[٦٩].

وفي نفس العام، (أي عام ١٩٣٥)، كتب هايدريخ يقول: «علينا أن نميّز بين صنفين من اليهود: الصهاينة، والمناصرين للاندماج. أما الصهاينة فيعتنقون مفهوماً عرقياً بحتاً؛ وهم بهجرتهم إلى فلسطين سيسهمون في بناء الدولة اليهودية... إننا نمحضهم أطيب عواطفنا وأقوى تأييدنا»[٧٠].

وعلى هذا الأساس، توطد موقع الصهاينة. ويشير الباحث روجيه غارودي بقوله: «فلقد سُمح للمنظمة الصهيونية في المانيا بفتح مراكز للإعداد المهني والزراعي للمرشحين للهجرة، والراغبين في أن يوطئوا أنفسهم على حياة جديدة في الشرق الأوسط. ونظمت لهؤلاء دورات في اللغة العبرية في مدن عديدة، وسمح وزير الداخلية الالماني لوفد من الصهاينة الالمان بالاشتراك في المؤتمر الصهيوني التاسع عشر»[٧١].



الفصل السادس

أدولف آيخمان والصهيونية

برز أدولف آيخمان على مسرح السياسة النازية، كأحد كبار مسؤولي جهاز الأمن، ومن أهم مساعدي هتلر في تنفيذ ما سمّي «بالحل النهائي للمسألة اليهودية». ومن خلال المهمة التي أسندت إليه في القسم الخاص بهذه القضية، والدور الذي لعبه في تأمين هجرة الآلاف من اليهود الالمان إلى فلسطين، فقد احتل مكانة محترمة في نظر الباحثين الصهيونيَّين جون ودايفيد كيمحي، حيث اعتبراه بأنه «اشترك في وضع حجر الأساس الذي قامت عليه بعد ذلك (دولة إسرائيل)»(٧٢).

هذا، وفي الفترة الواقعة بين ٢٦ شباط/ فبراير سنة ١٩٣٧، و ٢ آذار/ مارس من العام نفسه، زار قائد مركز الاستخبارات اليهودية التابع لقوات الهاغاناه، فايفل بولكس، برلين. وقد تمت هذه الزيارة بناء على تزكية مندوب هيئة الاستخبارات الالمانية في فلسطين، الدكتور رايخارت؛ والتقى خلالها بأدولف آيخمان وهاجن، مسؤول القسم (١١ ـ ١١٢)، واتفقوا على استمرار هجرة اليهود من المانيا إلى فلسطين، وتزويد الهاغاناه بالأسلحة. والواقع، أن بولكس، كان ذا أهمية بالغة بالنسبة للصهيونية، وقد أدرك آيخمان هذه الأهمية، وحاول تجييرها

لصالح الجستابو، وقد نجح في ذلك ـ على ما يبدو ـ.

فمن خلال هذا الاتصال، أكد آيخمان أن بولكس على اطلاع بكل ما يجري في الأوساط اليهودية العالمية، وبناء على هذ المعطيات، تبلورت خطة لدى الجستابو، تستهدف كسب بولكس للعمل لصالح جهاز الأمن الالماني، وذلك من خلال اعتماده كضابط اتصال دائم لهذا الجهاز. ومما جاء في شهادة آيخمان عنه، في معرض سرد قصير لحياة بولكس، ملاحظة مهمة تقول: «أنه، (أي بولكس)، يعمل الآن في مركز قيادي لجهاز الاستخبارات اليهودية. وحسب أقواله، فإنه تولى أثناء الانتفاضة العربية عام ١٩٣٦، القيادة العامة لجهاز (الدفاع الذاتي) ليهود فلسطين»[٧٣]. ويضيف التقرير عن المفاوضات مع المندوب الصهيوني، الذي قدّمه هاجن إلى رئيسه المباشر «فرانتس سيكس» المسؤول في القوات الخاصة ورئيس الدائرة الثانية في مصلحة الأمن الالمانية، أن بولكس أعرب عن الاستعداد لتقديم الخدمات إلى المانيا في شكل تسليم معلومات إذا كانت لا تناقض أهدافه السياسية. وإلى ذلك، تعهد بمساندة مصالح السياسة الخارجية الالمانية في الشرق الأوسط مساندة نشيطة»[٧٤]. وبما أن الصهاينة كانوا يعرفون جيداً أن اليهود الالمان الساعين لمغادرة المانيا لم يكونوا يفكرون البتّة في الانتقال إلى فلسطين، فقد طلب بولكس، باسم الهاغاناه، العون من مصلحة الأمن الالمانية. وصاغ القسم (١١ ـ ١١٢) بموافقة هيملر التزاماته في هذه المسألة أمام الصهاينة على النحو التالي: «ان الجالية اليهودية في المانيا سوف تتعرض للضغط بحيث يتعهد اليهود المهاجرون من المانيا بالذهاب إلى فلسطين فقط وليس إلى أي بلد آخر. وتتفق هذه التدابير تماماً والمصالح الالمانية. ويقوم الجستابو بإعداد الإجراءات لتنفيذها»[٧٥].

ويضيف آيخمان في تقريره حول بولكس، فيقول: «أن من الواضح، أن بولكس، مستعد لتزويدنا بالمعلومات التجسسية الهامة، مقابل خدمات من جانبنا. . . وقد عرض على جهاز الاستخبارات الالمانية معلومات تجسسية فعلاً، من مصادر جهاز الاستخبارات الصهيوني»[٧٦].

من خلال هذه الوقائع، يبدو أن فايفل بولكس، زار برلين، والتقى بآيخمان ورفاقه النازيين، بناء على دعوة رسمية وجهت إليه، بناء على تزكية الدكتور رايخارت ونصائحه. وتمشياً مع المعاملة بالمثل، فقد أتت دعوة بولكس باسم الهاغاناه، إلى آيخمان لزيارة فلسطين، حيث لبّى هذه الدعوة في أواخر عام ١٩٣٧. وقد أثنى مدير شرطة الأمن النازية، هايدريخ، على رحلة آيخمان هذه، حيث جاء في تقرير حولها يقول: «لقد وصل آيخمان وهاجن إلى حيفا، واستقبلهما ضابط الأمن رايخارت التابع لجهاز الأمن الالماني هناك. لكن الانتفاضة الفلسطينية حالت، آنذاك، دون مقابلتهم لبولكس، مما اضطرهم لمتابعة السفر إلى القاهرة، حيث لحق بهم بولكس، وجرت المقابلة هناك بتاريخ ١١/١٠/١٩٣٧. ومن ضمن المعلومات التي قدمها بولكس في هذه المقابلة لآيخمان، ورد ما يلي: «ان مؤتمر العالم الإسلامي المسجّل رسمياً في المانيا، والـذي يتخذ من برلين مركزاً له، يخضـع لزعامة القائدين العربيين الأميريـن شكيب وعادل أرسلان، المؤيدين للسوفيات واللذين يكنّان المشاعر العميقة لهم»[٧٧].

تمرّس آيخمان بهذا العمل، وأصبحت خبرته في عملية تهجير اليهود الالمان إلى فلسطين، تفوق خبرة الآخرين من قادة الحزب النازي، فضلاً عن الوفاء بالتزاماته التنفيذية لقادة الصهيونية بصدد هذه المسألة، إلى الحدّ الذي بلغ الأمر فيه مستحيلاً على بعض قادة الصهاينة نكران هذا الفضل وهذا الوفاء، مما دفع بمؤلّفي كتاب «الدروب السريّة» الصهيونيَّين جون ودايفيد كيمحي (والذي كتب له المقدمة دايفيد بن غوريون نفسه) للاعتراف بوفاء آيخمان هذا[٧٨]. ويؤكد المؤلفان أنه: ذات يوم من أيام الصيف الجميلة الخادعة من عام ١٩٣٨ كان شاب أقرب إلى الطول، في أواخر أعوامه العشرين، يفشخ بخطوة واثقة ثابتة، عبر شارع برلين متجهاً إلى مبنى قيادة الجستابو الرهيب. كان قد أتى من بعيد، قاطعاً كل الطرق من فلسطين... فالتقى فيما بعد بـ«المشرف على المسألة اليهودية» ـ أدولف آيخمان ـ. وكان هذا الشاب هو بارجلعاد، المسؤول عن ٤٠٠ شخص في

مستوطنة «كفار جلعادي» الطائفية الواقعة عند أعلى نقطة على الحدود السورية مع فلسطين. . .

كان في مهمة خاصة. وعمله كان هو ما تريده المانيا النازية ـ على حد قول جون ودايفيد كيمحي ـ. كان هدفه تنظيم هجرة اليهود الالمان إلى فلسطين. وبمساعدة الزعماء النازيين فقط كان من الممكن تنفيذ هذا المشروع على نطاق واسع. . .

وما أن وصل بارجلعاد إلى المكاتب الصهيونية حتى أخبره المسؤولون المتحمسون بأن جواب الجستابو بانتظاره: أنه يستطيع البقاء. وبوسعه أن يبدأ العمل على الفور. وبوسعه حتى أن ينتقي الطلائعيين اليهود الصغار الذين أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال.

لن يكون بحاجة لأن يجتاز الشريط الأحمر اللا متناهي للطرق الرسمية. بوسعه أن ينشىء معسكرات تدريب خاصة للمهاجرين المنتقين الذين سيقومون بالهروب اللا شرعي إلى فلسطين من خلال الحصار البريطاني. . .

اكتشف بارجلعاد ـ كزملائه في برلين ـ أن الطريق الوحيد لهجرة واسعة النطاق من النمسا يمر عبر قيادة الجستابو ومكتب (الصاعقة) للشؤون اليهودية، الذي صودر من أجله قصر البارون روتشيلد الفخم. وهناك كان المسؤول عن «المكتب المركزي للهجرة اليهودية» النقيب آيخمان، الذي استقبل بارجلعاد بأدب. . أوضح بارجلعاد أنه يريد إذناً بإقامة مخيمات تدريب للطلائع ليدرب الشباب على العمل في فلسطين، وليرتب أمر هجرتهم بأسرع ما تسمح الظروف. واستجوبه آيخمان بانتباه. . . وأوضح بارجلعاد أن المحترفين الصهاينة أخذوا بالدرجة الأولى أولئك اليهود الذين استطاعوا أن يدفعوا التكاليف الباهظة للانتقال اللا شرعي، في حين أن منظمته كانت مهتمة بالشباب المهيئين لأن يصبحوا طلائعيين، ومعظمهم لا يملكون أسباباً للعيش. وهو يريد عوناً مالياً من الجستابو. كل ما طلبه هو أن لا يعرقل عمله. . . كان آيخمان يصغي بانتباه لكلام بارجلعاد،

واهتم اهتماماً فائقاً بدراسة اقتراحه. وبعد أن اتصل ببرلين، استدعى بعد اسبوعين «بارجلعاد» ثانية إلى قصر روتشيلد، وأخبره أيخمان أنه سيساعد على تموين المزارع وتقديم التسهيلات لإقامة مراكز التدريب للمهاجرين المرتقبين، ولكن عملية النقل الفعلية يجب أن تترك للمحترفين وللصهاينة المنشقين و «للمشروع الخاص».

وبالفعل، فقد أوفى آيخمان بوعده فيما يتعلق بتسهيلات التدريب، ولقد قدّم المزارع والمعدات الزراعية. وفي إحدي المرات طرد مجموعة من الراهبات من أحد الأديرة ليؤمن مزرعة تدريب لليهود الشباب. وحتى نهاية عام ١٩٣٨، كان حوالي ألف شاب يهودي يتلقون التدريب في هذه المعسكرات التي قدّمها النازيون[٧٩].

● لم يقتصر عمل بارجلعاد ـ حسب رأي كيمحي ـ على برلين وفيينا (في النمسا) فقط، بل لعب دوراً بارزاً أيضاً في بوخارست (رومانيا) من خلال «منظمة الصليب الأحمر الدولي» التي تحولت بفضله إلى فرع لجهاز (المخابرات الصهيونية)، يتمتع بكل امتيازات الصليب الأحمر. لكن غطاء الصليب الأحمر، يجب أن يستخدم فقط ـ تبعاً لأوامر بارجلعاد ـ لإنقاذ اليهود من جنوب شرقي أوروبا وتمكينهم من الوصول إلى مرافىء انتقالهم إلى فلسطين[٨٠].

● هكذا، وعلى ضوء هذه العلاقة بين النازية والصهيونية، سافر في آذار/ مارس ١٩٣٩ من برلين، أول فوج من الشبان اليهود الالمان بناء على اتفاق آيخمان ـ بارجلعاد، وأعطاهم النازيون قطاراً خاصاً وجمعوهم فيه إلى فيينا، حيث انضم إليهم فوج آخر تحت إشراف آيخمان شخصياً... حتى وصلوا إلى شواطىء فلسطين... وهبطوها... وتسللوا إلى المستعمرات اليهودية المتفرقة[٨١]. ولم يكتف النازون فقط بتأمين القطارات لنقل المهاجرين اليهود الالمان بل، وكانت الشرطة النازية تقوم بحراستها أيضاً، لكي تضمن السلطات الالمانية سلامة «البضاعة». وقد عبّر الصهيوني «ايغون ردليغ» في مذكراته يوم ٢٠ كانون الثاني/

يناير سنة ١٩٤٣ قائلاً: «ينقلونهم (اليهود) كأنما ينقلون الماشية أو كما ينقلون القطعان ويسوقونها. وسواقو هذه القطعان هم أيضاً غنم، انهم هم أيضاً يهود ويضطهدون يهوداً»[٨٢].

● وبغية تسريع العمل بالهجرة اليهودية من المانيا إلى فلسطين، وزيادة عدد المهاجرين، لا يستبعد أن تكون الحركة الصهيونية هي التي دبرت حادثة اغتيال الديبلوماسي الالماني «فون رات» من قبل أحد اليهود في باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٣٨، بهدف استفزاز السلطات النازية.

وإثر عملية الاغتيال هذه، قامت قوات الحكم النازي في المانيا، بحملات اعتقال وإرهاب وقتل لليهود، ليلة الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، المعروفة «بليلة الكريستال»[٨٣] رمز مذبحة اليهود. وهذا ما دفع بالحركة الصهيونية إلى إرسال مندوبين لها إلى برلين هما «بينو حنبرج، وموشي أفرباخ»[٨٤] بهدف التعجيل بتنفيذ البرنامج الصهيوني لنقل اليهود الراغبين بالاستيطان في فلسطين.

● ولعلّ من أبرز الاتفاقات التي أبرمت بين النازية والصهيونية أيضاً، عن طريق أدولف آيخمان، كان الاتفاق الذي وقّعه رودولف كاستنير، نائب رئيس المنظمة الصهيونية، ورئيس عصبة إنقاذ يهود بودابست. في هذا الإطار، ذكرت الباحثة «حنّة آرندت» تقول: «لقد تفاوض آيخمان مع كاستنير عند اعتقال يهود هنغاريا. واتفق الرجلان على أن يسمح آيخمان لبعض آلاف من اليهود بالهجرة إلى فلسطين بطريق غير شرعي (وكانت قطاراتهم تحرسها فعلاً الشرطة الالمانية). يقابل ذلك، أن على كاستنير أن يعمل على إحلال الهدوء والنظام في تلك المعسكرات التي كان يساق منها مئات الألوف من اليهود إلى محارق أوشفيتز النازية. أما الآلاف القليلة التي أعفيت من الموت والوارد ذكرها في الاتفاق، فكانوا من اليهود البارزين وأعضاء منظمات الشبيبة الصهيونية، أو كما يصفهم آيخمان «أفضل عتاد بيولوجي».... ومعنى ذلك، أن الأساس في الاتفاق بين

كاستنير والنازيين هو التضحية بحياة آلاف اليهود بغية إنقاذ (نخبة) منهم؛ بينما كان بالإمكان أن يهرب ألوف اليهود وغيرهم عبر الحدود الرومانية لو أن قادة (لجنة الإنقاذ) قاموا بواجبهم»[٨٥].

على هذا الأساس، يبدو «أيغون ردليغ» محقاً في مذكراته عندما يشبههم بالماشية والقطعان، ويشبّه سواقي هذه القطعان بالغنم أيضاً، باعتبار أن يهوداً يضطهدون ويبيدون يهوداً آخرين. ومن هنا كذلك، انبرت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية في عددها بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٤، لتدين زعماء «الوكالة اليهودية» بالصمت[٨٦]. وبدوره، صرّح حاييم لاندو في «الكنيست الإسرائيلي» عام ١٩٦٦ بقوله: «إن الوكالة اليهودية كانت تعرف أنباء الإبادة عام ١٩٤٢، والحق أنها لم تصمت فحسب، بل أسكتت أولئك الذين كانوا يعرفون»[٨٧]. والأغرب من ذلك، وبعد أن وصف القاضي بنيامين هاليفي في محاكمة آيخمان الدكتور كاستنير بأنه قد «باع نفسه للشيطان»[٨٨]، فقد جاءت تبرئة كاستنير من قبل المحكمة الإسرائيلية العليا وأعيد إليه اعتباره، كدليل ثابت على خدمته للصهيونية و «إسرائيل».

والجدير بالذكر، أن رودولف كاستنير زار المانيا عدة مرات، وأجرى اتصالات مع ممثلي «اللجنة الأميركية اليهودية المشتركة»، ومع ممثلي الوكالة اليهودية. وتطوع في «محكمة نورمبرغ» للشهادة لصالح الضابط النازي بنيجر بدافع شخصي، وبسماح من الوكالة اليهودية[٨٩]، مقابل الحصول على نصف الأموال التي جمعها بنيجر من اليهود لتقديمها إلى حزب المباي[٩٠]. وعندما عاد إلى الكيان الصهيوني شغل منصباً في حكومتها، ورئيساً لتحرير جريدة «المباي» الأسبوعية باللغة الهنغارية[٩١]، وقدّم إلى المحاكمة بتهمة التعاون مع النازية، وأدين في المحاكمة ولكنه اغتيل من قبل المخابرات الإسرائيلية في آذار/ مارس ١٩٥٧، خوفاً من كشفه المزيد من المعلومات. ولقد برّأت المحكمة العليا الإسرائيلية ساحته من كل التهم وأعيد إليه اعتباره في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨[٩٢].

● ومما يذكر أيضاً، أن إسحق شامير وابراهام شتيرن، كانا من أبرز القادة الصهاينة الذين أقاموا علاقات مع النازية. وقد «بدأت الاتصالات الأولى مع الحكومات الفاشية بالقنصل الإيطالي في القدس، ولكنها لم تثمر... حينئذ توجهت عصابة شتيرن على الفور إلى المانيا النازية. وكان أول رسول لها هو الذي بعث به إسحق شامير إلى فون هنتغ رئيس المخابرات السريّة النازية في دمشق. وكان اللقاء الثاني بإشراف «ناتان يلين مور»[٩٣].

وفي التاسع عشر من آب/ أغسطس عام ١٩٨٣، نشر اليعازر هاليفي النقابي المعروف في حزب العمل الإسرائيلي مقالة يكشف فيها عن وجود وثيقة موقعة من إسحق شامير وابراهام شتيرن كانت قد سلّمت إلى السفارة الالمانية في أنقرة، بينما كانت الحرب في أوروبا على أشدّها، وقوات المارشال رومل على أرض مصر، وإبادات اليهود لا تزال مستفحلة... جاء في الوثيقة: «نحن متماثلون في وجهات النظر... فلماذا لا نتعاون؟»[٩٤].

ولعلّ سميح القاسم، الشاعر والمناضل الفلسطيني الشهير، يعطي صورة واضحة عن مثل هذه الاتصالات، استناداً إلى شهادة الكاتب اليهودي حبيب كنعان، وهي عبارة عن سلسلة مقالات نشرت في مطلع عام ١٩٧٠ في صحيفة «هاآرتس» الصهيونية. وقد أعطى سميح القاسم عنواناً لهذه الاتصالات هو «دولة يهودية برعاية هتلر وموسوليني؟»[٩٥].

يحدد القاسم في هذا المقال بالأسماء والتواريخ، كيفية العلاقة والاتصالات مع النازية من قبل ابراهام شتيرن، وناتان يلين مور، أحد قادة منظمة «ليحي» (لوحمي حيروت يسرائيل) أي (المحاربون لحرية إسرائيل)، والكثير من الوثائق المتعلقة بهذه العلاقة، محفوظ في معهد جبوتنسكي في تل أبيب. ويوضح سميح القاسم، كيفية تكليف شتيرن لمور بالاتصال مع دول المحور، وبالتالي اعتقال مور من قبل البريطانيين في «باب الهوا» على مقربة من حلب، ثم اغتيال إبراهام شتيرن برصاص أحد ضباط الشرطة البريطانيين أثناء اختبائه في غرفة صغيرة على أحد سطوح تل أبيب...

إضافة لذلك، فإن «النص الكامل للوثيقة المقدمة من فريق شتيرن إلى الحكم النازي في المانيا»[٩٦]، يحدد الخطوط الأساسية لاقتراح التنظيم العسكري القومي في فلسطين (هأرغون هتسفائي هليئومي)، حول حل القضية اليهودية في أوروبا، وحول الاشتراك الفعلي للتنظيم العسكري القومي في الحرب إلى جانب المانيا.

هذا بالإضافة إلى اللقاء الذي تمّ بين مفوض «كاناريس» اللواء البحري «مارفيتس» الذي جاء خصيصاً من برلين إلى استنبول في كانون الثاني / يناير ١٩٤١، وقادة منظمة «الأرغون».

وانطلاقاً من المكانة التي احتلها آيخمان، والدور الذي لعبه في «الحل النهائي للمسألة اليهودية» فقد أصبح على صعيد الدعاية الصهيونية بمثابة العدو رقم (١) لليهود، في الوقت الذي كان ينفذ فيه أوامر الفوهرر من جهة، والاتفاقات مع الصهيونية من جهة ثانية.

وعندما علمت الاستخبارات الإسرائيلية ـ وأعلمت بدورها بن غوريون ـ بأن آيخمان لم يمت، وهو لا يزال حياً يعيش في الأرجنتين، عملت جهدها لاختطافه ونقله إلى الكيان الصهيوني. وقد نجح رئيس «الموساد» أيسر هرئيل، بأمر من سيده بن غوريون، في اختطافه سنة ١٩٦٠، حيث تم إعدامه في ٣١ أيار/ مايو سنة ١٩٦٢ إثر محاكمة عاصفة، أحدثت ضجة كبرى في العالم، من جراء المعلومات الدقيقة التي سرّبها آيخمان، وعجلت في إعدامه[٩٧].

والواقع، أن وراء عملية اختطاف أدولف آيخمان من الأرجنتين ونقله للمحاكمة في دولة الاحتلال الصهيوني، لغز كبير؛ إذ أن دايفيد بن غوريون نفسه، الذي أعطى أمره للقبض على آيخمان، كان من المتعاونين مع النازية، وقد كان ممثله في برلين ليفي أشكول، وهذا يعني أن له ضلعاً كبيراً في تصفية أبناء جلدته في المانيا. لذلك كانت عملية إعدام آيخمان ضرورة ملحة لبن غوريون، نظراً للمعلومات والحقائق التي يملكها هذا المسؤول النازي. وبالتالي لم تكن عملية الإعدام إعداماً لشخص، بقدر ما كانت عملية إعدام للحقائق والوقائع والاثباتات

التي كانت بحوزته، وكلفته أن يدفع حياته ثمناً لها. لقد كان إعدامه ضرورياً من أجل إعدام الحقائق، وليس لأنه اضطهد اليهود.

والجدير بالذكر، أن دايفيد بن غوريون هو نفسه الذي قدّم لكتاب «الدروب السريّة» لجون ودايفيد كيمحي، والذي يتكلم بالأسماء والتواريخ والوقائع عن تعاون النازية والصهيونية. وقد نشر الكتاب عام ١٩٥٤، في وقت كان الصهيونيون وبن غوريون بالذات يعتقدون أن آيخمان قد مات. ولكن عندما عرفوا أنه لا يزال حياً، فكان لا بد لهم من قتله والتخلص منه، لقتل ما يختزنه من معلومات بصدد هذه العلاقة، تهدد وجودهم على رأس السلطة من ناحية، وتظهرهم أمام الرأي العام العالمي ـ ومن بينه اليهود ـ بمظهر الجلادين والسفاحين والقتلة ضد اليهود أنفسهم. بمعنى أن بقاء آيخمان حياً هو بقاء المعلومات التي يملكها حيّة، وبمثابة «القنبلة الموقوتة» المرجح انفجارها في أية لحظة، والتي ستقضي على المرتبطين بها. والقضاء على آيخمان يعني القضاء على «القنبلة الموقوتة»، وبالتالي إبقاء بن غوريون وزبانيته أحياء. وهكذا كان. فبدلاً من أن تحاكم قيادات الصهيونية بتهمة التآمر ضد اليهود، «وجدنا إسرائيل تعاملهم معاملة الأبطال، وتكرمهم تكريم الرجال الخالدين، وتتهم كل من يتحدث عن جرائمهم بـ «اللا سامية» حتى ولو كان يهودياً»[٩٨].

● هذا، وفي خطاب له في أوائل عام ١٩٣٩، بثّته الإذاعة الالمانية، ونشرته الصحف وجميع وسائل الإعلام والدعاية النازية، قال هتلر: «إذا أرادت اليهودية سواء داخل أوروبا أو خارجها، العمل على إشعال فتيل حرب عالمية جديدة، فلن تكون النتيجة «بلشفة» الكرة الأرضية لتنتصر اليهودية، وإنما محو العنصر اليهودي من أوروبا»[٩٩].

فالكثيرون من الناس يفسّرون هذا الكلام على أنه معاداة فاضحة لليهود من قبل هتلر والنازية... بينما يفهم من خلال ذلك أيضاً، أن هتلر، وبناء على اتفاقات مسبقة، كان يحضّر، بمساعدة الصهيونيين، لنشوب الحرب العالمية

الثانية. وكأنه بكلامه هذا يبشّر هؤلاء الصهاينة بقرب تحقيق حلمهم في قيام «وطن قومي» لهم في فلسطين، بعد «محوهم» من أوروبا وتجميعهم هناك. وكيف لا يكون ذلك ممكناً وهو الذي حسم بأوامره الخلاف الذي كان قائماً بين المسؤولين النازيين في وزارتي الخارجية والاقتصاد، والمسؤولين والديبلوماسيين غير النازيين، مؤكداً ضرورة تهجير يهود المانيا إلى فلسطين، وإلى فلسطين فقط؟.

وبالفعل، راهن الصهاينة ـ ونجحوا في رهانهم ـ على هتلر والنازية في تسريع الأحداث، لاعتقادهم أنه سواء نجح هتلر وانتصرت المانيا في الحرب أم لم تنتصر، فإن الصهيونية هي الرابحة في النتيجة، لأن هذه النتيجة ستتمثل بقيام دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين. فإذا انتصر هتلر فإنه سيجعل من المانيا مركزاً قيادياً أولياً في النظام العالمي الرأسمالي، (هو نفس المركز الذي تحتله اليوم الولايات المتحدة الأميركية) كما ستصبح برلين بمثابة المركز العالمي الأول (وليس واشنطن) متطلعاً إلى عملية توحيد أوروبا بقيادة برلين. وبهذه الحالة ستكون الحركة الصهيونية تابعة له، حيث سيعمد إلى قيام دولة الاحتلال الصهيوني كقاعدة المانية متقدمة في المنطقة، وسيكون «حزب حيروت» هو الذي سيحكم «إسرائيل» منذ تأسيسها بقيادة أمثال جابوتنسكي ومناحيم بيغن، باعتباره حزباً فاشياً مماثلاً للحزب النازي، وتربطه به اتفاقات وعلاقات تعاون متينة.

أما إذا هزم هتلر، فإن الدولة الصهيونية ستقام أيضاً على أنقاض النازية وخبرتها وتجربتها، وذلك بمساعدة أعداء المانيا الذين كانوا ينافسونها في كسب ودّ الصهاينة تحقيقاً للمصلحة الاستعمارية من منظار مختلف.

وهكذا كان من أولى نتائج الحرب العالمية الثانية وأهمها، قيام «الدولة الصهيونية» في فلسطين، ويعتبر الصهاينة من أكثر المستفيدين من هذه الحرب ربحاً. فهم، لم يكن يهمّهم من سينتصر، بقدر ما كان يهمّهم أن مشروعهم سيتحقق عبر هذا المنتصر من العدوّين، ولو كانوا على اتفاق مع المهزوم أيضاً، باعتبارهم كانوا يقيمون علاقات متينة ومماثلة مع دول الحلفاء، في الوقت نفسه؛

وهذا يعني أن تحقيق مشروعهم كان مضموناً من الجانبين، وهكذا كان.

فضلاً عن ذلك، ومن خلال ممارسات هتلر والنازية ـ المتفق عليها مع الصهاينة ـ مثّلت المانيا وأوروبا جحيماً بالنسبة لليهود، فلم يعد أمامهم إلا الهرب من هذا الجحيم. وبما أن هتلر كان قد أوصى بأن تكون فلسطين هي ـ فقط ـ هدف الهجرة اليهودية، فكان إذن لا بدّ من الهجرة والتهجير إليها.

ومن الغرابة أيضاً، أنه في مطلع شهر أيار/ مايو سنة ١٩٤٤، اجتمع أدولف آيخمان بـ «يوبيل براند» أحد القادة الصهاينة في المجر، وعرض عليه التالي: إذا أمّن الصهاينة للألمان عشرة آلاف سيارة شحن فإنهم بالمقابل سيبعثون إلى فلسطين بدفعة واحدة من اليهود الموجودين في معسكرات الاعتقال في المانيا. وعلى أثر المحادثات سافر براند فوراً إلى استانبول حيث أبلغ ممثلي الوكالة اليهودية العاملين هناك بعرض آيخمان، ووافق القادة الصهاينة وعلى رأسهم حاييم وايزمن زعيم الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية ـ تذرّعاً بوضعهم البائس ـ على تقديم عشرة آلاف سيارة شحن للالمان في الجبهة الشرقية. انها الصفقة الرهيبة... وبعبارة أخرى «بضائع مقابل دم ودم مقابل بضائع»[(١٠٠)] ـ فالسيارات تلك التي كان الالمان بحاجة إليها حاجة الجائع لقطعة خبز، كان من المحتمل أن تمد أمد الحرب العالمية الثانية بضعة أيام على أكثر تحديد. ولكن كان على الكثير من المناضلين ضد الفاشية والنازية وبينهم روس وفرنسيون وانجليز وأميركان وجنود من قوميات وأمم أخرى (وكان بينهم يهود) كان عليهم أن يدفعوا حياتهم ثمناً لذلك.

ولقد طلبت المنظمة الصهيونية العالمية من ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني آنذاك المساعدة والمساندة في تنظيم قضية سيارات الشحن تلك، إلا أن ذلك كان يعني الضرب بعرض الحائط بالاتفاقيات المعقودة بين الحلفاء. فتهريب عشرة آلاف سيارة شحن إلى خطوط الالمان لم يكن أمراً سهلاً يمكن تنفيذه ببساطة دون لفت الأنظار، ولذلك رفض تشرشل تنفيذ هذا الطلب بقلب حزين وبعد مماطلة طويلة[(١٠١)]

● ومما يذكر، أن الشخصية الصهيونية البارزة الدكتور نوسينغ هو بالذات الذي دافع في عهد القيصر الالماني عن المشروع لحل المسألة اليهودية بتهجير اليهود إلى الامبراطورية العثمانية، وبالتحديد إلى فلسطين. وهو الذي انضم بنشاط في المانيا الهتلرية إلى العمل في مكتب برلين، وساهم سوياً مع النازيين في إعداد خطة لإبادة اليهود الالمان المسنّين والمعدمين. وتهجير الصهاينة الأثرياء والقادرين على العمل وحمل السلاح إلى فلسطين(١٠٢).

وطبيعي، أن الدكتور نوسينغ لم يكن الوحيد بين الصهاينة الذين خدموا النازية أكثر من بعض النازيين بالذات. إذ كان هناك العديد من الشخصيات التي تبوأت مناصب عليا في الحياة اليهودية في مناطق الاحتلال النازية، سواء في قيادة المجالس أو في لجان الإنقاذ اليهودية، وكانوا مسؤولين عن عدة «غيتوات» مثل غيتو (لودز) في بولندا، وغيتو (فيلنو)، وغيتو (وارسو) والمجر. ويأتي في طليعة هذه الشخصيات «المتواطئة» مع النازيين: رمكوفسكي في غيتو «لودز»، وقد وصفته صحيفة «فيكر» السرّية بالملك غير المتوّج وبأنه صنيعة الالمان(١٠٣).

وجاكوب جينز في غيتو «فيلنو»، وقد أجمعت كافة المصادر على أنه، ما من زعيم آخر من زعماء الغيتوات، ذهب إلى الحد الذي ذهب إليه جينز في خدمة النازيين، وكان من أنصار جابوتنسكي ومن المتحمسين لأفكاره، وعضواً في منظمة «الأرغون» وقتل العديد من الضحايا(١٠٤).

وموسى ميرين الذي تطوع لخدمة النازيين باعتباره المسؤول الرئيسي لمجلس الكبار في سوسنوفيك بالإضافة إلى شغله منصب قائد الشرطة في الغيتو، وقد نصّت الخطة النازية في سوسنوفيك على أن المصير الشخصي لكل يهودي، حياة كانت أو موتاً، سيترك لقرارات مجلس الكبار(١٠٥).

ومجمل القول، أنه كان هناك تصميم على إخلاء أواسط أوروبا من اليهود، كتبرير للخلاص من الجحيم الأوروبي، وكانت بالفعل حركة منظمة في هذا الإطار، أشرف على تنظيمها إلى حد كبير عملاء الجستابو، بالتعاون مع قادة

الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، ولم يكن الهدف سوى فلسطين فقط.

وقد وصف صحفي أمريكي عملية نقل المهاجرين اليهود عبر الدانوب، فكتب يقول: «... كان اليهود يجمعون عندما يكون أصحاب السفن النهرية بحاجة إلى الركاب، ويهدّدون بالاعتقال إلا إذا غادروا المانيا؛ وكان اليهود يصرخون إلى أين سنمضي؟ فيردّ عليهم رجال الجستابو: إلى فلسطين»[١٠٦].

وبالإضافة إلى الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية فقد كان للمؤتمرات والمؤسسات الأخرى والصحافة الصهيونية دورها في دعم الحكم النازي وبالعكس.

الفصل السابع

خدمة اليهود في الجيش النازي الهتلري(١٠٧)

قد يستغرب الكثيرون من الناس في مختلف بقاع الأرض كيف أن آلافاً من اليهود خدموا في الجيش النازي حتى النهاية، طوعياً، وعن قناعة، وبمعرفة هتلر، مع العلم أن البعض منهم وصل إلى مراتب عسكرية عليا وحصل على أرفع الأوسمة وهو وسام «صليب الفارس». فضلاً عن عصبة يهودية كانت في المانيا هي «عصبة الرايخ لجنود الجبهة من اليهود».

هذا، وقد نشرت صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية صور كبار الضباط اليهود في الجيش الالماني النازي في تحقيق عن الموضوع بتاريخ ٢/١٢/١٩٩٦. وفي مقابلة مع الباحث الأميركي براين ريغ (الأستاذ في جامعة كامبردج الأميركية) أجرتها مجلة «داي زايت» الالمانية في ٢/٤/١٩٩٧، قال هذا الباحث أن هتلر سمح شخصياً لما لا يقلّ عن ٧٧ ضابطاً من أصول يهودية بالانخراط في معارك الحرب العالمية الثانية، وكان من بينهم ٢٥ ضابطاً برتبة جنرال. كما أن الباحث براين ريغ يقول بأنه جمع ثلاثين ألف وثيقة، ووجد أسماء ١٢٠٠ شخصاً يهودياً عسكرياً في الجيش الالماني النازي، وقابل ٣٠٠ من هؤلاء أو من أقربائهم، ويضيف قائلاً: أن آلافاً من اليهود خدموا في الجيش النازي.

ولكن، لماذا اهتم براين ريغ بهذه القضية اعتباراً من عام ١٩٩٢؟ السبب هو أن ريغ ذهب إلى المانيا للبحث عن أصوله اليهودية، فقد أخبرته عائلته البروتستانتية أنها من أصول يهودية المانية، فانتابته رغبة ملحّة في معرفة هذه الأصول، وسافر إلى المانيا ليعثر بعد بحث طويل على اسم والدة جدّته في سجل مدينة لايبزغ، وليجد ضمن تفاصيل الحالة الشخصية كلمة «يهودية» إشارة إلى دينها، ثم ليتبيّن له أن والد جدّه الذي هاجر من المانيا إلى الولايات المتحدة الأميركية هو الذي تحوّل إلى المسيحية البروتستانتية. ولقد اكتشف ريغ أن أقرباءه الذين بقوا في المانيا ظلوا على ديانتهم اليهودية، وأن البعض منهم قتله النازيون، والبعض الآخر خدم في الجيش النازي.

من هذا المنطلق نتساءل: ما معنى ذلك؟ وماذا يترتّب على هذا الاكتشاف؟

إن أول ما يسترعي انتباهنا في هذا الإطار، موضوع العودة إلى الإشاعة الصهيونية حول غرف الغاز النازية وإبادة الجنس اليهودي (المعروفة بـ «الهولوكوست» ـ المحرقة). ذلك لأن خدمة الآلاف من اليهود في الجيش النازي ـ ومن بينهم ضباط قادة حائزون على أرفع الأوسمة الالمانية ـ فضلاً عن «ملايين» اليهود الذين نجوا بأعجوبة (!!!) من عملية الإبادة هذه، توضح بما لا يقبل الشك أن الحركة الصهيونية التي برعت في فنّ الدعاية والإعلام، وتلفيق الأكاذيب، استفادت من الدعاية النازية أيضاً وجيّرتها لمصلحتها، تماماً كما استفادت من بعض الأساليب الهتلرية في الدعاية، وطبّقتها ميدانياً، وأحرزت تفوّقاً فيها على النازية، ومن بينها مثلاً مقولة هتلر: «إكذب ثم إكذب ثم إكذب، يصدّقك الناس». ولم تكن مسألة الهولوكوست هذه سوى إحدى الأكاذيب التي روّجتها الصهيونية على طريق إقامة كيانها الاستيطاني العدواني العنصري في فلسطين؛ بل إننا نستطيع القول بأن هذه الأكذوبة هي أشهر أكاذيب القرن العشرين وأكبرها. . . .

والواقع، أن اكتشاف الباحث الأميركي (اليهودي الأصل) في جامعة كامبردج

براين ريغ حول خدمة اليهود الألمان كجنود وضباط في الجيش الالماني النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، هو اكتشاف مهم، كما أنه اكتشاف حاسم في تقويض اكذوبة إبادة الجنس اليهودي في المانيا من أساسها، لأنه لا يُعْقل على الإطلاق أن يخدم اليهود في الجيش الالماني أثناء الحرب، وأن يكونوا هدفاً للإبادة كجنس في الوقت نفسه... أن براين ريغ يحسم هذه المسألة ـ وثائقياً ـ وينفي بصورة قاطعة هذه «الأكذوبة التاريخية»...

وبنوع من الدقّة والوضوح، يقول براين ريغ أن بين عشرات الضباط اليهود الكبار الذين خدموا في الجيش الالماني النازي في القطعات البحرية والبرّية والجوية كان إثنان منهم برتبة فليدمارشال، وأن ١٧ من كبار الضباط منحوا وسام «صليب الفارس» مع أنهم كانوا معروفين بأصلهم اليهودي. بل أن أيضاً هيلموت شميدت (المستشار السابق لألمانيا ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) والذي قابله ريغ، هو من أصل يهودي، وكان ضابطاً في القوة الجوية أيام الحكم النازي، وكان في منظمة شباب هتلر قبل أن يصبح ضابطاً في الجيش. ومن كبار الضباط اليهود في الجيش الالماني النازي كان هناك الفيلدمارشال «ايرهارد ميلخ» الذي ترأس الخطوط الجوية الالمانية وصار مسؤولاً عن القوات الجوية عام ١٩٣٥. وهذا الضابط الالماني النازي اليهودي قدّم إلى المحاكمة في محكمة نورمبرغ لجرائم الحرب، وحكم عليه بالسجن لعشرة أعوام. وهناك أيضاً الجنرال «هلموت ويلبرغ» الذي قاد القطعات الجوية الالمانية في إسبانيا سنة ١٩٣٦ لمساعدة فرنكو. والعقيد «والترهو ليندر» ضابط المقر الرئيسي للجيش الالماني في برلين، والذي أرسل إلى الصين في بعض المهمات، ومنحه هتلر ميداليتين للخدمة المشرّفة، ثم أصبح آمراً لسريّة رماة القنابل في بولندا، وبعدها حارب على الجبهة الروسية حيث منح وسام الصليب الحديدي لتدميره ٢١ دبابة في معركة كورسك قبل أن يأسره الروس ويسجنوه لفترة ١٢ سنة. كذلك كان هناك العقيد الركن «أرنست بلوخ» الذي ساعد حاخاماً وجماعته على الهرب من أحد أحياء وارسو المحاصرة من قبل الجيش الالماني عام ١٩٣٩، دون أن يعرف الحاخام أن الضابط الالماني الذي ساعده كان

يهودياً، وقد فسّر الضابط لزملائه تصرفه بأن لديه أوامر خاصة من برلين. ولا بد أن تفسيره كان صحيحاً حيث تدخلت واشنطن في ذلك الوقت مع الحكومة الالمانية لإنقاذ الحاخام. كذلك كان هناك الرائد «روبرت بوركات» الذي أرسل إلى الصين لمساعدة جيش «شان كاي تشك» ثم أرسل عام ١٩٤١ إلى الجبهة الروسية على رأس كتيبة دبابات، ومنح وسام «صليب الفارس» ثم نقل إلى المغرب العربي ملتحقاً بجيوش رومل. وبعد معركة العلمين وقع في الأسر، وألحقه الحلفاء بأبيه الهارب من المانيا، لكنه عاد إلى المانيا عام ١٩٤٦، حيث قالت زوجته أنه «يجب أن يعود ليبني البلد». وقبل وفاته صرّح بأن اليهود الذين حاربوا في صفوف الجيش الالماني فعلوا ذلك من أجل بلد آبائهم. ولقد كان هتلر يعرف طوال الوقت أن هؤلاء هم من اليهود.

غير أن أكثر ما يمكن أن يثير الاستغراب والدهشة هو اكتشاف ريغ أن بعض أولئك العسكريين اليهود في الجيش الالماني لم يكن يتردد في القيام بزيارة أقربائه في معسكرات الاعتقال، وأن أحدهم ذهب لزيارة أبيه مرة بلباسه العسكري، وقال للحارس الالماني أنه جاء لزيارة أبيه، فقال له الحارس أنه لو لم يكن يحمل وساماً عسكرياً لأرسله إلى حيث يوجد والده. ويقول ريغ أنه بينما كان هؤلاء يخدمون في الجيش كان أقرباؤهم يقتلون في معسكرات الاعتقال، وأنه وثّق ما يقرب من ٢٣٠٠ من أسماء الضحايا من أقرباء ألف عسكري يهودي.

وهكذا نرى كيف أن براين ريغ لا يريد أن يتلفت أو يعترف بالاستنتاج البديهي، وهو أن الاعتقال كان لأسباب أمنية وسياسية، وليس بسبب الجنس أو الدين. إن قوة الحقيقة التي لمسها وخبرها بنفسه لم تمنعه من تجاهل أكذوبة إبادة الجنس التي ينهض عليها بنيان عالمي ضخم من الأكاذيب الاستعمارية، أولها أكذوبة «الدولة اليهودية» في فلسطين العربية. فهو في النهاية، إما موالٍ لنظام بلده الأميركي وللصهيونية، وإما أنه يخشاهما... كما أن واشنطن تطبّق اليوم ما كانت ستطبقه برلين لو انتصرت المانيا في الحرب العالمية الثانية بحق فلسطين والمنطقة العربية، ذلك لأن هتلر كان أحد قادة النظام الرأسمالي العالمي، وهو خاض

الحرب العالمية الثانية لكي يربحها، ولكي يجعل برلين تحتل المركز القيادي الأول. ولو أنه ربح الحرب لكانت برلين هي المركز العالمي الأول وليس واشنطن، ولكانت الحركة الصهيونية حية تابعة لبرلين وليس لواشنطن. . .

وختاماً لهذا الموضوع، نرى ضرورياً الاستشهاد بما حصلت عليه الدكتورة هامن (الباحثة المختصة بدراسة موضوع الهولوكوست) من وثائق عديدة عن هتلر من الأرشيفين الالماني والنمساوي فتقول حرفياً: «كان لهتلر أصدقاء يهود كثيرين ولم يكن هو أبداً معادٍ للسامية، فقد كان يحمي طبيبه اليهودي، ويصادق اليهود في فيينا، ويعجب بالممثلات اليهوديات، وكان يصادق طبيب أمه اليهودي ويرسل له على الدوام البطاقات اليهودية. فقد كانت والدة هتلر يهودية، وعلى هذا فكان هو نصف يهودي وربما يهودي كامل. . وفي سنوات شبابه أصيب هتلر بالسيفلس نتيجة علاقته الجنسية مع عاهرة يهودية» كما تقول الدكتورة هامن (صحيفة التايمز TIMES في عددها الصادر في أول كانون الأول سنة ١٩٩٦)[١٠٨].

فضلاً عن ذلك، يقول مذيع التلفزيون العربي السوري، ميسّر سهيل، من خلال «شاشة الصحافة» التي عرضت البرنامج في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، أن «هتلر كان من صنيعة اليهود»[١٠٩].



الفصل الثامن

* أكذوبة «إبادة اليهود بالأفران وغرف الغاز النازية»

منذ النصف الثاني من الأربعينات، روّجت الحركة الصهيونية، بكل ما تملك من نفوذ ودعاية، لما أسمته بقضية إبادة اليهود بالأفران وغرف الغاز في المانيا النازية. وسرعان ما أصبح هذا الترويج وكأنه من المسلّمات، وبالتالي من المحرّمات، التي لا يجوز النقاش حولها، أو إثارة الشكوك والالتباسات وعلامات الاستفهام فيما يتعلق بصحتها. كما أصبح سهلاً على أي باحث، أو مفكر، أو رجل سياسة، أو ما شابه، يتجرأ على الشك بصحة ما تعتبره الصهيونية مقدساً أو محرّماً عندها، أن ينعت بـ«اللا سامية»، ويوضع اسمه بالتالي على لائحة المطلوبين «للعدالة» الصهيونية. (وقضية محاكمة روجيه غارودي هذه الأيام هي خير دليل على ذلك).

ومما يجدر ذكره في هذا الإطار، أن أسطورة «الأفران» و «غرف الغاز» التي أقامت الصهيونية الأرض حولها ولم تقعدها، متهمة المانيا النازية بالإبادة الجماعية لليهود فيها، ليست سوى بدعة صهيونية ذات أبعاد سياسية ونفسية واقتصادية واستراتيجية، هدفها إقامة «الدولة اليهودية» في فلسطين. . . وقد أثبتت الصهيونية عبر تاريخها أنها بارعة في فبركة البدع واختراع الأساطير لمصلحتها، وليست هذه

الأسطورة سوى إحداها.

وتأكيداً لذلك، فقد انبرى عدد من الباحثين والمفكرين، وفي الغرب خصوصاً، لإثبات، أن هذه الدعاية الصهيونية حول هذه القضية، ما هي إلا «أكذوبة تاريخية». ومن الطبيعي، أن أية أكذوبة مهما كانت، لا يمكن أن تخدع كل الناس إلى الأبد، فقط لأنها «أكذوبة». هذا هو حال أسطورة «الهولوكوست»(*) (أي المحرقة)، التي استغلتها الصهيونية ـ ولا زالت ـ بما فيه الكفاية. وهكذا كان حال الباحثين والمفكرين الذين اقتحموا هذا الميدان، رغم إيمانهم بأنهم سيتعرضون لأكثر الملاحقات خطورة، حيث من الممكن أن تطال حياتهم الشخصية. وكان من أبرز هؤلاء الباحثين الذين تطرقوا لبحث هذه المسألة، روبير فوريسون، هنري روك، ماري بول ميمي، روجيه غارودي، الأب ميشال لولون والراعي اتيان ماتيو وغيرهم...

يقول روبير فوريسون (المؤرخ الشهير وألمع ممثلي «مدرسة المراجعة التاريخية» في فرنسا) في معرض حديثه حول «الهولوكوست» و «إبادة النازيين لليهود»، وغرف الغاز، ما يلي:

«إن سياسة إبادة اليهود المزعومة، واستعمال غرف غاز مزعومة قاتلة لهذا الغرض في أوشفيتز أو في أي مكان آخر، هما من تلك الأضاليل التي تخلّفها كل حرب، والتي تغذّيها كل دعاية حرب»... ويضيف: «انني لا أنعت بالكذب الأناس الذين ما يزالون يصدّقون الأساطير حول مسألة إبادة اليهود التي يقدمها مسؤولون عن المتاحف (في أوشفيتز، وفي ستروتهوف، وفي ماوتهاوزن، وفي ماجدانيك... على أنها غرف سمّم فيها الالمان ضحايا بريئة) لكنني اعتبرهم

(*) الهولوكوست: في أصلها اللغوي التاريخي تعني «المحرقة» و «الأضحية». أما في القاموس السياسي الصهيوني فإنها تعني «الإبادة والموت والرعب الذي عاشه اليهود تحت حكم النازية في أوروبا».

ضحايا لأكذوبة تاريخية: ألا وهي أكذوبة «الإبادة الجماعية» أو أكذوبة الهولوكوست»[110].

ويمضي فوريسون في تأكيده بالقول: «إن العديد من الناس يؤمنون بصدق بأعمال الوحشية الخيالية التي حيكت على حساب المانيا، أنهم يتصوّرون بأن أكوام الجثث التي غالباً ما أروهم إياها هي الإثبات بأن الالمان قد قتلوا بشكل منظم أعداداً كبيرة من المعتقلين. وفي الواقع، فإن الأمر يتعلق بمعتقلين قد ماتوا بصورة خاصة بفعل أوبئة متعددة، وبفعل سوء التغذية في الظروف الرهيبة للأسابيع الأخيرة من الحرب... وأن العديد من الناس قد رأوا أفراناً حارقة في معسكرات محرّرة. بيد أن هذه الأفران كانت تستعمل من أجل حرق الجثث... وأن العديد من الناس قد رأوا غرف غاز للتطهير في هذه المعسكرات نفسها. غرف الغاز هذه كانت تستعمل لتطهير الثياب. ان هذه الأفران وهذه الغرف كانت إذن موجودة استجابة للدواعي الصحية»[111].

والواقع، أن الدعاية الصهيونية التي روّجت لـ «غرف الغاز» و «إبادة اليهود الجماعية» و «أكذوبة الستّة ملايين يهودي» (التي تناقصت فيما بعد لتصل إلى مليون)، لم تروّج ذلك إبان العهد النازي، بل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي بعد هزيمة هتلر والمانيا في هذه الحرب. وليس من الغريب أن تنتشر أسطورة «الهولوكوست» في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، إنما الغريب استمرار العرب في ترديدها وتحوّلها إلى نقطة قياس ومعيار في الكثير من أحكامنا السياسية والأدبية والفنية وغيرها.... انها تبعية خطيرة جداً يجب الوقوف عندها بكل رويّة وتفكير، كي لا نعطي مجاناً صك براءة للصهيونية على كل ما اقترفته ـ وما ستقترفه ـ بحق شعبنا العربي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

ويبدو أن عقلية «المرابي» و «التاجر» و «المقاول» القائمة دائماً على الربح لدى اليهود، هي ذاتها التي فبركت العلاقة مع النازية في عزّ أوجها، كما بعد هزيمتها. وكما تحركت بعقلية «الصفقات» أثناء صعود النازية إلى الحكم،

واستفادت منها كثيراً، فإنها عملت بنفس العقلية للاستفادة منها بعد انحسارها وهزيمتها. ولكن تحركت بعد الهزيمة بعقلية «الثأر» و «الصفقة» في الوقت نفسه. بمعنى أن الأموال التي كسبها النازيون ومخابراتهم أثناء الاتفاق النازي الصهيوني لتهريب اليهود الالمان وأموالهم إلى فلسطين، يجب أن تدفع للصهيونية (بعد قيام الدولة) أضعافاً مضاعفة، وهكذا كان. من هنا يمكن القول «أن اليهود ابتدعوا اكذوبة الإبادة الجماعية هذه وأكذوبة غرف الغاز وأكذوبة الستّة ملايين لكي يبتزوا أموالاً من المانيا»(١١٢). إنها، ولا شك، أكبر وأبرع عملية احتيال سياسي ومالي في التاريخ...

ومن الواضح، أن الكثيرين من اليهود الذين يدّعون بأنهم زجّوا في معتقلات الإبادة من قبل النازيين، «بقوا على قيد الحياة» كما يقولون، وبأنهم «نجوا بأعجوبة». فهل من الممكن أن ينجو هذا العدد الكبير «بأعجوبة» وبطريق المصادفة، لو لم يكن هناك لغز وراء «نجاتهم» تلك؟.

على هذا الأساس، يقول روبير فوريسون: «يجدر بنا ملاحظة أمر بديهي: ان المعسكرات التي كان هتلر يأمر بوضع اليهود فيها لم تكن معسكرات إبادة، ما دام العديد من اليهود قد عادوا منها»(١١٣). وهذا ما يشير إليه روجيه غارودي بقوله: «إن السياسة الهتلرية المعادية لليهود قد (أنقذت) المشروع الصهيوني حينما أتاحت لهم هذه السياسة أن يوجهوا بالقوة عملية هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين: فالمكتب المركزي لتوطين اليهود الالمان في فلسطين راح يرفض كل طالب للهجرة إذا لم يكن صهيونياً؛ فمصلحة فلسطين وحاجاتها لدى الصهاينة هي فوق الخطة الموضوعة لإنقاذ اليهود وخلاصهم. وبهذا، كان اليهود أمام المعضلة التالية: فهم إما أن يلتزموا بالالتحاق بمعسكر الإعداد المذهبي المنظم من قبل الصهاينة ليتوجهوا بعد ذلك إلى فلسطين... أو أن يكون مصيرهم في معسكرات الاعتقال النازية...».

ويضيف غارودي بقوله: «لقد كانت حصيلة هذا التجميع مثمرة؛ فمن عام

١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ دخل فلسطين ١٨٨ ألف يهودي؛ وقد عمل وصول هتلر إلى السلطة على دفع هذه الحركة، إذ بلغ عدد المهاجرين إلى فلسطين من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ حوالي ٢١٥ ألف يهودي. أما تحديد هجرة اليهود المضطهدين في المانيا إلى البلدان الغربية بتوجيه من القادة الصهاينة فقد أتاح لعدد اليهود في فلسطين أن يقفز إلى ٦٠٨ آلاف يهودي عام ١٩٤٦ حيث كان يعيش فيها مليون و ٢٣٧ ألف عربي»[١١٤]. ومما فضح الدعاية الصهيونية وأكاذيبها أيضاً، ما يسمى بـ «فضيحة بولونيا»، وكانت مفاجأة كبيرة، بعد أن اتضح أنه ما يزال يعيش فيها عدد من اليهود الذين قيل بأنهم قضوا في معسكرات الإبادة لا في السجون.

وقد جزمت لجنة (توزّع السكان اليهود) في الأرقام التي قدمتها للمحكمة أثناء محاكمات نورمبرغ، أن النازيين قد أبادوا إبادة تكون تامة، السكان اليهود في بولونيا، كما زعمت (جازمة ومؤكدة) بعدم نقل أي بولوني إلى النمسا والمانيا، وقد تحقق الأميركيون من كذبها، بعدما اعتقلوا عدداً كبيراً من تجار السوق السوداء في المانيا والنمسا وثبت أنهم من اليهود البولونيين. «أما اكتشاف كذبة الأرقام الذي كان له الصدى الأكبر فقد حدث في ٤ تموز/ يوليو ١٩٤٦، حين تجلّى عجز النظام الشيوعي الجديد في بولونيا عن تفريق مجمع كبير لليهود في (كليس)، فقد هرب منهم فجأة أكثر من مائة وخمسين ألفاً من اليهود إلى المانيا الشرقية.. وقد أدّى ظهورهم المفاجىء فيها إلى بعض الاضطرابات والشفقة، وعجلت حكومة المانيا الشرقية بتنظيم هجرتهم إلى فلسطين والولايات المتحدة... وكانت نتيجة الاحصاءات الصحيحة والثابتة تدل على أن عدد اليهود البولونيين الأحياء بعد انكسار المانيا، بلا شك، يبلغ أكثر من ثلاثمائة وتسعين ألفاً»[١١٥].

والوقائع عن بعض المجازر الجماعية المزعومة، ومنها الاكتشاف الذي تحقق في عام ١٩٥٨ بالقرب من مدينتي (زغان وسويت أوسترو) في بولونيا الشرقية، تلقي ضوءاً على أضاليل الصهيونية وغاياتها.

فقد «اكتشفت عشرات آلاف الجثث في معسكرات الاعتقال النازية كانت قد

ألقيت في حفر كبيرة وعميقة. وتبين أن أصحابها ماتوا من الجوع والبرد أو الأوبئة السارية، أو مما لقيه أصحابها من سوء المعاملة في أواخر الحرب، وبعد فحص الجثث وآثار الثياب والأسمال اتضحت هوية أصحابها، وثبتت أنهم فرنسيون وبريطانيون وبلجيكيون وطليان ويوغوسلاف وبولونيون وروس، ليس بينهم يهود، كما اتضح أنهم لم يقض عليهم في غرف الغاز التي ذاعت أخبارها على ألسنة الصهاينة وأقلامهم، والتي لم يظهر حتى الآن أي دليل أو أثر ينمّان على وجودها، وعلّلت كثرة الجثث الملقاة في الحفر بعدم وجود المنشآت والوسائل اللازمة لحرق هذا العدد الكبير أو دفنه في مقابر»[١١٦].

يتوضح على ضوء ذلك، أن التاريخ البشري لم يعرف حركة ولغت في الجريمة، الجريمة العادية والسياسية، إلى الحد الذي وصلت إليه الحركة الصهيونية، بوجهيها اليهودي وغير اليهودي. وأن أكثر ما ميّز الجريمة الصهيونية، اليهودية فيما بعد، هو ذلك الاستعداد اللا إنساني لتوظيف كل شيء، كل شيء *على الإطلاق، لصالح الابتزاز*.

ولعل قصة غرف الغاز النازية، والأفران، التي لفّقها الصهاينة، اليهود منهم وغير اليهود، يشكل تلفيقها في حد ذاته جريمة شنيعة بحق اليهود والمجتمع الإنساني عموماً[١١٧].

فهذه الغرف التي أبيد داخلها اليهود بشكل جماعي ـ حسب الدعاية الصهيونية ـ لم تكن غير كذبة من أكاذيب الحرب. وهذا ما يؤكد عليه بحزم المؤرخون المراجعون. لقد وجدت معسكرات الاعتقال الالمانية فعلاً، ولكن تلك المعسكرات لم تكن شيئاً خاصاً بالالمان وحدهم. كذلك وجدت أفران حرق الجثث، غير أنها لم تكن موجودة في معسكرات الالمان فقط. لقد كانت أفران حرق الجثث بعد موتها موتاً طبيعياً، وسيلة متقدمة على سواها، من الوجهة الصحية، للتخلص من الأوبئة.

كان وباء التيفوس قد انتشر في أوروبا كلها خلال الحرب العالمية الثانية. وان القسم الأعظم من الصور التي عرضت على الأمم في أنحاء العالم، ليست في

الواقع غير صور جثث لموبوئين بالتيفوس. انها صور لبعض المعتقلين، ولبعض السجّانين أيضاً، الذين فتك بهم الوباء. ان ذلك لا يثبت أبداً ولا يؤيد أبداً ذلك الإصرار على أن الالمان استخدموا أفراناً لحرق أناس أحياء. وأجهزة التعقيم، التي استعملت في الواقع لتعقيم الثياب بالغاز، قدّمتها أجهزة الدعاية على أنها أفران غاز لحرق البشر الأحياء.

ولقد أهملت فيما بعد تلك القضية التي لم تعرض قط بصورة تمتلك الحد الأدنى من الوضوح. غير أن بعض المتاحف، وبعض الكتب، وبعض العروض السينمائية، ما زالت تجرؤ على تقديم أجهزة التعقيم على أنها أجهزة الإبادة الجماعية بالغاز[١١٨].

هناك استعمال آخر حقيقي للغاز في المعسكرات الالمانية. إنه إبادة الحشرات الطفيلية. وقد استخدم لذلك الغرض غاز (زيكلون ب) الشهير. وان هذا الغاز، الذي أثيرت حوله تلك الخرافات الخيالية العجيبة، كان قد صرّح باستعماله منذ عام ١٩٢٢، وظل يستخدم في تطهير الأثاث والأكشاك والسفن، كما استخدم في تدمير أوكار الذئاب وبقية الحيوانات المؤذية. انه غاز خطر الاستعمال. وهو، كما يشير الحرف (ب) يتألف من الحامض الأزرق، أو حامض السيانيد، ويدعى أيضاً بالحامض البروسي.

انها، في الحقيقة، معركة؛ مثّل المتحاربون فيها فريقين: فريق من المؤرخين الذين برهنوا، بعد أبحاث ودراسات ميدانية، أن لا حقيقة مطلقاً حول ما يطلق عليه «بغرف الغاز النازية» لإبادة اليهود؛ وهذا الفريق يسمى بـ «المؤرخين المراجعين». أما الفريق الآخر، الذي يتحدث عن حقيقة الإبادة الجماعية بواسطة غرف الغاز هذه، يعرف بـ «المؤرخين الرسميين» أو «الإباديين». ولعل المؤرخ بول راسينييه، الذي كان أسيراً في معسكر بوخنوالد ومعسكر دورا الالمانيين، هو من أشهر المؤرخين المراجعين الذي لعب دوراً لا بأس به في إثارة هذه القضية. أما بالنسبة للمؤرخ روبير فوريسون، فقد ظل - كما يقول - عدة سنوات ابتداء من

عام ١٩٦٠، يقارن بين أدلة المؤرخين المراجعين وبين أدلة المؤرخين الرسميين الإباديين. وقد ذهب إلى أوشفيتز، ومجدانيك، وإلى شتروتهوف، وعبثاً ظل يبحث في كل مكان، ولو عن شخص واحد، يمكن أن يقول له: (أنا كنت في هذا المعسكر معتقلاً وشاهدت بعيني بناءً واحداً كان حقاً غرفة غاز).

يضـاف إلى ذلك، فقد قرأ فوريسـون كتباً ووثائق كثيرة جـداً، وقضى سنوات طويلة يدرس الملفّات في مركز الوثائق اليهودية المعاصرة في باريس. وأولى اهتماماً خاصاً لمحاكمات جرائم الحرب، واهتماماً أعظم لتلك الملفات التي قدّمت للمحاكم على أنها اعترافات فلان وفلان من الالمان. كذلك، قابل فوريسون عدداً كبيراً من المختصين الذين استشارهم واستعان بآرائهم. ولكن العجيب في الأمر أنه ظل دائماً يسمع بعد دقائق قليلة من بدء الحديث من كل (مختص) قابله، الجملة التالية: (أنا لست متخصصاً بغرف الغاز).

ويمضي فوريسون في بحثه وأسانيده واستنتاجاته، فيقول أن الكثيرين يتخيلون غرفة الغاز وكأنها غرفة طبيعية، تشبه مثلاً غرفة نوم عادية، ينساب من تحت بابها غاز منزلي!. وأن أمثال هؤلاء لا يعرفون أن القتل بالغاز هو عمل آخر مختلف كل الاختلاف عن الانتحاري، أو العارض، بالغاز.

ففي حالة الإعدام بالغاز يتوجب استبعاد أية مخاطرة بكل دقّة وعناية، لئلا يصاب منفذو الإعدام أنفسهم بالتسمّم ويتعرضوا للموت. ينبغي اتخاذ كافة الاحتياطات قبل التنفيذ وبعده. فالصعوبات الفنية التي ترافق التنفيذ كثيرة جداً. . . كما أكد فوريسون أن اعترافات رودولف هيس حول غرف الغاز، ومقاييس المساحات المزعومة، وموقع الغرف، ليست سوى نتيجة للضغوطات التي مارسها المحققون، وانتزعوها منه على أنها شهادة دامغة. ثم أشار فوريسون إلى أن حامض السيانيد مادة قابلة للاشتعال والانفجار السريع، فكيف يا ترى كان ممكناً، التعامل معه أمام فوهات أفران حرق الجثث؟ وكيف يمكن دخول أحد إلى غرفة الإعدام بالغاز وهو يدخّن؟ (كما جاء في شهادة هيس). ان المرء ليكتشف ما لا

يحصى من الاستحالات الفنية والمادية حينما يزور المعسكرات الالمانية التي زعموا أنها كانت تحتوي على غرف الإعدام الجماعي بالغاز . . .

ومجمل القول، لقد كانوا يعرضون صور أكوام الجثث على الرأي العام العالمي بسرور بالغ وحماسة شديدة، وهم يعلمون أنهم يكذبون. كانوا يتاجرون بالموتى، ويا لها من تجارة. ولم تكن تلك سوى جثث الموبوئين بالتيفوس، وليست جثث ضحايا إبادة الجنس في غرف الغاز النازية كما زعموا(١١٩).

ومما لا شك فيه، أن المنتفع الرئيسي من تلك الأكاذيب هو دولة الاحتلال الصهيوني والصهيونية العالمية وحدهما. أما الضحايا الرئيسيون لها فهم الشعب الالماني وليس حكامه، والشعب الفلسطيني برمته. هذا ما استنتجه فوريسون.

تأكيداً لذلك، فإن هذه الادعاءات ليست سوى أهم الأسلحة التي تستخدم في سبيل استراتيجية المشروع الصهيوني. ولو لم يكن ذلك صحيحاً، لما انبرى الصهيوني الدكتور ف. د. روبنشتاين من مدرسة العلوم الاجتماعية، في جامعة ديكن في استراليا، وفي صحيفة «نايشون ريفيو» بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ ، ملخصاً هذه السياسة بقوله: «لو ظهر أن الهولوكوست ليس سوى عملية تضليل، لكان السلاح رقم ١ في ترسانة إسرائيل سيختفي. . .»(١٢٠).

على هذا الأساس، كتبت الباحثة ماري بول ميمي في دراستها عن روبير فوريسون، مؤكدة رأيه بالقول: «أن غرف الغاز الهتلرية المزعومة والإبادة الجماعية المزعومة لليهود تشكلان كذبة تاريخية واحدة سمحت بحصول ابتزاز مالي - سياسي كبير، كان المستفيدون الرئيسيون منه هم دولة إسرائيل والصهيونية العالمية، وكانت الضحيتان الرئيسيتان له هما الشعب الالماني - لكن ليس حكامه - والشعب الفلسطيني بأكمله»(١٢١).

والحقيقة، أن الصهيونيين يمتلكون إرثاً عظيماً من المكر والخبث

والاحتيال، فضلاً عن العهر السياسي والأخلاقي. ولعل أحد كبار المسؤولين الصهيونيين، وهو ناحوم غولدمان (الذي كان رئيساً لمنظمتين صهيونيتين: المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي) لا يخفي عملية «الاحتيال السياسي - المالي الكبير» مع المستشار الالماني كونراد أديناور. ويعترف غولدمان بأن «التعويضات الهائلة التي حصل عليها من المستشار الالماني تشكل بدعة عجيبة في مجال القانون الدولي»؛ ويقول: «بدون التعويضات الالمانية (. . .) لما كانت إسرائيل تملك نصف أسيستها الحالية: جميع القطارات في إسرائيل المانية، البواخر المانية، كذلك الكهرباء وجزء كبير من الصناعة. . . حتى بدون أن نتكلم عن النفقات الفردية المدفوعة إلى الأحياء (. . .). في بعض السنين، كانت المبالغ المالية التي تتلقاها إسرائيل من المانيا تفوق قيمة تبرعات اليهودية العالمية يجب ضربها باثنين أو بثلاثة. اليوم لم يعد أحد ضد هذا المبدأ: حتى بعض أعضاء «حيروت» (الحزب الذي أسسه مناحيم بيغن عام ١٩٤٨) يتلقون التعويضات»[١٢٢].

والجدير بالذكر، أن ناحوم غولدمان ودايفيد بن غوريون هما اللذان أجبرا المستشار الالماني كونراد أديناور على توقيع الاتفاقات المتعلقة بالتعويضات الالمانية «لإسرائيل»، وقد أملى غولدمان وبن غوريون حرفياً رسالة القبول التي وقّعها أديناور.

وبتاريخ ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٠، نشرت مجلة «فلسطين الثورة» خبراً تحت عنوان (رسالة اعتذار!؟) قالت فيه: «استجابة للإملاءات الصهيونية، وتحت تأثير اللوبي الصهيوني في المانيا الشرقية أعلن ما يسمى مجلس الشعب (المنتخب) في المانيا الشرقية في رسالة اعتذار إلى الكيان الصهيوني، إقراره بمسؤولية الشعب الالماني فيما يسمى «مذابح اليهود» إبان الحرب العالمية الثانية. وأكدت الرسالة مساعي الحكومة الجديدة لإيجاد ما أسماه «صيغة عادلة» لتعويض اليهود ولإقامة علاقات دبلوماسية مع كيان العدو»[١٢٣].

أمام هذه الوقائع، نتساءل: إذا كانت إبادة ستة ملايين يهودي حقيقية على أيدي هتلر والنازية (والتي أصبحت مليوناً فيما بعد)، فهل هذا هو الاحصاء البشري اليتيم الذي كان ضحية هذه الظاهرة في الحرب العالمية الثانية؟ وأين ذهبت عشرات الملايين الأخرى من البشر ضحية هذه الحرب؟

فالجدير بالذكر، أن محاكمات نورمبرغ (Noramburg) عام ١٩٤٦، كشفت في اتهامها لمجرمي الحرب النازيين الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية من قبل الهتلريين.

أما الدعاية الصهيونية، فحاولت أن تلحق هذه المرحلة الفاجعة بالتاريخ اليهودي. وقد وصفت الباحثة «حنّة آرندت» هذه المحاولة بقولها: «إن هذا الطرح ليس إلا عملية تشويه هائلة للتاريخ»[١٢٤]. كما يشير الباحث أحمد بهاء الدين، في هذا الإطار، قائلاً بأن النظام الهتلري «أباد من السوفييت الملحدين والبولنديين الكاثوليك والبلقانيين الأرثوذكس أكثر مما أباد من اليهود. ولكن حسابات كل هذه المذابح ختمت وأغلقت، وبقي حساب اليهود مفتوحاً... لأن هناك من يحرك عملية استغلاله باستمرار، وتحويله إلى عقدة يكفر عنها التعويضات والإعانات»[١٢٥].

لقد نسي اليهود أن حرب هتلر كلفت العالم ما يقرب من ستّين مليوناً من الضحايا، ولم يذكروا إلا ستّة ملايين يهودي (!!!). وراحوا يعلنون أن ما ارتكب بحقهم هو «أكبر عملية إبادة للجنس البشري عرفهاالتاريخ». والحق أن الكثيرين يتحملون مسؤولية ارتكاب مثل هذه العملية: فالأميركيون قد ارتكبوا جريمة إبادة أكثر من عشرين مليوناً من الهنود الحمر؛... أما الاستعماريون الأوروبيون من فرنسيين وانكليز وغيرهم، فإن (تجارتهم) بالزنوج التي نقلت إلى أميركا ما يقرب من عشرين مليوناً من (العبيد) قد كلفت مئة مليـون ضحية من جراء عمليات المطاردة الدموية بغية أسرهم ونقلهم... نعم ان إبادة ستة ملايين يهودي (!!!) كادت أن تطمس كل عمليات الإبادة السابقة. وقد اتخـذ الصهاينة

من ذلك ذريعة لتبرير وجود «دولة إسرائيل» ولتسويغ أية عملية اغتصاب في المستقبل...[١٢٦].

والواقع، أن تاريخ (الحقوق التاريخية) لليهود خُتم بسجل حافل بالأكاذيب والدم... وما كان له أن يتمّ إلا على هذا النحو... لكن دوام الظلم واستمراره لا يعطي الظالم الشرعية والحق. انها حقيقة لا يمكن إنكارها أو إغفالها مهما طغت القوة، ومهما عربدت العنصرية، ومهما ساد الإجرام والأباطيل. وليس «التاريخ اليهودي» سوى «كوكتيل» من الخرافات، لا غير... هذا، وقد ذكر «هون هيربرت موريسون»، الذي كان وقتئذ رئيساً للمجلس الاستشاري وزعيماً لمجلس العموم البريطاني أثناء مناقشات مشكلة فلسطين في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٤٦ يقول: «لقد أحضر الإسرائيليون النازية معهم من أوروبا إلى فلسطين متمثلة في التعصب والتفرقة والعنصرية والتردد والرعب والخضوع للقوة. فهم يحتمون بها لكيلا تدمرهم وتؤدي بهم إلى الزوال»[١٢٧]. وإذا كان قد تعرض اليهود الأوروبيون للقتل، والعجز، والطرد، والتشريد والمهانة على أيدي النازي، فقد تعرضت كذلك الشعوب الأوروبية. وإزاء هذا الموقف «الصادم»، كان المخرج لدى اليهودي هو «التوحّد في المعتدي»، أي أن يغدو اليهودي الضحية نازياً له ضحاياه، يقتل بدلاً من أن يُقتَل. وهكذا تشكلت في فلسطين العصابات الإرهابية، وهكذا كانت مذابح دير ياسين وكفر قاسم وغيرها»[١٢٨].

وفي عُرْف الصهاينة، أن كل شيء محرّم، مسموح به في سبيل البقاء... ويلخص الأديب الصهيوني عاموس عوز ذلك بالقول: (.... ماذا لو قتلنا من العرب مليوناً، أو حتى ستة ملايين؟ فليقولوا عنا أننا نازيون. ماذا سيحدث؟ سيكتب التاريخ عنا صفحتين فقط مجلّلتين بالسواد، ولكن ثمن ذلك سيكون عظيماً... سيأتي إلينا يهود الشتات ونصبح أمة تعدادها ٢٥ مليوناً... أمة تدعو للاحترام، وبعد ذلك سينسى التاريخ ذلك.. ويأتي أدباؤنا ويكتبون روايات عظيمة عن المذابح التي ارتكبناها في حق العرب، ومشاعر الذنب التي تنتاب الجيل الجديد، ويحصلون على جوائز نوبل مثلما فعل أدباء النازية الذين كتبوا عن

الشعور بالذنب»[١٢٩].

هكذا يتخذ الصهيونيون من النازية قوة دافعة لتفريغ غريزة العنف والعدوان في الإنسان العربي كنموذج مثالي حيّ، وكأنهم يحمّلونه مسؤولية نازية هتلر ضدّهم، وكل الاضطهادات القديمة، حتى لو لم يكن قد سمع بها من قبل. وإذا كان قد سمع بها فعلاً، فيجب أن يتحمل وحده مسؤولية ما سمع، وكأنها ضريبة لا مفرّ من دفعها مهما كانت الظروف.

خلاصة

من خلال هذا العرض، نستطيع تسجيل النقاط التالية:

١ ـ إن هتلر والنازية، كانوا ينفذون مضمون وعد بلفور، تنفيذاً عملياً؛ كما أن هتلر يعتبر من أكبر المساهمين في إعطائه «أكسير الحياة».

٢ ـ ساهمت سياسة هتلر المعادية (علنياً) لليهود، بتحويل الكثيرين منهم، من «اندماجيين» إلى «صهيونيين»، بمعنى «صهينة الاندماجيين». كما كانت سياسة الاستفزازات الصهيونية ضد هتلر وكأنها بالاتفاق معه بغية المزيد من الضغط على اليهود لتهجيرهم إلى فلسطين... فقط.

٣ ـ ساهم هتلر مساهمة كبيرة في خلق قيادة صهيونية «للدولة اليهودية» في فلسطين، تتولى زمام الأمور فيها، باعتباره شارك في إعداد الكوادر اللازمة من اليهود في المانيا من خلال معسكرات التدريب وإرسالهم إلى فلسطين، بمعنى أنه كان «يفبرك» قيادات المستقبل الإسرائيلية في بلاده قبل تهجيرها إلى فلسطين، ويؤهلها لتبوؤ مراكز المسؤولية في الدولة المقبلة، بنفس القدر مع بريطانيا وأميركا.

٤ ـ ساهم هتلر (والنازية) مساهمة فعّالة في تأسيس «الجيش الصهيوني» وتسليحه وتدريبه من خلال المساعدة المترتّبة على الاتفاق بين الحركتين، دون التقليل من دور بريطانيا والولايات المتحدة.

٥ ـ وجّه هتلر (والنازية) ضربة ساحقة للعرب من خلال دعمه «للدولة اليهودية» في

فلسطين و «مَدْمَكة» بنيانها؛ فساهم بذلك في اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وقتل الآلاف منه، بمعنى «تنظيفها» من شعبها الأصلي.

٦ ـ ساهم هتلر (والنازية) في صقل تجربة الصهيونية في المانيا وأوروبا، قبل مجازر فلسطين، وشكلت لها معهداً لتخريج خبراء القتل والإجرام الصهيوني. ولم يكن ذلك بمعزل عن التنافس في هذا الميدان بين المانيا وبريطانيا وأميركا.

٧ ـ على هذا الأساس، نستطيع القول أن «الحزب النازي كان حزب الدولة اليهودية» في المانيا، قبل أن تولد هذه الدولة؛ كما أن هتلر كان «فوهرر هذه الدولة» أيضاً، متفوقاً على البريطانيين والأميركان.

٨ ـ أمام هذه الوقائع، نستطيع أن نرجّح، أن اتفاقاً هتلرياً (نازياً) صهيونياً حصل قبل تربّع هتلر وحزبه على السلطة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣، يقضي بإيصال هتلر إلى هذا المنصب لقاء تعهّد هتلري بتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين عبر تهجير يهود المانيا وأوروبا إليها بالطريقة المناسبة. ولعل الخدمات النازية للصهيونية في هذا الإطار، تشير إلى مدى صحة هذا الترجيح. والأيام القادمة كفيلة بكشف الخفايا وإعطاء الجواب الصحّ، كما لا يستبعد أن تكون تصريحاته وممارساته المتعلقة باليهود، في صلب الخطة ـ خطة الاتفاق المسبقة معه ـ.

٩ ـ نتوقع بأنه سيأتي يوم تعيد فيه الصهيونية وإسرائيل الاعتبار إلى هتلر والنازية، كما هو الحال مع الذين تعاونوا مع هتلر وأعوانه (كاستنير مثلاً)... وليس قادة الكيان الصهيوني وتاريخهم أنظف من تاريخ هتلر ونازيّيه أبداً. ولا يستغرب إذا قام تعاون بين هكذا حركتين.

١٠ ـ إن إصباغ صفة «الجريمة» على الشعب الالماني كله من قبل الصهيونية، له دلالاته وأبعاده، ومنها ما يتعلق بالتعويضات. وهل من الممكن أن يكون شعب بكامله مجرماً؟ فهذا ليس صحيحاً. كما أنه ليس صحيحاً أيضاً أن

يكون الصهاينة هم «ملائكة» كي يحاكموا «المجرمين»، مع أن هتلر والنازية قتلوا من الألمان بالذات، والشعوب الأخرى، أضعاف أضعاف ما قتلوا من اليهود.

١١ ـ باختصار، قلّما بقي مسؤول صهيوني في الوكالة اليهودية أو المنظمة الصهيونية العالمية في عهد هتلر، ومنهم من وصل إلى سدَّة الحكم والسلطة في الكيان الصهيوني، إلا وتعاون مع النازية، ووقّع، أو نفّذ، معها اتفاقات وخدمات مشتركة عبر «الجسور المشتركة»، استناداً إلى قاعدة «البقاء للأصلح» الداروينية؛ ومعظم قادة النازية أيضاً شاركوا في تأسيس الكيان الصهيوني ومدمكة بنيانه.

١٢ ـ أن استمرارية الحملة الصهيونية على هتلر والنازية مبرّرة من وجهة نظر قادة الكيان الصهيوني، لسبب منطقي، وهو أن معظمهم كان من المتعاونين مع هتلر والنازية (جابوتنسكي، بن غوريون، ليفي أشكول، مناحيم بيغن، ناحوم غولدمان، إبراهام شتيرن، حاييم وايزمان. . .)، وإن لم يعمدوا إلى تسعير هذه الحملة وتحميله دوماً المسؤولية عما ارتكبت أيديهم هم من مجازر ومذابح وإبادة بحق اليهود، فأنهم لا يستطيعون البقاء على سدّة الحكم والسلطة في دولة الاحتلال. كما أنهم يعجزون عن تحمّل مسؤولية ارتكاب هذه الجرائم التي ألصقت بهتلر وحزبه، أمام الرأي العام العالمي أولاً، واليهودي ثانياً. فاستمرارية التضحية بهتلر سهلة، بينما من الصعوبة جداً أن يضحّي قادة «إسرائيل» والصهيونية بمناصبهم وحياتهم وتاريخهم، إذا تخلوا عن «السلاح رقم ١» في جعبتهم. وعلى ما يبدو، ليس ذلك وارداً الآن في حساب أيّ منهم.

حواشي فصول الباب الثاني

(١) انظر: ميخائيل مالك «جلاوزة النازية». مجلة «المدار» السوفياتية. العدد ٢٦٠. سنة ١٩٨٤. ص ٤٧./ كذلك: الكسندر كراسنوف «صلة رحم مع الفاشية». مجلة «المدار» العدد ٢٦٥ سنة ١٩٨٥ (العدد الخاص بأربعينية الانتصار على الفاشية). ص ٤٤.

(٢) أمين عبد الله محمود «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى». (سلسلة عالم المعرفة رقم ٧٤). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. شهر شباط/ فبراير سنة ١٩٨٤. ص ٢٥٩/ وأيضاً: د. صادق جلال العظم «الصهيونية والصراع الطبقي». دار العودة. بيروت ١٩٧٢. ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٣) د. خيرية قاسمية «النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨». مركز الأبحاث. بيروت ١٩٧٣. ص ٢٨١.

(٤) بيير ديستريا «من السويس إلى العقبة». ترجمة يوسف مزاحم. الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت ١٩٧٤. ص ٦٢.

(٥) د. علي محافظة «العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية ١٨٤١ ـ ١٨٤٥» المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٦) د. علي محافظة. المرجع نفسه. ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٧) د. علي محافظة. المرجع نفسه. ص ١٠٧.

(٨) بديعة أمين «المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية». بيروت ١٩٧٤ ـ ص ١٥٢.

(*) بالنسبة للمراجع باللغة الالمانية (والتي لم يشر إليها في هذا البحث) يستحسن العودة إلى كتابي الدكتورين علي محافظة ونظام عباسي.

(٩) د. إميل توما «جذور القضية الفلسطينية». مركز الأبحاث. (سلسلة دراسات فلسطينية ٩٢). بيروت ١٩٧٢. ص ٣٨ ـ ٣٩. كذلك: رفيق شاكر النتشة «الاستعمار وفلسطين». مطبعة بيت المقدس. عمان/ الأردن ١٩٨٤. ص ١٤٠.

(١٠) خالد الحسن «فلسطين وأوروبا، ديبلوماسية المواجهة». دار الكلمة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص ٣٦.

(١١) رفيق شاكر النتشة. مرجع سبق ذكره. ص ١٤٠.

(١٢) إيفان دونيف «الصهيونية بلا قناع» ترجمة فرات الجواهري. دار الفارابي. بيروت ١٩٧٤. ص ١٢.

(١٣) ج. هـ. جانسن «الصهيونية وإسرائيل وآسيا» ترجمة راشد حميد. مركز الأبحاث. بيروت ١٩٧٢. ص ٧٨. كذلك: رفيق شاكر النتشة. مرجع سبق ذكره. ص ١٤٢.

(١٤) صبري جريس «تاريخ الصهيونية (١٨٦٢ ـ ١٩١٧)». الجزء الأول. مركز الأبحاث. بيروت ١٩٨١. ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(١٥) د. حسان حلاق «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية» (١٨٩٧ ـ ١٩٠٩). الدار الجامعية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٠. ص ١٤٥.

(١٦) د. حسان علي حلاق. المرجع السابق نفسه. ص ٢٣١.

(١٧) خيرية قاسمية. مرجع سبق ذكره. ص ٩٦.

(١٨) د. ممدوح الروسان في مقالة له في مجلة «شؤون عربية» (تصدر عن وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية). العدد ٤٠. كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤. ص ٢٤٩.

(١٩) د. علي محافظة «العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية» مرجع سابق. ص ١٩٥. وأيضاً:

E. Ben Elissar «La diplomatie du III Reich et Les Juifs" (1933 - 1939). Julliard. Paris 1969. PP. 50 - 51.

(٢٠) د. نظام عباسي «العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي» (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥). منشورات شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٤. ص ٣٢.

(٢١) د. نظام عباسي. المرجع السابق نفسه. ص ٤١.

(٢٢) المرجع نفسه ص ٤١ ـ ٤٢/ كذلك:

ـ صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦.

(٢٣) د. نظام عباسي. مرجع سبق ذكره. ص ٣٣ و٤٢. كذلك:

- YAHIA, FARES, Zionist Relation with Nazi - Germany, Beirut 1978, P. 16.

(٢٤) راجع كتاب: «من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين» (مجازر وممارسات ١٩٣٦ ـ

١٩٨٣). دراسة موثقة من إعداد غازي السعدي. دار الجليل للنشر. عمّان/ الأردن (الجزء الثاني). الطبعة الأولى حزيران/ يونيو ١٩٨٥. ص ٢٦.

(٢٥) د. نظام عباسي. المرجع نفسه. ص ٤٢.

(٢٦) د. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٤٣ ـ ٤٤ نقلاً عن:

- Yahia, Fares, Zionist Relation with Nazi - Germany, PP. 17.

(٢٧) جون ودايفيد كيمحي (أو كيمشي)، «الدروب السريّة». ترجمة فلسطين المحتلة. منشورات فلسطين المحتلة. مطابع الكرمل الحديثة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١.

(٢٨) المرجع السابق نفسه. ص ١٣.

(٢٩) د. صادق جلال العظم «الصهيونية والصراع الطبقي». مرجع سابق. ص ١٤٢.

(٣٠) جون ودايفيد كيمحي «الدروب السريّة». ص ٣١.

(٣١) د. صادق جلال العظم. مرجع سبق ذكره. ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣٢) الياهو بن أليسار «دبلوماسية الرايخ الثالث واليهود» (بالفرنسية)

- E. Ben Elissar «La diplomatie du III Reich et les Juifs". PP. 52.

وأيضاً: د. علي محافظة. مرجع سبق ذكره. ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣٣) الياهو بن أليسار. . . ص ٦٧ ـ ٧٢.

- E. Ben Elissar, OP. PP. 67 - 72.

(٣٤) للتوسع في هذا الموضوع، انظر مجلة «المدار» السوفياتية. مرجع سبق ذكره. العدد ٢٦٠. عام ١٩٨٤. والعدد ٢٦٥. عام ١٩٨٥.

(٣٥) الياهو بن اليسار. . . مرجع سابق (بالفرنسية). ص ٨٩.

كذلك: د. علي محافظة. مرجع سابق. ص ١٩٨.

ود. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٥١.

(٣٦) د. علي محافظة. مرجع سابق. ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٣٧) يستحسن في هذا الإطار، مراجعة كتاب: د. علي محافظة. . ص ١٩٩ ـ ٢٠٠. وكتاب د. محمود عباس «العلاقات السريّة بين النازية والصهيونية». دار ابن رشد. عمان/ الأردن ١٩٨٤. ص ٦ ـ ١٩. كذلك:

مجلة «شؤون عربية» العدد ٤٠. كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٤. ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣٨) راجع مجلات «المدار» السوفياتية التي أشرنا إليها سابقاً.

كذلك: غازي السعدي. مرجع سبق ذكره. ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٣٩) د. علي محافظة . . مرجع سابق. ص ٢٠٠.

(٤٠) د. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٥٢ نقلاً عن:

- YAHIA, Fares, Zionist Relation with Nazi - Germany, P. 20 - 21.

(٤١) المرجع السابق نفسه.
(٤٢) إيفان دونيف «الصهيونية بلا قناع». مرجع سابق. ص ٣٨.
كذلك: رفيق شاكر النتشة «الاستعمار وفلسطين». ص ١٦٧.
(٤٣) إيفان دونيف. المرجع السابق. ص ٣٨.
ورفيق النتشة. المرجع السابق. ص ١٤٩.
(٤٤) د. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٤٦ نقلاً عن:
- YAHIA, Fares, Zionist Relation with Nazi - Germany. PP. 22 - 23.
(٤٥) د. علي محافظة.. مرجع سابق. ص ٢٠٠.
(٤٦) جون ودايفيد كيمحي «الدروب السريّة». ص ٣١.
(٤٧) المرجع نفسه. ص ٣٢. كذلك:
ـ د. محمود عباس «العلاقات السريّة بين النازية والصهيونية» ص ٢١.
(٤٨) ناحوم غولدمان «سيرة حياة ناحوم غولدمان» برلين ١٩٧٠. ص ١٩٧.
(٤٩) د. علي محافظة.. مرجع سابق. ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨.
ود. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٥٧ ـ ٥٨.
(٥٠) د. علي محافظة. المرجع نفسه. ص ٢٠٥.
(٥١) د. علي محافظة. المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(٥٢) د. علي محافظة. المرجع نفسه. ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٥٣) د. نظام عباسي. المرجع السابق. ص ٥٧.
ود. محمود عباس. مرجع سابق. ص ١٩ ـ ٢٢.
(٥٤) ميخائيل مالك «جلاوزة النازية» مجلة «المدار» السوفياتية. العدد ١٢ (٢٦٠) سنة ١٩٨٤. ص ٤٧.
أيضاً: الكسندر كراسنوف «صلة رحم مع الفاشية» مجلة «المدار» السوفياتية. العدد ٥ (٢٦٥) سنة ١٩٨٥. ص ٤٤.
(٥٥) المرجع السابق نفسه.
(٥٦) رفيق شاكر النتشة.. مرجع سبق ذكره. ص ١٥٣ نقلاً عن: عباس محمود العقاد «الصهيونية العالمية» ص ٣٧.
(٥٧) د. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٤٣.
(٥٨) المرجع نفسه. ص ٤٤ نقلاً عن:
- YAHIA, Fares... P. 17.
(٥٩) د. صادق جلال العظم. مرجع سبق ذكره. ص ١٤٠ ـ ١٤١.
(٦٠) من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (مجازر وممارسات ١٩٣٦ ـ ١٩٨٣). إعداد

غازي السعدي. ص ٢٠ و ٢٢.

(٦١) د. محمود عباس «العلاقات السرية بين النازية والصهيونية». مرجع سبق ذكره. ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦٢) المرجع نفسه. ص ٦٩/ ويوري إيفانوف «الصهيونية.. حذار». ترجمة ماهر عسل. دار الكاتب العربي. القاهرة ١٩٦٥ ـ ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٦٣) المرجع نفسه. ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٦٤) إيفان دونيف «الصهيونية بلا قناع» مرجع سابق. ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٦٥) روجيه غارودي «فلسطين أرض الرسالات السماوية». ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم. دار طلاس. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص ٢٣٦.

(٦٦) المرجع نفسه. ص ٢٣٤.

(٦٧) د. محمود عباس. مرجع سبق ذكره. ص ١٧٥/ وسميح القاسم «أضواء على الفكر الصهيوني». دار القدس. بيروت. ط ١. ١٩٧٨. ص ٥ ـ ١١.

(٦٨) غازي السعدي. مرجع سبق ذكره. ص ٢٦.

(٦٩) المرجع السابق نفسه.

(٧٠) روجيه غارودي. مرجع سبق ذكره. ص ٢٣٧.

(٧١) المرجع السابق نفسه. ص ٢٣٨.

(٧٢) أحمد بهاء الدين «إسرائيليات». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٢. ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٧٣) غازي السعدي. مرجع سابق. ص ٢٣.

(٧٤) المرجع السابق نفسه. ص ٢٤. وكذلك: مجلات «المدار السوفياتية المذكورة سابقاً.

(٧٥) راجع «المدار». المرجع نفسه. والصفحة نفسها/ . كذلك: غازي السعدي. مرجع سابق. ص ٢٤.

(٧٦) غازي السعدي. المرجع نفسه.

(٧٧) المرجع نفسه. ص ٢٥.

(٧٨) جون ودايفيد كيمحي. «الدروب السرّية». ص ٢٤.

(٧٩) المرجع السابق نفسه. ص ٢١ ـ ٢٤.

(٨٠) المرجع نفسه. ص ٦٦. وفي هذا المرجع تفصيلات دقيقة جداً حول هذا الموضوع، يستحسن العودة إليه لمن يريد التوسع في معرفة هذه التفاصيل.

(٨١) أحمد بهاء الدين «إسرائيليات». مرجع سابق. ص ١٨٥. كذلك: رفيق شاكر النتشة.. مرجع سابق. ص ١٥٦.

(٨٢) د. محمود عباس... مرجع سابق. ص ١٩٦.

(٨٣) المرجع نفسه. ص ٣٤. كذلك: رفيق النتشة ص ١٥٠. وجورج ماكاي «دولة إسرائيل والصهيونية» ترجمه عن المجرية أسد محمد قاسم. ص ١٦٠.

(٨٤) مجلة «شؤون فلسطينية» العدد ٣١. سنة ١٩٧٥. ص ٩٠ ـ ٩٦. ود. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٤٧/ وجورج ماكاي. . ص ١٦٠.

(٨٥) روجيه غارودي. مرجع سبق ذكره. ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٨٦) د. محمود عباس. مرجع سابق. ص ٩٩.

(٨٧) المرجع السابق نفسه. ص ٨٩.

(٨٨) روجيه غارودي. مرجع سابق. ص ٢٤١. كذلك:

ـ د. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٤٧.

(٨٩) د. محمود عباس. مرجع سابق. ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٩٠) المرجع السابق نفسه. ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٩١) المرجع نفسه. ص ٢٠٧.

(٩٢) المرجع نفسه. ص ٢٠٨.

(٩٣) روجيه غارودي. مرجع سابق. ص ٢٤٢/ وإيفان دونيف. . . ص ٤٠.

(٩٤) المرجع نفسه. ص ٢٤٣ (غارودي).

(٩٥) سميح القاسم «أضواء على الفكر الصهيوني» ص ٥ ـ ١١.

(٩٦) عبد الحفيظ محارب «هاغاناه، إتسل، ليحي» ـ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ـ. مركز الأبحاث. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٩٧) «الموسوعة السياسية» بإشراف د. عبد الوهاب كيالي وكامل زهيري. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٧٤. ص ٩٩. كما يراجع كتابنا أيضاً بالتفصيل حول هذا الموضوع:

«أسرار من التاريخ ـ الدبلوماسية السوداء». دار الكاتب. بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص ١٦٧ ـ ١٧٩.

(٩٨) د. محمود عباس. مرجع سابق. ص ١٨١.

(٩٩) د. نظام عباسي. مرجع سابق. ص ٣٧.

(١٠٠) د. محمود عباس. مرجع سابق. ص ٦٢.

(١٠١) رفيق النتشة. مرجع سابق. ص ١٥٨.

وجورج ماكاي. مرجع سابق. ص ١٦٢.

(١٠٢) إيفان دونيف. مرجع سابق. ص ٣٧ ـ ٣٨/ ويوري إيفانونف ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(١٠٣) د. محمود عباس. مرجع سابق. ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(١٠٤) المرجع نفسه. ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(١٠٥) المرجع نفسه. ص ٢٠٤.

(١٠٦) كريستوفر سايكس «مفارق الطرق إلى إسرائيل». تعريب وتعليق خيري حماد. دار الكاتب العربي. بيروت ١٩٦٦. ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(١٠٧) يستحسن مراجعة مقالة جعفر هادي حسن في مقالته بجريدة «الحياة» في ٧/ ٤/ ١٩٩٧.
كذلك نصر شمالي في مقالته المنشورة في مجلة «فلسطين الثورة». العدد ٧١٨. في ١٤/ ٨/ ١٩٩٧. ص ٢٧ ـ ٢٩.
ـ وجريدة «الديلي تلغراف» (البريطانية) في ٢/ ١٢/ ١٩٩٦.
ـ ومجلة «داي زايت» (الالمانية) بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٧.

(١٠٨) محمد نمر المدني «هل أحرق اليهود في أفران الغاز؟» منشورات الدار الحديثة. مطابع دار العلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٩٦. ص ٢١٦.

(١٠٩) التلفزيون العربي السوري/ شاشة الصحافة/ ميسّر سهيل/ عرض البرنامج في ٣/ ١٢/ ١٩٩٦. (محمد نمر المدني. . ص ٢١٦).

(١١٠) روبير فوريسون وماري بول ميمي «الأكذوبة التاريخية: هل فعلاً قُتل ستة ملايين يهودي؟». ترجمة ماجد حلاوي. دار ومكتبة التراث الأدبي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١١١) المرجع السابق نفسه.

(١١٢) المرجع نفسه. ص ٢٤.

(١١٣) المرجع نفسه. ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١١٤) روجيه غارودي. مرجع سابق. ص ٣٤٥.

(١١٥) روجيه ديلورم «إني أتّهم». ترجمة نخلة كلاس. منشورات دار الجرمق للطباعة والنشر. دمشق ١٩٨٠. ص ٢١٥. كذلك: رفيق النتشة. مرجع سابق. ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(١١٦) روجيه ديلورم. المرجع نفسه. ص ٢١٦.

(١١٧) نصر شمالي في مقال بعنوان «محارق الغاز النازية: الأكذوبة التاريخية الصهيونية». نشر في مجلة «المنابر» البيروتية. الأعداد ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٠. نيسان/ أبريل ـ أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٩. ص ١٠٥ ـ ١١٩.

(١١٨) المرجع نفسه. ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١١٩) المرجع نفسه. ص ١٠٩ ـ ١١٦.

(١٢٠) روبير فوريسون وماري بول ميمي. مرجع سابق. ص ٢٧.

(١٢١) المرجع نفسه. ص ٧٩ ـ ٨٠ و ص ١١٩ والغلاف الأخير. ود. نظام عباسي. . . ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١٢٢) المرجع نفسه. ص ١٢٠ ـ ١٢١.
(١٢٣) «فلسطين الثورة» العدد ٣٣٦. ص ٤٩ (تصدر عن «المجلس الثوري»).
(١٢٤) روجيه غارودي. المرجع نفسه.
(١٢٥) د. رشاد عبد الله الشامي «الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية» (سلسلة عالم المعرفة رقم ١٠٢) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. حزيران/ يونيو ١٩٨٦. ص ١٤٦.
ـ نقلاً عن: فرانس جوزف شيدل «أسطورة إسرائيل». ص ٤٥.
(١٢٦) د. رشاد عبد الله الشامي. المرجع نفسه. ص ١٤٢.
(١٢٧) المرجع نفسه ص ١٤٩.
(١٢٨) روجيه غارودي «فلسطين أرض الرسالات السماوية». ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم. دار طلاس. دمشق ١٩٨٨. ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.
(١٢٩) المرجع نفسه. ص ٢٢٥.

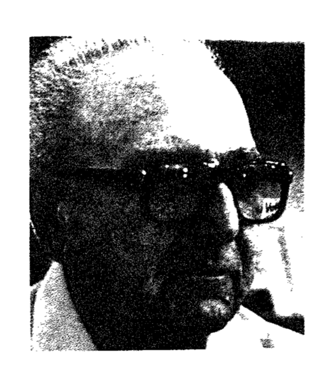
ملحــق

وثائق وشهادات وآراء

كتــاب

«الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» ومضمونه

روجيه غارودي



الأساطير المؤسِّسة للسياسة الإسرائيلية

ترجمة

حافظ الجمالي صياح الجهيّم

عطية

أسطورة «الملايين الستة» (المحرقة)

«الإبادة الجماعية Genocide هي التدمير المنهجي لمجموعة عرقية بإبادة أفرادها».

قاموس لاروس.

(إن الإبادة الجماعية هي، على غرار الوعد الإلهي في التوراة، عنصر تبرير إيديولوجي لخلق دولة إسرائيل».

توم سيغيف: المليون السابع، منشورات ليناليفي ١٩٩٣، ص ٥٨٨.

هناك ثلاثة مصطلحات غالباً ما تستعمل لتعريف المعاملة التي أنزلها النازيون باليهود: الإبادة الجماعية، المحرقة أو الهولوكوست والشواه.

ولمصطلح الإبادة الجماعية، من الناحية الاشتقاقية نفسها، معنى دقيق: إبادة عرق، إذا افترضنا أنه قد وجد «عرق» يهودي كما كانت تدعي العرقية الهتلرية وكما ما يزال يدعي القادة الإسرائيليون.

هل حدثت، أثناء الحرب «إبادة جماعية» لليهود؟

إن لمصطلح «الإبادة الجماعية»، في كل القواميس، معنى دقيقاً. فلاروس يعطي، مثلاً، التعريف التالي: «الإبادة الجماعية هي التدمير المنهجي لمجموعة عرقية بإبادة أفرادها».

إن هذا التعريف لا يمكن أن ينطبق حرفياً، إلا في حالة غزو يشوع لكنعان حيث قيل لنا، بصدد كل مدينة مفتوحة: «لم يبق فيها أحد على قيد الحياة (في الأعداد، ٢١، ٣٥ مثلاً).

فالكلمة استعملت، إذن، في نورمبرغ، بصورة مغلوطة تماماً على اعتبار أن الأمر لا يدور حول إفناء شعب كامل كما كانت الحال بالنسبة إلى «الإبادات المقدسة» للأماليسيتيين والكنعانيين وشعوب أخرى، أيضاً يقول عنها كتاب يشوع، مثلاً، إنه لم يترك حياً في أيفلون وحبرون (يشوع ١٠، ٣٧) أوهاغور: «مرروا الكائنات البشرية على حد السيف.. لم يدعوا أي كائن حي». (يشوع ١١، ١٤).

وعلى العكس من ذلك، فإن اليهودية (وتعريفها كعرق ينتمي إلى القاموس الهتلري) قد عرفت صعوداً عظيماً في العالم منذ عام ١٩٤٥.

وليس هناك أدنى شك في أن اليهود كانوا أحد أهداف هتلر المفضلة بسبب نظريته العرقية حول تفوق العرق الآري، وكذلك بسبب مماثلة هتلر المنتظمة بين اليهود والشيوعية التي كانت عدوه الرئيسي (وهو ما تشهد عليه إعدامات ألوف الشيوعيين الالمان ثم ضراوته، في أثناء الحرب، ضد الأسرى السلافيين). وكان قد خلق، بهذا الخلط، مصطلح «اليهودية ـ البولشفية».

وكان قد تصور، منذ إنشاء حزبه، القومي الاشتراكي، لا استئصال الشيوعية فقط بل، أيضاً، طرد كل اليهود، من المانيا أولاً، ثم من كل أوروبا عندما أصبح سيدها، وذلك بأشد الصور لا إنسانية: بالهجرة أولاً، ثم بالطرد وبالحرق، أثناء الحرب، في معسكرات الاعتقال في المانيا أولاً، ثم بالنفي الذي جرى تصوره، في البدء، إلى مدغشقر التي كانت ستؤلف غيتو واسعاً لليهود الأوروبيين، ثم إلى الشرق، في الأقاليم المحتلة، وخاصة إلى بولونيا، حيث حصد السلافيين واليهود والغجر عمل إجباري في خدمة الإنتاج الحربي، ثم أوبئة مخيفة، كالتيفوس، يشهد تضاعف أفران الحرق على سعتها.

ماذا كان الحساب الختامي القاسي لهذه الضراوة الهتلرية ضد ضحاياها السياسية أو العرقية؟

لقد أدت هذه الحرب العالمية الثانية إلى ٥٠ مليون قتيل، منهم ١٧ مليون سوفياتي و ٩ ملايين الماني، ودفعت جزية ثقيلة من القتلى من جانب بولونيا

وبلدان أوروبا المحتلة الأخرى، وكذلك من جانب ملايين جنود أفريقيا أو آسيا المجندين من أجل هذه الحرب التي كانت، كالأولى، مولودة من خصومات غربية.

فالسيطرة الهتلرية كانت، إذن، شيئاً آخر غير «مذبحة» واسعة كان اليهود ضحاياها الرئيسيين، على الأقل، إن لم يكونوا الوحيدين، وهو ما تميل دعاية ما إلى حملنا على تصديقه. لقد كانت كارثة إنسانية لم تكن، للأسف، دون سابقة لأن هتلر طبق على البيض ما كان الاستعماريون الأوروبيون يطبقونه، منذ خمسة قرون، على «البشر الملونين»، من هنود أميركا الذين أبيد منهم ٦٠ مليوناً من أصل ٨٠ (هم، أيضاً، بالعمل الإجباري والأوبئة أكثر منهم بالأسلحة) إلى الأفريقيين الذين نفي ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون قتيل على اعتبار أن النخاسين كانوا يحصلون على عبد واحد مقابل عشرة قتلى في معركة الأسر.

وكانت الأسطورة مناسبة للجميع. فالحديث عن «أكبر إبادة جماعية في التاريخ» كان يعني، للاستعماريين الغربيين، نسيانهم لجرائمهم الخاصة (حصد هنود أميركا وتجارة العبيد الأفريقيين)، وكانت مناسبة للقادة الأميركيين، بعد مذبحة درسدن في ١٣ شباط ١٩٤٥ التي أهلكت بقنابل الفوسفور، في بضع ساعات، مائتي ألف مدني دون سبب عسكري على اعتبار أن الجيش الالماني كان يقاتل متراجعاً على كل الجبهة الشرقية أمام الهجوم الصاعق للسوفيات الذين كانوا، من قبل، في كانون الثاني، على نهر الأودر، وكانت مناسبة، أكثر من ذلك أيضاً، للولايات المتحدة التي كانت قد ألقت على هيروشيما وناغازاكي قنبلتين ذريتين أدتا إلى أكثر من مائتي ألف قتيل وما يقرب من ١٥٠ ألف جريح محكومين بالموت بعد أجل متفاوت الطول».

المصدر: بول ماري دولاغورس: ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، حرب مجهولة، باريس ١٩٩٥، ص: ٥٣٥.

لم تكن الغايات عسكرية بل سياسية. فقد كتب تشرتشل، منذ عام ١٩٤٨، في كتابه: الحرب العالمية الثانية (المجلد السادس): «من الخطأ أن نفترض أن مصير اليابان تقرر بالقنبلة الذرية».

وكتب الأميرال الأميركي ويليام. أ. لاهي في كتابه «كنت هناك»، يؤكد ذلك قائلاً:

«في رأيي، لم يكن استعمال هذا السلاح البربري في هيروشيما وناغازاكي عوناً كبيراً في الحرب ضد اليابان».

وبالفعل، كان إمبراطور اليابان، هيروهيتو، قد شرع في التفاوض لاستسلام بلاده، منذ ٢١ أيار ١٩٤٥، مع الاتحاد السوفياتي (الذي لم يكن، بعد في حالة حرب ضد اليابان) بواسطة وزير الخارجية والسفير ماليك.

«طلب من الأمير كونوي أن يتهيأ للذهاب إلى موسكو للتفاوض مع مولوتوف مباشرة».

المصدر: بول ـ ماري دولاغورس، المرجع السابق، ص: ٥٣٢.

«كانوا، في واشنطن، يعرفون النيّات اليابانية تماماً. فقد كان «ماجيك» يرسل تقارير بالمكاتبات بين وزير الخارجية ومراسله في موسكو».

المصدر: المرجع السابق، ص ٥٣٣.

فالهدف المنشود لم يكن، إذن، عسكرياً، بل كان سياسياً كما اعترف بذلك وزير الطيران الأميركي، فنليتر شارحاً كون هدف استخدام القنبلة الذرية «إنزال الضربة القاضية باليابان قبل دخول روسيا الحرب».

المصدر: مجلة السبت الأدبية، عدد ٥ حزيران ١٩٤٤.

وخلص الأميرال الأميركي ليهي (مرجع سابق) إلى «اننا، بكوننا أول من استخدم القنبلة الذرية، قد هبطنا إلى المستوى الأخلاقي لبرابرة القرون الوسطى.. إن هذا السلاح الجديد والرهيب الذي يستخدم في حرب غير متمدنة هو بربرية حديثة غير جديرة بمسيحيين».

وهكذا، فإن كل هؤلاء القادة الذين كان من شأن «محكمة دولية» مؤلفة من بلدان محايدة أن تضعهم في مقاعد مجرمي الحرب إلى جانب غورنغ وعصابته اكتشفوا مع «غرف الغاز» و «الإبادات الجماعية» و «المحارق» عذراً مبرراً غير مأمول فيه من أجل «تبرير» جرائمهم ضد الإنسانية، إن لم يكن لمحوها.

وقد كتب المؤرخ الأميركي و.ف البرايت الذي كان مديراً للمدرسة الأميركية للدراسات الشرقية، في كتابه التركيبي الرئيسي، من العصر الحجري إلى المسيحية. التوحيد وتطوره، بعد تبريره لـ «إبادات يشوع المقدسة»، في غزوه لكنعان، كتب يقول: «ربما كان حقنا، نحن الأميركيين، في الحكم على الإسرائيليين أقل على اعتبار أننا أبدنا ألوف الهنود في كل أركان بلدنا الكبير وجمعنا من بقي منهم في معسكرات اعتقال كبيرة (ص ٢٠٥).

وإن مصطلح «المحرقة» (الهولوكوست) المطبق على المأساة نفسها منذ السبعينات، اعتباراً من كتاب إيلي فيزنتال: «الليل» (١٩٥٨) والذي أصبح شعبياً بسبب عنوان الفيلم: «الهولوكوست» هذا المصطلح يبرز، بصورة أفضل أيضاً، إرادة صنع حدث استثنائي، من الجريمة المقترفة ضد اليهود، لا مجال لأن تقارن به مذابح ضحايا النازية الأخرى ولا حتى أية جريمة أخرى في التاريخ لأنه كان لعذاباتهم وموتاهم، أيضاً، طابع قدسي. ويعرف قاموس لاروس أونيفرسيل، (مجلدان، باريس ١٩٦٩، ص ٧٧٢) الهولوكوست كما يلي: «تضحية مألوفة لدى اليهود تأكل النار، فيها، الضحية كاملة».

وهكذا، فإن استشهاد اليهود غير قابل للرد إلى أي استشهاد آخر: فقد كان، بطابعه القدسي، مندمجاً في المشروع الإلهي، على صورة صلب يسوع في

اللاهوت المسيحي، مدشناً، على هذا النحو، زمناً جديداً. وهو ما سيسمح لحاخام بأن يقول: «خلق دولة إسرائيل هو رد الله على الهولوكوست».

ومن أجل تبرير الطابع القدسي للهولوكوست. كان ينبغي أن تكون، هناك، إبادة كلية وتنظيم صناعي غير معروف سابقاً للإعدامات ثم الحرق.

إبادة كلية: كان ينبغي من أجل ذلك أن يجري تصور حل نهائي للمسألة اليهودية هو الإبادة.

إلا أنه لم يمكن تقديم أي نص يثبت أن «الحل النهائي» للمسألة اليهودية كان، بالنسبة للنازيين، الإبادة.

لقد كان عداء هتلر للسامية مرتبطاً، منذ خطاباته الأولى، بالنضال ضد البولشفية وكان يستعمل، باستمرار، تعبير «اليهودية ـ البولشفية». وكانت معسكرات الاعتقال الأولى التي بناها مكرسة للشيوعيين الالمان الذين هلك ألوف منهم، بمن فيهم زعيمهم تالمان.

أما بالنسبة لليهود، فقد وجه إليهم أشد الاتهامات تناقضاً: فقد كانوا، أولاً، كما قال: أكثر الفاعلين في الثورة البولشفية نشاطاً (تروتسكي، زينوفييف، كامينييف، الخ. . .)، وفي الوقت نفسه، كانوا، على حد قوله، أكثر الرأسماليين استغلالاً للشعب الألماني.

فقد كان المهم، إذن، بعد أن صفى الحركة الشيوعية وهيأ لتوسع المانيا في الشرق على صورة الفرسان التوتونيين أن يسحق الاتحاد السوفياتي، وهو ما كان، منذ أول حياته السياسية حتى نهايتها، شاغله المركزي، المستحوذ، والذي تجلى، في زمن قوته، بوحشيته حيال الأسرى السلافيين (البولونيين والروس)، بل وأنه قد خلق، خلال الحرب ضد الاتحاد السوفيات، الاينستاز غروبيه، أي الوحدات المكلفة، خصوصاً، بالقتال ضد حرب الأنصار السوفيات وبقتل مفوضيهم السياسيين، حتى لو كانوا أسرى. . وقد ذبح بينهم كثير من اليهود الذين كانوا أبطالاً مثل رفاقهم السلافيين.

وهو ما يثبت حدود الدعاية حول «العداء السوفياتي للسامية». فلا يمكن أن يدعى، في وقت واحد، أن السوفيات كانوا يستبعدون اليهود من المناصب الهامة وتأكيد أن اليهود كانوا يشكلون أغلبية المفوّضين السياسيين، للأنصار الذين كلفت الوحدات الخاصة بقتلهم: ذلك أنه لا يمكن أن نتخيل كيف يمكن لمثل هذه المسؤولية، مسؤولية قيادة نشاط الأنصار خلف حدود العدو (حيث كان التعاون والفرار من أسهل الأمور) إلى يهود كان مشكوكاً فيهم.

أما بالنسبة لجماهير اليهود الالمان، ثم الأوروبيين، عندما أصبح هتلر سيد القارة، فإن واحدة من أكثر أفكار النازيين وحشية كانت افراغ المانيا، ثم أوروبا منهم.

وعمل هتلر على مراحل:

* كانت المرحلة الأولى تنظيم هجرتهم ضمن شروط كانت تسمح له بنهب أغنامهم (ورأينا أن قادة «الهافارا» الصهيونيين كانوا يتعاونون معه بنجاح في هذه العملية واعدين، بالمقابل، بمنع مقاطعة المانيا الهتلرية وبعدم الاشتراك في الحركة المعادية للفاشية).

* وكانت المرحلة الثانية الطرد الخالص الذي يتابع هدف إرسالهم جميعاً إلى غيتو عالمي: بعد استسلام فرنسا، كانت جزيرة مدغشقر هي التي كانت يجب أن تنتقل إلى نطاق السلطة الالمانية بعد التعويض على المقيمين الفرنسيين السابقين فيها من جانب فرنسا. وقد جرى التخلي عن المشروع بسبب كبر حمولة السفن اللازمة لهذه العملية والذي لم تكن المانيا تستطيع، في زمن الحرب، تكريسه لهذه المهمة أكثر منه بسبب التحفظات الفرنسية.

* جعل الاحتلال الهتلري لشرق أوروبا، ولا سيما بولونيا، في الإمكان بلوغ الحل النهائي: إفراغ أوروبا من يهودها بنفيهم، كتلة، إلى هذه المعسكرات الخارجية. وهناك عانوا أسوأ العذابات، ليس فقط عذابات كل السكان المدنيين في زمن الحرب، كالغارات الجوية والمجاعة والحرمانات من كل الأنواع والمسيرات

المستعجلة، القاتلة بالنسبة لأضعفهم، من أجل الإجلاء عن المراكز، بل أيضاً، العمل الإجباري، ضمن أكثر الشروط لا إنسانية، من أجل خدمة المجهود الحربي الالماني (كانت اشويتز ـ بيركنو، مثلاً، أنشط مراكز صناعات شركة فاريين الكيميائية). وأخيراً أحدثت الأوبئة، وخاصة التيفوس، خسائر مروعة لدى أناس معتقلين سيئي التغذية ومصابين بالإنهاك.

هل كان من الضروري، إذن، اللجوء إلى طرائق أخرى لتفسير نسبة الوفيات المخيفة التي ضربت ضحايا مثل هذه المعاملات، ثم المبالغة، بشكل لا يقاس، بالأعداد تحت طائلة مراجعتها، بعد ذلك، بالتخفيض؟... وأن يحمل المرء، مثلاً، على...

* تغيير المكتوب على مدخل بيركنو ـ اشويتز لخفض عدد الموتى من أربعة ملايين إلى مليون.

* تغيير المكتوب على غرفة الغاز في داشو لبيان أنها لم تعمل أبداً.

* أو المكتوب في «الفيلودوروم ديفر» في باريس للدلالة على أن عدد اليهود الذين احتجزوا فيه كان ٨١٦٠ وليس ٣٠ ألفاً كما كانت تشير اللوحة السابقة التي سحبت.

المصدر: جريدة لوموند ١٥ تموز ١٩٩٠، ص: ٧.

إن الأمر لا يدور حول مسك محاسبة جنائزية. فقتل بريء واحد، يهودياً كان أم غير يهودي، يشكل، فعلاً، جريمة ضد الإنسانية. ولكن، إذا لم يكن لعدد الضحايا، من هذه الناحية، أية أهمية، فلماذا التشبث، منذ أكثر من نصف قرن، برقم الملايين الستة، في حين لا يعتبر أمراً لا يمس عدد الضحايا غير اليهود في كاتين أو درسدن أو هيروشيما وناغازاكي الذين لم يوجد، فيما يتعلق بهم، رقم ذهبي على عكس رقم الملايين الستة الذي أخذ صفة القداسة، على الرغم من أنه توجب، باستمرار، أن يراجع تخفيضاً، هذا العدد، عدد فئة واحدة من الضحايا

لا تمارس العذابات الظالمة التي أنزلت بها؟.

بالنسبة لمعسكر اشويتزر بيركنو وحده: ٨ ملايين على حد قول فيلم الان رينيه، «ليل وضباب» وهو، من جهة أخرى، فيلم جميل جداً ومؤثر تأثيراً عميقاً.

* ٨ ملايين حسب «وثائق لخدمة تاريخ الحرب. معسكرات الاعتقال»، المكتب الفرنسي للنشر، ١٩٤٥ ـ ص: ٧.

* ٤ ملايين بموجب التقرير السوفياتي الذي أعطته محكمة نورمبرغ قيمة «دليل حقيقي» بموجب المادة ٢١ من أنظمتها التي تنص على ما يلي: «لوثائق لجان تحقيق الحكومات الحليفة وتقاريرها قيمة براهين حقيقية». وهذه المادة ٢١، نفسها أعلنت «إن هذه المحكمة لن تطلب إقامة الدليل على الوقائع العمومية الذيوع. وسوف تعتبرها واقعية».

* مليونان حسب قول المؤرخ ليون بولياكوف في «كتاب صلوات الكراهية»، كالمان ليفي ١٩٧٤ ص: ٤٩٨.

* مليون ومائتان وخمسون ألفاً حسب قول المؤرخ راول هيليبرغ في «تدمير يهود أوروبا»، الطبعة الإنكليزية، هولمز ومابر، ١٩٨٥، ص ٨٩٥.

ولكن هو ذا مدير معهد تاريخ الزمن الحاضر في اللجنة الوطنية للبحث العلمي، السيد فرانسوا بيد اريدا يلخص، في مقال نشر في جريدة «لوموند»، بعنوان: «تقدير ضحايا اشويتز» وذلك بعد أبحاث تاريخية طويلة أجراها، تحت ضغط المؤرخين النقديين المراجعين. يقول بيداريدا:

«أخذت الذاكرة الجماعية رقم الملايين الأربعة ـ الرقم نفسه الذي كان، على ذمة تقرير سوفياتي، يمثل، حتى الآن، في اشويتز، على النصب المشاد لذكرى ضحايا النازية. إلا أن متحف يادفاشيم، في القدس، كان يشير إلى مجموع أعلى بكثير من الواقع.

ومع ذلك، فإن الذاكرة العلمية قد انصرفت، منذ نهاية الحرب، إلى العمل.

ونجم عن هذه التحريات الصبورة والدقيقة أنه لا يمكن الأخذ برقم الملايين الأربعة لأنه لا يستند إلى أي أساس جدي.

وكانت المحكمة، فوق ذلك، تستند إلى تأكيد لآيخمان يدعي أن سياسة الإبادة سببت موت ستة ملايين يهودي، منهم أربعة ملايين في المعسكرات. وإذا عدنا، الآن، إلى أحدث المؤلفات وأكثر الإحصائيات موثوقية ـ وتلك هي حال كتاب راول هيلبرغ، «تدمير يهود أوروبا» (فايار ١٩٨٨) ـ فإننا نصل إلى حوالي مليون ميت في اشويتز، وهو مجموع يقره مجمل الاختصاصيين على اعتبار أن هؤلاء يتفقون على عدد ضحايا يتراوح بين ٩٥٠ ألفاً، كحد أدنى، ومليون ومائتي ألف كحد أعلى».

المصدر: «لوموند» ٢٣ تموز ١٩٩٠.

ومع ذلك، وبعد أن خفض عدد ضحايا اشويتز ـ بيركنو، رسمياً، من أربعة ملايين إلى مليون، ظلوا يكررون الرقم الإجمالي: ستة ملايين(*) يهودي أبيدوا حسب هذا الحساب الغريب: ٦ - ٣ = ٦.

إن هذه السلسلة من التقديرات تتعلق بمعسكر اشويتز وحده. ويمكن إجراء برهان من النوع نفسه بالنسبة لمعسكرات أخرى.

كم من الموتى كان هناك في ماجدانيك مثلاً؟

* مليون وخمسمائية ألف كما تقول لوسي دافيدوفتش في «الحرب ضد اليهود» كتب بنغوان ١٩٥٧، ص: ١٩١.

(*) يشير الكتاب السنوي اليهودي الأميركي، رقم ٥٧٠٢. من ٢٢ أيلول عام ١٩٤١ حتى ١١ أيلول عام ١٩٤٢ الذي نشرته شركة النشر اليهودية في أميركا، يشير من الصفحة ٦٦٦ إلى أنه كان في أوروبا، الخاضعة لالمانيا، بعد التوسع النازي في روسيا، ومع أخذ اليهود الباقين في المانيا في الحساب، ثلاثة ملايين ومائة وعشرة آلاف وسبعمائة واثنان وعشرون يهودياً (!) عام ١٩٤١. فكيف يُباد منهم ستة ملايين؟.

* ثلاثمائة ألف على حد قول ليا روش وابرهارد جيكل في كتاب منشور عام ١٩٩١، ص: ٢١٧.

* خمسون ألفاً حسب راول هيلبرغ (مرجع سابق).

والسؤال المطروح، إذ ذاك، هو التالي: أليس خدمة لدعاية النازيين الالمان الجدد (أو الحزب اليميني المتطرف في فرنسا) أن تقدم له الحجة التالية: «إذا كنتم قد كذبتم حول مسألة عدد الضحايا اليهود هذه، فلماذا لا تكونون قد بالغتم في جرائم هتلر؟».

لا يحارب التقليل الإجرامي من الهول النازي بأكاذيب ورعة، بل بالحقيقة التي هي أفضل اتهام للبربرية.

إن المتحولات المربكة حول وسائل قتل اليهود يمكن أن تولد الشك هي نفسها:

* فالنيويورك تايمز، في عدد ٣ حزيران ١٩٤٢، تتحدث عن «بناء للاعدام» كان يرمى، فيه، بالرصاص ألف يهودي يومياً.

* والجريدة نفسها تتحدث، في ٧ شباط ١٩٤٣ عن «محطات لتسميم الدم» في بولونيا المحتلة.

* وفي كانون الأول ١٩٤٥، وفي كتابه بعنوان «قتل اليهود في بولونيا» منشورات أوروبا فيرلاغ، زوريخ، نيويورك، ص ٢٩٠ وما يليها، يدخل ستيفان زنده اليهود في بحيرة استحمام واسعة مرر فيها تيار كهربائي عالي التوتر لإعدامهم. وهو يخلص إلى أن «مسألة إعدام ملايين البشر كانت محلولة».

* وتشير وثيقة نورمبرغ .P.S ٣٣١١ المؤرخة في ١٤ كانون الأول ١٩٤٥، في محضر، إلى أن الضحايا كانت تغطس في «غرف ذات أبخرة محرقة».

* وبعد شهرين ونصف الشهر (شباط)، أحلت المحكمة نفسها محل غرف بخار الماء المغلي غرف غاز. وفي عام ١٩٤٦، يضيف سيمون فيزنتال متحولة

لغرف الإعدام: فقد كانت تحتوي على أقنية لجمع دهن اليهود المقتولين لصنع صابون منه. وكانت كل قطعة صابون تحمل أحرف R.J.F (دهن يهودي صاف)، منقوشة عليها. وفي عام ١٩٥٨، لا يشير، في كتابه «الليل» أدنى إشارة إلى غرف الغاز ولكن كلمة «فرن» وردت في الترجمة الالمانية (منشورات أولشتاين)، «غرفة غاز».

وكانت هناك روايات أخرى: رواية الموت بالكلس الحي المسفوح في عربات الشحن، وهي رواية تعود إلى البولوني كارسكي، مؤلف كتاب «قصة حالة سرية»، منشورات ريفرسابيد بريس، كامبردج، والمترجم إلى الفرنسية بعنوان «شهادة أمام العالم» في منشورات سيلف، باريس ١٩٤٨. ولكن أشد روايتين انتشاراً إعلامياً عن طريق التلفزيون والكتب المدرسية كان الإعدام بالزيكلون ب، من جهة ، والشاحنات القاتلة بمعالجة غازات عوادم محركاتها الديزل من جهة أخرى.

وأقل ما يمكن أن يقال، من أجل عدم إعطاء فرصة لدعاية المعجبين بهتلر هنا أيضاً، أنه من المؤسف على الأقل، أن لا يكون قد صدر أمر بأية خبرة، لا من جانب محكمة نورمبرغ ولا من جانب أية محكمة أخرى كان عليها، بالتالي، محاكمة مجرمي حرب، من أجل أن يحدد، نهائياً، ما الذي كان سلاح الجريمة.

هناك مثال آخر مؤسف هو معسكر داشو. فالفيلم حول الوحشيات النازية الذي عرض في نورمبرغ، خلال المحاكمة، أظهر «غرفة غاز» واحدة، كانت «غرفة غاز» داشو. وقد نظمت للسياح وتلاميذ المدارس زيارات لداشو، وتشير لافتة حيّة، اليوم، إلى أنه لم يمكن تعريض واحد، فيه، للغاز لأن «غرفة الغاز» لم تنجز قط.

ويقال للزوار إن عمليات التعريض للغاز قد حدثت في الشرق، خارج ما كان أراضي المانيا قبل الحرب.

ويعترف بلاغ لمارتن بروسزات، عضو معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ،

منشور في ١٩ آب ١٩٦٠ في جريدة «دي تزايت» فعلاً، بأنه: «لم يعرض للغاز، لا في داشو ولا في بيرغن ـ بيلسن ولا في بوشنفالد، يهود أو سجناء آخرون(*) . . . فالإبادة الجماعية لليهود بدأت عام ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ . . . في أرض بولونية محتلة قبل كل شيء (ولكن، ليس في أي مكان من الرايخ السابق): في اشويتز وبيركنو وسوبيبور وتريبلينكا وشلمنو وبلزيك».

إلا أنه كان هناك «شهود» عيان على التعريض للغاز، في هذه المعسكرات الغربية بقدر ما كان هناك، منهم، بالنسبة لمعسكرات الشرق.

ألا تعطى، على هذا النحو، الحجج لكل الراغبين في إعادة الاعتبار إلى هتلر بسؤالهم، مثلاً، لماذا يجب رفض روايات «شهود عيان المعسكرات الغربية واعتبار روايات الناجين من معسكرات الشرق حقيقية»؟.

إن ذلك يعطيهم حججاً للتشكيك بالحقيقة المؤكدة للاضطهادات والعذابات وجرائم القتل ضد اليهود والمعارضين الآخرين للنظام النازي، كالشيوعيين الالمان الذين كانوا أول ضحاياه منذ عام ١٩٣٣، والذين خلقت من أجلهم أولى معسكرات الاعتقال مثلاً.

هل نحتاج، فوق الغارات التي كانت تضرب، دون تمييز، شعوب البلدان المحاربة والعمل الإجباري، كعمل العبيد، والتنقلات المستمرة ضمن شروط لا إنسانية كانت تترك ألوف الجثث على الطرقات وأكثر أنواع سوء التغذية بربرية

(*) مناقضاً بذلك، مرة أخرى، قرارات نورمبرغ التي كانت تستند إلى وجود عمليات تعريض للغاز، في هذه المعسكرات. وقد أصبح السيد مارتن بروسزات، عام ١٩٧٢، مديراً لمعهد ميونيخ للتاريخ المعاصر. وقد زاد في أهمية الكشف أن كمية غاز في هذه المعسكرات وأن إخراج إيجاد بناء غرفة الغاز، كان الوثيقة التي كانت تؤثر في الزوار أقوى تأثير.

وفي محكمة نورمبرغ، ذكر السير هارلي شاوكروس، في ٢٦ تموز ١٩٤٦. «غرف الغاز، ليس في أشويتز وتريبلينكا فقط، بل في داشو أيضاً». (المحكمة العسكرية الدولية، الجزء الثاني، ص ٤٥٦٣).

وأوبئة التيفوس الكاسحة، هل تحتاج هذه المأساة إلى تاج لهب جهنم لوصف مذبحة اليهود من جانب معاداة النازيين الوحشية للسامية؟.

هل هناك حاجة، منذ ذلك الحين، إلى التلويح بشبح «غرف الغاز» للمحافظة، بأي ثمن، على الهولوكوست، (الإبادة التضحوية بالنار) وطابعه الاستثنائي؟.

في عام ١٩٨٠، أعيد وضع الطابع الفريد لمذبحة اليهود موضع المساءلة، لأول مرة، من جانب صحفي شهير، بواز افرون:

«. . . كان كل ضيف مميز يقاد، كما لو كان ذلك بديهياً، في زيارة إجبارية إلى ياد فاشيم (. . .) لإفهامه جيداً مشاعر الإثم المتوقعة منه».

«ظننا أنفسنا، وقد قدرنـا أن العالم يكرهنا ويضطهدنا، معفيين من ضرورة أن نكون مسؤولين عن أفعالنا حياله». فالعزلة الزورية (البارانوية) عن العالم وقوانينـه يمكن أن تؤدي ببعض اليهـود إلى معاملة غير اليهود على أنهم دون البشر، منافسين، على هذا النحو، عنصرية النازيين. وأفرون يحذر من الميل إلى الخلط بين العداء العربي والمعاداة النازية للسامية. «لا يمكن تمييز الطبقة الحاكمة في بلد ما عن دعايتها السياسية لأن هذه الأخيرة مقدمة بوصفها شطراً من حقيقتها. وهكذا يعمل الحكام في عالم مسكون بالأساطير والمسوخ التي خلقوها هم أنفسهم».

المصدر: بواز افرون: «الإبادة الجماعية: خطر على الأمة» رايتون العدد ٢١، أيار ـ حزيران ١٩٨٠ ص ١٢ وما يليها.

أولاً، وعلى الرغم من وجود خلط بين «فرن الإحراق» و «غرفة الغاز» لدى ملايين من الناس لا يقبل حسن نيتهم النقاش، ومن وجود عدد كبير من «الأفران في المعسكرات الهتلرية»، لمحاولة وقف انتشار أوبئة التيفوس، فإن الفرن ليس

حجة كافية: فهناك أفران في جميع المدن الكبرى، في باريس (في مقبرة بيرلاشيز) ولندن وكل العواصم الهامة، وعمليات الإحراق هذه لا تعني، بديهياً، *إرادة إبادة* السكان.

فكان يجب، إذن، إضافة «غرف غاز» إلى أفران الإحراق لإثبات عقيدة الإبادة بالنار.

وأول مقتضى أولي للبرهان على وجودها كان تقديم الأمر الذي نص على هذا التدبير. إلا أنه لم يوجد أي شيء في الأرشيفات التي وضعتها السلطات الالمانية بمقدار كبير من الدقة والتي استولى عليها الحلفاء لدى هزيمة هتلر، لا الموازنات المخصصة لهذه العملية ولا التوجيهات المتصلة ببناء هذه الغرف وتشغيلها، وبكلمة واحدة، لم يوجد أي شيء كان يمكن أن يسمح بإجراء الخبرة على «سلاح الجريمة». ولم يقدم شيء من ذلك.

ومن الجدير بالملاحظة أنه، بعد الاعتراف رسمياً بأنه لم يحدث تعريض قاتل للغاز في أراضي الرايخ السابق، على الرغم من المصادقات التي لا تحصى من «شهود عيان»، ظل معيار الذاتية هذا مقبولاً فيما يتعلق بمعسكرات الشرق. وخاصة معسكرات بولونيا، حتى عندما تكون هذه الشهادات ملطخة بأكثر الشكوك شرعية.

إن إخراج متحف داشو لم يخدع ألوف الأطفال الذين كانوا يقادون إليه لتعليمهم عقيدة الهولوكوست وحدهم، بل خدع، أيضاً، راشدين مثل الأب موريلي، الدومنيكاني، الذي كتب، في «أرض الضيق» (منشورات بلود وغاي ١٩٤٧، ص: ١٥)، يقول: «وضعت عينين مليئتين بالرعب على الكوة المشؤومة التي كان الجلادون النازيون يستطيعون، أيضاً، أن يروا، منها، هؤلاء البؤساء المعرضين للغاز يتلوون».

بل إن سجناء سابقين في بوشنفالد وداشو، خضعوا هم أيضاً لإيحاء الأسطورة المغذاة بكل هذه العناية.

وقد صرح مؤرخ فرنسي كبير، ميشيل بوار، العميد الفخري لكلية كان وعضو الأكاديمية والسجين السابق في ماوتهاوزن، صرح، عام ١٩٨٦، قائلاً:

«في الدراسة التي قدمتها، حول ماوتهاوزن (...) عام ١٩٤٥ تحدثت مرتين عن غرفة غاز. وعندما جاء زمن التفكير، قلت لنفسي: من أين اكتسبت القناعة بأنه كان هناك غرفة غاز في ماوتهاوزن؟ لم يحدث ذلك أثناء إقامتي في المعسكر لأنه لا أنا ولا أي شخص كنا نرتاب في إمكان وجودها. فهذه القناة، إذن «متاع» تلقيته بعد الحرب، فقد كان ذلك مسلماً به. ولاحظت أنه لم يكن يوجد في نصي أي إسناد فيما يتعلق بغرفة الغاز، في حين أني أؤيد معظم تأكيداتي بأسانيد...

المصدر: جريدة اويست فرانس، ٢ و ٣ آب ١٩٨٦، ص: ٦.

وكان غبرييل كون ـ بنديت قد كتب من قبل: «فلنقاتل من أجل هدم غرف الغاز هذه التي تعرض على السياح في المعسكرات التي نعلم، الآن، إنه لم يكن يوجد، فيها، أية غرفة من هذه الغرف تحت طائلة أن لا يعود أحد يصدقنا في ما نحن واثقون منه».

المصدر: جريدة ليبراسيون، ٥ آذار ١٩٧٩، ص: ٤.

إن غرفة الغاز الوحيدة التي قدمت، في الفيلم الذي عرض، في نورمبرغ، على المحكمة وعلى كل المتهمين، كانت غرفة داشو.

وفي ٢٦ آب ١٩٦٠، كتب السيد بروسزت، باسم معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ الصهيوني الصبغة، في جريدة دي تزايت (ص ١٤) قائلاً: «إن غرفة غاز داشو لم تنجز ولم تعمل أبداً».

ومنذ صيف ١٩٧٣ تشرح لافتة نصبت أمام رشاشات الدوش أن «غرفة الغاز

هذه المموهة في صورة قاعة دوش لم توضع، أبداً، في الخدمة»، مضيفة أن السجناء المحكومين بالموت بالغاز نقلوا إلى الشرق».

ولكن غرفة غاز داشو كانت الوحيدة التي عرضت صورتها على متهمي نورمبرغ بوصفها أحد مواضع الإبادة بالجملة، وصدق المتهمون ذلك ما عدا غورنغ وسترايشر.

غارودي يعرّي الأساطير المؤسسة لإسرائيل

صدرت الترجمة العربية لكتاب الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية/ الذي أثار عاصفة ضد مؤلفه روجيه غارودي وصلت إلى حد محاكمته في باريس واتهامه بمعاداة السامية.

دار/ الغد العربي/ التي أصدرت الكتاب صدرت الترجمة بتنويه من غارودي قال فيه أنه اضطر لطبع الكتاب في أصله الفرنسي على نفقته الخاصة بعد أن رفضته دور النشر الفرنسية.

ويرى غارودي أن الصهيونية تستند على أساطير منها ثلاث لاهوتية هي «أسطورة الوعد» الإلهي لليهود و «أسطورة الشعب المختار» و «أسطورة التطهير العرقي» أي نقاء العنصر الإسرائيلي.

وهناك أيضاً ما أسماه أساطير القرن العشرين وهي «أسطورة معاداة الصهيونية للفاشية» و «أسطورة عدالة/ محاكمة/ نورمبرج» لمجرمي الحرب العالمية الثانية التابعين لدول المحور و «أسطورة الهولوكوست» و «أسطورة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

وهو لا يقبل هذه الأساطير. ويقول أن المنظمات اليهودية وغالبية زعماء اليهود وقفوا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، «إلا أن الجماعة الصهيونية رغم أقليتها في المانيا آنذاك اتخذت سياسة مخالفة منذ ١٩٣٣ وحتى ١٩٤١ وتواطأت بل وتعاونت مع هتلر».

فيما يتعلق بمعاناة اليهود من هتلر أثناء الحرب يوافق غارودي على أن «اليهود كانوا أحد الأهداف المفضلة لهتلر بسبب نظريته العنصرية.. ومع ذلك فإن الهيمنة الهتلرية لم تكن كما أشاعت بعض ألوان الدعاية حكراً على اليهود وحدهم أو أنهم كانوا الضحايا الرئيسيين فقد كانت كارثة بشرية لا مثيل لها».

ويضيف: «خلفت هذه الحرب العالمية الثانية ٥٠ مليوناً من الموتى منهم ١٧ مليوناً من السوفييت و ٩ ملايين من الالمان».

ويناقش غارودي صحة عدد الملايين الستة من اليهود التي يقال أن هتلر أبادها والأساليب التي قيل أنه استخدمها في ذلك مشيراً إلى تضارب التقارير حول عددهم ويقول «إذا كنتم قد كذبتم بشأن مسألة عدد الضحايا اليهود فماذا يمنع أن تكونوا بالغتم في جرائم هتلر؟».

وتناول في قسم من الكتاب توظيف «الصهيونية الإسرائيلية» السياسي للأساطير التي أشار إليها وقال أن «اللوبي» أو قوى الضغط الصهيونية وظفت هذه الأساطير في فرض الهيمنة شبه الكاملة على أجهزة الإعلام في الولايات المتحدة وفرنسا.

وقال ان ذلك فرض بدوره على العالم خلطاً وقلباً للمعاني «فالدفاع عن الوطن أصبح إرهاباً.. أما إذا غزت إسرائيل لبنان فالعملية تسمى السلام في الجليل».

جريدة «تشرين»
١٩٩٦/٦/٢٤

أساطير روجيه غارودي
في ترجمة عربية أولى

كتاب المفكر الفرنسي روجيه غارودي «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» الذي أثار أخيراً عاصفة في فرنسا، صدرت ترجمته العربية في بيروت عن دار عطية للنشر والترجمة والتأليف. وحمل غلاف الكتاب صورة للمفكر الفرنسي مع الأب بيار الذي تعرّض بدوره لحملة صهيونية معادية عقب تأييده لأفكار غارودي في الكتاب.

وكان غارودي كما عبّر في «المقدمة» نشر الكتاب في باريس على نفقته الخاصة بعدما كان طبعه طبعة خاصة لم توزع في السوق بل أرسلت إلى المشتركين. وقد عانى من جراء الكتاب من وطأة الإرهاب الثقافي كما يعبّر «لجماعة من جماعات الضغط التي سبق للجنرال ديغول أن أدان تأثيرها الكبير في الإعلام».

ويوضح غارودي أن كتابه هذا مساهمة في النضال من أجل سلام حقيقي، قائم على احترام الحقيقة والقانون الدولي. ويعترف غارودي أنه يؤرخ في كتابه لإحدى الهرطقات المعاصرة وهي الصهيونية التي هي قضية قومية لا دينية. فالصهيونية السياسية (كما يعبّر) هي النقيض للنبوءات اليهودية الكبيرة.

والكتاب ترجمه إلى العربية حافظ الجمالي وصياح الجهيّم. وأصدرت الدار نفسها كتابين آخرين لغارودي هما «نحو حرب دينية: جدل العصر» (ترجمة صياح الجهيّم) و «الإسلام» (ترجمة وجيه أسعد).

«الحياة» ٢/٧/١٩٩٦

في مقابلة مع مجلة «المصوّر» المصرية
روجيه غارودي: الصهيونية هرطقة دينية

أكد الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي أن الصهيونية هي «هرطقة» دينية أدانها اليهود أنفسهم، وذلك في مقابلة نشرتها مجلة «المصور» الاسبوعية المصرية.

وقال غارودي الذي اتهمه القضاء الفرنسي في نهاية نيسان/ ابريل ١٩٩٦ بـ «إنكار الجرائم التي ارتكبت ضد البشرية» في كتابه الأخير بعنوان «الخرافات التي أسست عليها السياسة الإسرائيلية» أن «الصهيونية التي هي المبدأ والأساس الذي قامت عليه دولة إسرائيل هي هرطقة حكومة إسرائيل تريد أن تجعل من الدين قومية. أن إبدال إله إسرائيل بدولة إسرائيل هرطقة لا شك فيها. انها جريمة الصهيونية.

وأكد غارودي الذي يشكك في كتابه في مقتل ستة ملايين من اليهود بيد النازيين ويرفض استخدام تعبير «الهولوكوست» أنه أصبح منذ العام ١٩٨٢ هدفاً «للوبي الصهيوني الذي نجح في إيصاد جميع الأبواب من حولي» عبر تهديد الناشرين بقطع أي تمويل عنهم لو نشروا كتبي وبتكسير واجهة المكتبات. وأوضح أن هذا الموقف كان نتيجة لمقالة عن الغزو الإسرائيلي للبنان اعتبر فيه أن الغزو لم يكن «مجرد خطأ وإنما نتيجة منطقية للنظام الصهيوني».

وأكد غارودي أنه اضطر إلى اللجوء إلى ناشرين متواضعين لنشر كتبه اللاحقة

ومع ذلك أدى كتابه «المسألة الإسرائيلية» إلى إفلاس الناشر. وتلقت المكتبات تهديدات بتكسير واجهاتها إذا عرضت كتابه «فلسطين أرض الرسالات السماوية» كما أنه اضطر إلى طباعة «الخرافات التي أسست عليها السياسة الإسرائيلية» على حسابه.

وقال أن «قتل يهودي واحد فقط لأنه يهودي يعد جريمة ضد البشرية فالعبرة ليست بالعدد والكل متفق على ذلك فلماذا الاصرار على رقم ٦ ملايين وكأنه أصبح مقدساً. السبب ببساطة أنه كان أساساً لعملية نصب مالية، فإسرائيل تلقت تعويضات مالية على أساسه».

وتابع يقول: «الغريب أن إسرائيل لم تكن قد وجدت بعد عندما وقعت هذه الجريمة. على أي أساس إذن تلقت التعويضات التي لم يكن لها أي حق قانوني في تلقيها؟ كما أن الرقم استخدم لإعفاء إسرائيل من تطبيق قواعد القانون الدولي».

وقال «أنا أعارض استخدام لفظ هولوكوست لأنه لاهوتي. أنا مقتنع تماماً أن اليهود تعرضوا لمجزرة لكنها للأسف ليست جريمة الإبادة الجماعية الوحيدة في تاريخ البشرية. كان مصير الأفارقة التي اتخذنا منهم عبيداً أسوأ من مصير اليهود».

واتهم غارودي الصحف الفرنسية التي قال إنها ترفض نشر أفكاره أو عقد ندوة للحوار معه بأنها «مفلسة» وتقع «تحت سيطرة إسرائيل» بدليل أنه «لا توجد صحيفة فرنسية واحدة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تجرأت على استخدام تعبير جريمة ضد البشرية لوصف القصف الإسرائيلي المتعمد للمدنيين في موقع لجنود الأمم المتحدة» في قانا في الجنوب اللبناني.

«الشرق» ١٦/٥/١٩٩٦

في مقابلة مع جريدة «الأهرام» المصرية
غارودي: ما اتعرض له كالشنق على شجرة من دون محاكمة

تساءل الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي الذي يتعرض لهجمة شرسة من أوساط فرنسية ويهودية، لنفيه وجود محرقة اليهود النازية، عن موقف دعاة حقوق الإنسان عندما ارتكبت إسرائيل «جرائم بشعة» ضد المدنيين في لبنان.

وفي حوار مع صحيفة «الأهرام» المصرية، أكد غارودي الذي اعتنق الإسلام، أن نصوص التوراة واضطهاد الزعيم النازي أدولف هتلر لليهود، لا يمكن أن يبرر السطو على الأراضي الفلسطينية وطرد الشعب الفلسطيني والقمع الدموي الذي يتعرض له.

وقال غارودي «أين كان دعاة حقوق الإنسان عندما انهالت القنابل على رؤوس المدنيين الأبرياء في جنوبي لبنان؟». وأضاف أن «أحداً منهم لم ينبس بكلمة واحدة للاعتراض على هذه الجرائم البشعة التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان».

وأوضح أن الدعاية الصهيونية تريد أن تفرض بالإرهاب الفكري تاريخاً رسمياً يبرر ما اقترفته، وما زالت تقترفه إسرائيل من جرائم. وندد بالجريمة البشعة التي ارتكبها رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز ضد المدنيين اللبنانيين في قانا.

وفي تصريحات لصحيفة «الخليج» الإماراتية، قال غارودي «ما يحزنني اليوم هو أن الهجمة الشرسة التي تستهدفني لا تقوم على أساس من الانصاف، فالغالبية

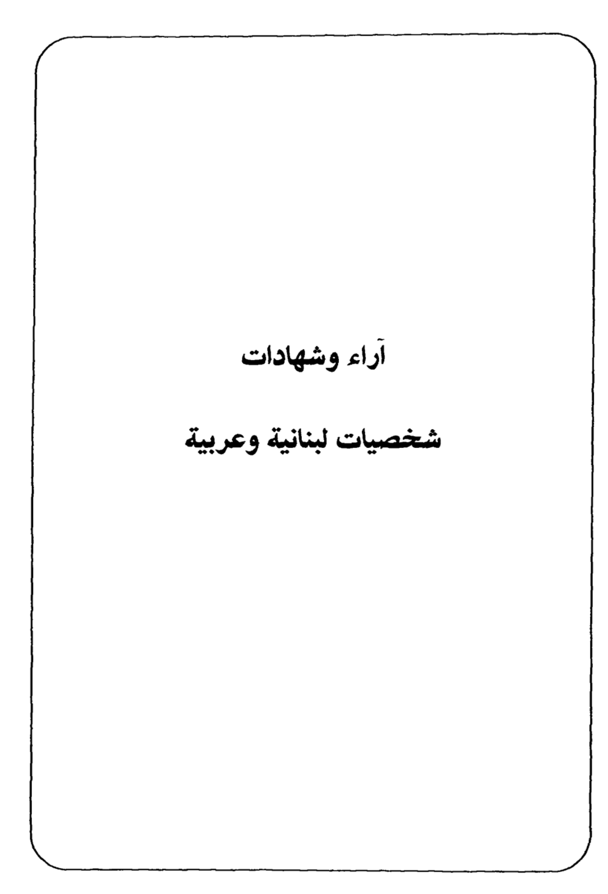
الساحقة ممن يهاجمونني لم يقرأوا كتابي» الذي حمل عنوان «الخرافات في السياسة الإسرائيلية»، والذي شكك فيه في «المبدأ الراسخ حول إبادة ستة ملايين يهودي على يد النازيين».

وتابع بالقول «ما اتعرّض له الآن أشبه بعمليات الشنق في الأشجار دون محاكمة التي كانت سائدة في أميركا في زمن رعاة البقر».

وأوضح غارودي «المشكلة هي أنني لا أملك إمكانية الدفاع عن نفسي (. . .) لقد حاولت نشر ردود في كل الصحف ووسائل الإعلام الفرنسية لكنها رفضت جميعاً نشر حرف واحد مما أرسلته واكتفت بالهجوم الكاسح على شخصي».

وشدد الفيلسوف الفرنسي «كل من ساندني واجه إرهاباً فكرياً وضغوطاً رهيبة حتى أن الأب بيار الذي وقف في صفي اضطر إلى الابتعاد خارج باريس فوق أحد الجبال ولم يعد يتصل بإنسان لتفادي الملاحقات والضغوط».

«السفير» ٨/ ٥/ ١٩٩٦



آراء وشهادات

شخصيات لبنانية وعربية



* العلاّمة السيّد
محمد حسين فضل الله:

أعرب العلامة السيد محمد حسين فضل الله عن احتجاجه على محاكمة المفكر الفرنسي روجيه غارودي.

وقال في تصريح له في ١٥/١/١٩٩٨: مشكلة الغربيين أن إسرائيل استطاعت أن تشكل عندهم عقدة ذنب بسبب ما فعله هتلر باليهود. وحاولت إسرائيل أن تضخم أرقام قتلى المحرقة، ووضعت في القوانين الغربية أن معاداة السامية تعتبر جريمة. نقول للغربيين: أنكم تتشدقون بالحرية، وقد احتضنتم سلمان رشدي وجعلتم منه بطل حرية الفكر، ورأيتم أن الافتاء بقتله يمثل اضطهاداً لحرية الفكر. فإذا كنتم تؤمنون بهذه الحرية وأن من حق أي إنسان أن ينقد ويكتب كما يشاء فلماذا يكون انتقاد الاعلام اليهودي الذي ارتكزت إسرائيل عليه جريمة ولا يكون الاعتداء على نبي المسلمين جريمة كذلك؟.

إننا نحتج على هذه المحاكمة ونعارضها، لأنها لا تتناسب مع قانون الحريات الذي جاءت به الثورة الفرنسية. ثمة كذبة اسمها الحرية في الغرب، على الأقل في ما يتصل بمسألة الذين يختلفون مع اليهود أو الذين ينكرون على اليهود أكاذيبهم».

«النهار» ١٦/١/١٩٩٨

* الإمام الشيخ
محمد مهدي شمس الدين:

دان رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين محاكمة المفكر روجيه غارودي «لأن القضاء الفرنسي ينتصر للكذبة الصهيونية».

وقد علَّق الشيخ شمس الدين في تصريح أدلى به في ١٨/١/١٩٩٨ أمس على محاكمة غارودي وقال: «إن محاكمة المفكر الشهير روجيه غارودي هي مهزلة من المهازل الجديدة في أوروبا. فهذا المفكر كان ماركسياً واعتنق الإسلام على طريقته، ونحن نخالفه في بعض فهمه للقرآن والسنة فيها.

لقد كان لهذا المفكر قبل أن يعتنق الإسلام موقف سياسي من الصراع العربي الصهيوني وآخر سياسي علمي من الكذبة الإسرائيلية الشهيرة التي تسمى محرقة «الهولوكوست» وهي كذبة روجت لها الصهيونية والصهاينة في العالم ليجمعوا عليها أموال العالم.

وأضاف: «إن قصة هذا الرجل أنه كتب كتاباً يناقش فيه السياسة الإسرائيلية ونشر هذا الكتاب الذي يتضمن، ومن جملة ما يتضمن أن قصة قتل هتلر وإحراقه وإعدامه لـ ٦ ملايين يهودي هي محض كذب وتلفيقة من تلفيقات الصهيونية لأجل خداع العالم والضغط على مجتمعاته وحكوماته بالارهاب الفكري وخصوصاً المانيا وأوروبا وليحصلوا على دعم سياسي ومالي.

وقال: «إن روجيه غارودي ليس الوحيد الذي اكتشف هذه الكذبة، فهي مكتشفة ويوجد عشرات آلاف الباحثين في فرنسا وأوروبا وأميركا أثبتوا أن هذه كذبة، ولكن قوة الحركة الصهيونية وتصهين بعض الأنظمة في أوروبا الغربية وأميركا سمحت لهذه الكذبة أن تبقى حية.

ومن أعظم المفاجآت أن الادعاء العام الفرنسي يلاحق هذا الرجل ويحاكمه على أنه كتب كتاباً ناقش فيه مناقشة علمية هذه الدعوى الصهيونية. وغارودي الآن موجود أمام المحاكم ويغرم مئات الألوف من الفرنكات لأنه ألَّف هذا الكتاب وادعاء بأنه زور التاريخ.

نحن نقول لأصدقائنا الفرنسيين: نحن نحتج على هذه المحاكمة. والآن إذا كان روجيه غارودي أمام قفص الاتهام فنحن معه جميعاً في قفص الاتهام نحتج على هذه المحاكمة المخالفة لأبسط معايير العدالة والانصاف، لا لأننا نريد أن نتدخل في القضاء الفرنسي. ولكننا نعتبر أن الموقف السياسي ليس موجهاً ضد روجيه غارودي، بل هو موقف من الأمة العربية، والإسلامية، ومساند للحركة الصهيونية بالباطل الواضح ويتحدثون عن حرية الكلام والثقافة والسياسة والفكر، ويقولون أن إعلان الثورة الفرنسية هو الذي وضع أساس حقوق الإنسان، ماذا بعد أن يحاكم إنسان على آراء نشرها وهي موثقة بطريقة علمية؟ هؤلاء وأمثالهم يتحدثون عن ديموقراطية وحرية.

إن أصدقاءنا الفرنسيين يعرفون موقفنا وكم نحن نقدر الصداقة اللبنانية ـ الفرنسية، والعربية ـ الفرنسية ويعملون وهي طموحة لإقامة علاقات إسلامية فرنسية. ومن موقع الحرص على سمعة فرنسا نسجل هذه الملاحظات على ما يجري، وأذكر إلى قبل أيام وإلى الآن ينشر في الصحف العالمية وليس اللبنانية إعادة إحياء أمر حدث في أوائل هذا القرن. وهي قضية كتابات إميل زولا «اني أتهم» وانتصر فيها للضابط اليهودي، والآن فرنسا تعيد تكريم زولا وتعتبر الأمة الفرنسية نفسها أنها أساءت إلى سمعة إنسان. وإميل زولا كتب مقالاته الشهيرة

«إني أتهم» لإدانة موقف الدولة الفرنسية في ذلك الحين وانتزع براءة للضابط اليهودي، والآن أنتم تتحدثون عن قضية الضابط اليهودي والكاتب زولا وترتكبون ما هو نقيض لهم.

نتحدث عن قضية غارودي لأنها قضية كبيرة، لأنها محاكمة لمجزرة قانا ولمجازر الصهيونية في فلسطين وللعرب جميعهم لأن القضاء الفرنسي ينتصر للكذبة الصهيونية».

«الديار» ١٩/ ١/ ١٩٩٨

* سماحة الشيخ
أحمد كفتارو:

أعرب سماحة الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية العربية السورية عن تضامنه المطلق مع المفكر والكاتب الفرنسي رجاء غارودي.

وقال سماحته في رسالة تضامنية وجهها إلى الندوة العالمية المنعقدة في دبي لمناصرة المفكر غارودي وقادتهم انني أضم صوتي إلى أصوات كل المشاركين في الندوة وأدعو الله أن يبارك جهودهم، وأدعو المفكرين والكتاب والصحفيين والمحامين وأغنياء المسلمين وقادتهم إلى بذل ما عندهم وما أتاهم الله من علم وجاه لنصرة هذا المفكر وتأييد صموده كونه مفكراً حراً لا يساوم على مبادئه».

«البعث» ١٣/ ١/ ١٩٩٨

* شهادة الشيخ بهجت غيث
قائمقام مشيخة عقل الطائفة الدرزية

في لقائه مع وفود شعبية من مختلف مناطق الجبل، وحشد من مشايخ الطائفة الدرزية، أشار قائمقام شيخ عقل الطائفة الدرزي الشيخ بهجت غيث إلى المؤامرة الصهيونية ضد المفكر روجيه غارودي في فرنسا، ودعا إلى أوسع حملة تضامن معه، ذلك لأن روجيه غارودي يمثل نموذجاً في الدفاع عن حرية الرأي والفكر من جهة، كما يمثل نموذجاً جريئاً في الغرب، في تفنيد مزاعم الصهيونية وأباطيلها، ويفضح السياسة الإسرائيلية من جذورها، كسياسة عنصرية إستيطانية عدوانية معادية للإنسانية كلها، من جهة ثانية.

(«السفير» ٢٦/ ١/ ١٩٩٨)

لقاء سياسي حقوقي إعلامي تضامناً مع غارودي
حملة صهيونية منظمة وراء محاكمته

في ١٩٩٨/١/١٦، ضاقت «دار الندوة» بعشرات المفكرين والمثقفين والسياسيين والنقابيين والحقوقيين والإعلاميين والطلبة الجامعيين الذين اجتمعوا لإعلان تضامنهم مع المفكر روجيه غارودي بسبب محاكمته أمام القضاء الفرنسي لأنه تجرأ ومسّ الأسطورة اليهودية حول محرقة الهولوكوست في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

وحضر اللقاء إضافة إلى رئيس مجلس إدارة «دار الندوة» منح الصلح ومدير عام الدار معن بشور كل من الرئيس رشيد الصلح، الوزير بشارة مرهج، النواب: نزيه منصور ومروان فارس وبهاء الدين عيتاني، نقيب الصحافة محمد البعلبكي، النواب السابقون محمد قباني، زهير العبيدي، عبد الله الغطيمي، أمين عام المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري نصري خوري، وحشد من المفكرين والمثقفين والإعلاميين والجامعيين.

*** منح الصلح:**

افتتح اللقاء بكلمة لرئيس مجلس إدارة «دار الندوة» منح الصلح الذي أشار إلى أن «أبشع ما في محاكمة غارودي أنها تجري في إطار حملة صهيونية عالمية غايتها القول أن لا ظلم إلا الظلم الذي قد يكون وقع على بعض اليهود في العالم»، مشيراً «إلى أن أغلب الأمم ظلمت يهودا وانظلمت منهم، أما الأمة العربية

فتكاد تكون الوحيدة التي لم تظلم يهودياً وجاءها الظلم الأكبر والأفدح من قبل اليهود».

* **الدكتور محمد المجذوب:**

ثم كانت كلمة لنائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً الدكتور محمد المجذوب شرح فيها أسباب محاكمة غارودي والتهم الموجهة إليه. فأشار إلى أنه «يحاكم بتهمة التشكيك في مقتل ستة ملايين يهودي في معسكرات الاعتقال النازية، والتشكيك في حقيقة وجود غرف الغاز واستخدامها لإبادة عدد من اليهود، وبسبب ما ورد في كتاب «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» الذي تناول فيه بالنقد والتحليل، الأساطير التي تذيعها الصهيونية، ووصف «إبادة» ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية بأنها «أسطورة» ملفقة تستخدمها إسرائيل لتبرير جرائمها في فلسطين، وابتزاز الدول الأوروبية مالياً بدعوى التعويض على ذوي الضحايا، وإبقاء «عقدة الذنب» الموشاة باللا سامية غير قابلة للشفاء لدى الغربيين».

وتحدث المجذوب عن الجهة التي رفعت الدعوى ضد غارودي فأشار إلى وجود «دعويين منفصلتين ضد غارودي أقامتهما جمعيتان، الأولى العصبة الدولة لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية، والثانية حركة مناهضة العنصرية لصالح الصداقة بين الشعوب». وقال أن هاتين الجمعيتين «خاضعتان للتأثير الصهيوني وكل منهما أداة لخدمة السياسة الإسرائيلية ويدعمهما الإعلام العالمي الذي يسيطر عليه اليهود».

وختم المجذوب بالإشارة إلى أن «هناك روابط ووشائج فكرية وإنسانية تجمعنا بهذا المفكر العالمي وتحتم اتخاذ عدد من المواقف وهي الوقوف إلى جانبه وعدم تركه وحيداً والعمل على تشكيل لجان شعبية ورسمية إذا أمكن في كل قطر عربي لمناصرته ورفع الصوت عالياً، محلياً وعالمياً، للدفاع عن حرية غارودي في التعبير الحر عن رأيه ولتمكينه من نشر أفكاره حتى ولو اصطدمت بالأساطير

الصهيونية، والمطالبة بكل الوسائل بإلغاء القانون الفرنسي الذي استند إليه اللوبي الصهيوني عندما أحال غارودي إلى المحاكمة.

* **النقيب محمد البعلبكي:**

ثم كانت كلمة لنقيب الصحافة محمد البعلبكي أشار فيها إلى أن «ما نشره غارودي يقدم لنا مساهمة كبيرة ضد عدونا التاريخي إسرائيل».

وأشار إلى «أن هذه المحاكمة التي يتعرض لها المفكر غارودي هي لطخة عار بحق ملاحقيه، لأن هذه الملاحقة تشكل استهتاراً بمبدأ حرية الفكر والبحث التاريخي ونتائج البحث، ومن حق كل مؤرخ ومفكر أن ينشر رأيه من دون أن يتعرض له».

وأضاف: باسم الصحافة اللبنانية الحريصة على القيام بدورها في الدفاع عن الحريات في لبنان بل في كل العالم والصحافة التي تعبّر عن كل التوجهات والانتماءات، أوجه من هذا اللقاء الثقافي الواسع أننا لن نتخلى عن مساندة حقه المشروع كإنسان ومفكر في البحث عن الحقيقة أياً كان موقف معارضيه وملاحقيه.

* **النائب د. مروان فارس:**

وتحدث النائب الدكتور مروان فارس فأشار إلى أنه بعد مرور ألفي عام وأكثر على موت سقراط تعيد «الواشنطن بوست» محاكمة سقراط وترى في تلك المحاكمة خطيئة، أما فرنسا ونحن خريجو جامعاتها فيؤسفنا أن نستمع إليها، وهي في محاكمتها لروجيه غارودي تحاكم نفسها.

وقدم فارس بعض الملاحظات وأشار فيها إلى أنه في هذه القضية تنتصب كلية الحقوق في بيروت كأم الشرائع لتقول أن الحركة الصهيونية دخلت إلى القوانين الفرنسية، متسائلاً: «أين هو القضاء الفرنسي من قتل الآلاف في لبنان الذي يُعتدى على أرضه من قبل إسرائيل؟».

* د. زهير العبيدي:

وتحدث النائب السابق الدكتور زهير العبيدي فأشار إلى أن المحاكمة تشكل «لطخة عار في جبين الإنسانية» مشيراً إلى الإرهاب الذي تمارسه الصهيونية «فإضافة للمجازر والجرائم اليوم، هناك الإرهاب الفكري الذي يقدم من خلال محاكمة غارودي».

* القاضي منيف حمدان:

وكانت كلمة للقاضي منيف حمدان فرأى أن محنة الفكر قديمة قدم العالم من سقراط إلى غارودي. وأمام هذه المحنة إثنان في الامتحان: القضاء الفرنسي وأهل الفكر في لبنان والعالم العربي. فالقضاء الفرنسي لأن له من رصيد ما يساعده على أن يكون أعدل قضاء في العالم. وكما برؤوه من جريمة قبل ١٠ سنوات فكلنا ثقة بأن هذا القضاء الفرنسي سينظر بعين العدل إلى قضية غارودي ويميز بين الفكر النقدي والتهجم.

أما بالنسبة إلينا كمفكرين لبنانيين وعرب أمام الامتحان العسير أن نعرف كيف نخاطب الفكر الغربي في فرنسا وغير فرنسا.

* المحامي إبراهيم العبد الله:

ورأى رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان المحامي إبراهيم العبد الله أن القضية فيها الكثير من التلفيق للنيل من غارودي. واقترح على اللقاء وضع مذكرة تتناول الموضوع كمحاكمة رأي. وعلينا أن نشرح للرأي العام الفرنسي والمحاكم والقضاء الفرنسي هذا الموضوع من وجهة نظرنا وتعميمها على الهيئات الدولية.

* النائب أحمد سويد:

ومن جهته، فقد استنكر النائب أحمد سويد انجرار فرنسا لفخ صهيوني يستهدف تشويه سمعة فرنسا كمرجعية في حقوق الإنسان والحريات، وقال «لكم

كنا نتمنى ألا يسجل التاريخ أن فرنسا قد ضحّت بأحد صانعي مجدها الثقافي، وزجّته في السجن إرضاءً لحركة تقترف أبشع الجرائم الجماعية، في فلسطين وجنوبي لبنان والجولان، وتقتلع شعباً من أرضه وجذوره بقوة الإرهاب والبطش، وتستعلي على المرجعية الدولية الأولى، وتدوس شعاراتها وقوانينها ومواثيقها، وتمتهن أشرس ضروب الانتهاك لحقوق الإنسان، لا يا فرنسا. . . لأننا نحبك».

«السفير» ١٦ و ١٧/ ١/ ١٩٩٨



بيانـات

اتحادات ومنظمات وجمعيات وأحزاب



أقلام عربية تدين محاكمة غارودي

مصـر:

في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، أصدر اتحاد الصحافيين العرب بياناً دان فيه محاكمة الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي أمام إحدى محاكم باريس، ولفت إلى أن المحاكمة تتم «وسط ضجيج صاخب لحملة صهيونية عاتية ضد الرجل وأفكاره».

وقال البيان أن «الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب تابعت بفزع شديد الحملة الصهيونية العنيفة ضد غارودي والإصرار على تقديمه للمحاكمة وهو يقترب من سن التسعين بتهم باطلة وأكاذيب مفضوحة لا لشيء إلا لأنه تجرأ فقال الحق ونطق بالحقيقة وبدأ منذ منتصف الثمانينات يكشف بالدراسة الدقيقة زيف الدعاوي الصهيونية وعدوان الدولة الإسرائيلية واغتصابها لحقوق العرب والمسلمين.

وأشار إلى أن الحملة الصهيونية بلغت ذروتها ضد غارودي بعدما أصدر أخيراً كتابه المهم «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» الذي جاء مكملاً لكتابين سابقين هما «ملف إسرائيل» و «فلسطين أرض الرسالات».

وأهاب الاتحاد بكل الكتاب والشرفاء في فرنسا وأوروبا والوطن العربي «رفع أصواتهم دفاعاً عن حرية الفيلسوف غارودي في أن يعبر عن رأيه ويقول كلمته حتى لو اصطدمت بالأساطير الصهيونية».

«الحياة» ١٣/ ١/ ١٩٩٨

سـوريـا:

وفي اليوم نفسه (١٢/١/١٩٩٨)، وجّهت سوريا نداءً إلى قاضي الجنح في باريس لـ «تبرئة» المفكر الفرنسي روجيه غارودي الذي بدأت محاكمته في ١٨/١/١٩٩٨ بتهمة تشكيكه بجرائم النازيين ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية.

وقال مفتي سورية الشيخ أحمد كفتارو «أن الإسلام يفرض علينا أن نقف مع هذا الرجل ولا نتركه وحيداً يواجه المنظمات الصهيونية بسبب موقفه الموالي للحق وهذه مهمة الإعلاميين والمفكرين في الدرجة الأولى ومعهم كل المسلمين». ودعا في رسالة إلى الندوة العالمية المنعقدة في دبي لمناصرة غارودي القضاء الفرنسي وجميع المؤسسات الديموقراطية للدفاع عن حرية الرأي والفكر والدين، الدفاع عن غارودي.

وكتبت صحيفة «تشرين» الرسمية أن «الحكم على هذا المفكر الحر هو حكم على كل ضمير حي في عرض هذا الكوكب وحكم على حرية الفكر في فرنسا وفي العالم قاطبة». وخاطبت الصحيفة غارودي «اصبر فإن العظماء قبلك تعرضوا للأذى على يد هؤلاء (الصهاينة) وأن كل كتّاب الأرض يشدون على يدك».

«تشرين» ١٢/١/١٩٩٨

بيان الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب في سوريا

د.علي عقله عرسان

● وندد الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب في سوريا علي عقلة عرسان بـ «الحملة الصهيونية الظالمة» بحق الكاتب الفرنسي روجيه غارودي التي اعتبرها «إدانة لتاريخ حرية التعبير في فرنسا».

وقال عرسان في بيان صدر في دمشق «إن الاتحاد العام للأدباء والكتّاب

العرب يدين هذه الحملة الصهيونية الظالمة على غارودي ويشجب الممارسات ضده ويعرب عن دهشته لمثل هذه المحاكمة الجائرة التي تمنع البحث والتفكير والتعبير عن الرأي في موضوعات تاريخية محددة لأنها تتصل بالصهيونية أو بفئة معينة بها».

وتابع أن الاتحاد «يرى في هذه المحاكمة إدانة لتاريخ حرية التعبير في فرنسا وانتقاصاً من تلك الحرية ويستشعر حملة الاضطهاد الظالمة ضد غارودي بسبب آرائه ومواقفه وربما عقيدته».

«السفير» ١٦/ ١/ ١٩٩٨

محامو سوريا يشكلون
هيئة للدفاع عن غارودي

شكلت نقابة المحامين في سوريا وفداً من أعضائها للمشاركة في هيئة الدفاع عن الكاتب الفرنسي روجيه غارودي.

وأشارت مصادر النقابة إلى أن نقيب المحامين أحمد عيدو سيترأس الوفد الذي يتكون من سبعة محامين والذي تم تشكيله «تأكيداً لموقف المحامين السوريين المؤيد والداعم للمفكر غارودي». وقالت المصادر أن مجلس النقابة أعرب خلال اجتماع عقده في دمشق عن «تضامن محامي سوريا المطلق مع غارودي في وجه المنظمات الصهيونية التي تحاول من خلال هذه المحاكمة السياسية كبت كل صوت حر يكشف حقيقة الفكر الصهيوني العنصري المتطرف ويفضح أساليب الصهيونية في محاولة تكريس العدوان والاحتلال لفلسطين والأراضي العربية المحتلة».

«السفير» في ٢٦/ ١/ ١٩٩٨

رسالة إلى غارودي من ٢٩١ مثقفاً سورياً

تلقى رئيس «اللجنة اللبنانية للتضامن مع روجيه غارودي» الدكتور محمد المجذوب نسخة من الرسالة الموجهة باللغتين الفرنسية والعربية إلى غارودي من ٢٩١ مثقفاً سورياً.

وجاء فيها: «أثلج صدرنا التعاطف الذي لقيتموه لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي والعالمي. واعتبار محاكمتكم مساساً بالحريات التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الإنسان (. . .) إننا نرى في معركة قوى الحق والعدالة والتحرر في أوروبا ضد الهيمنة الأميركية والصهيونية جزءاً مهما من معركة شعوب عالمنا المعاصر لطي صفحة مظلمة وظالمة من تاريخ الإنسانية جمعاء (. . .)».

«النهار» في ١٩٩٨/٢/٦

لبنـان:

● أصدر اتحاد الكتّاب اللبنانيين بياناً تطرق فيه إلى مشكلات حقوق الإنسان والحريات والقضاء على التمييز العنصري في مناسبة الحملة لدعم روجيه غارودي في وجه الافتراءات الصهيونية ضده ومما جاء في البيان:

إن الاتحاد إذ يذكّر بهذه المبادىء التي هي في أساس وأسباب وجوده إنما يطالب بها، ويصر عليها، ويكافح في سبيلها، وخصوصاً اليوم، ضد التمييز العنصري الذي تجهد الصهيونية العالمية في ممارسته ضد المفكر والكاتب روجيه غارودي، والاتحاد يدين:

ـ كل تمييز عنصري يمارس ضد فرد أو جماعة.

ـ القوانين التي تحمي المزاعم الصهيونية وتمنع البحث عن الحقيقة ونشرها في كل ما يتعلق بالأعداد المزعومة من قتلى النازية.

ـ ملاحقة كل من يكتب أو ينشر أو يقول ما يراه من حقيقة في هذا الموضوع.

ـ المحاكمة المساقة ضد المفكر والكاتب روجيه غارودي وقبله ضد الأب بيار.

ودعا الاتحاد في بيانه: «إلى حماية حرية الرأي والقول وحق المثقفين في إبداء آرائهم السياسية دون ضغط الملاحقة المفروضة لحماية العنصرية الصهيونية».

كما أشاد «بجهود جميع القانونيين الذين تبرعوا للدفاع عن قضية غارودي العادلة ويدعو المحامين المنتمين إليه ألا يتأخروا في الانضمام إلى زملائهم في الدفاع عن هذه القضية التي تمثل حرية الرأي والبحث والقول وإعلان ما يراه الباحث حقيقة. كل ذلك تجاوباً مع جميع المواثيق والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية».

... والمجلس الثقافي
ينتصر لقضيته

● . . . كما وزّع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي بياناً موقعاً من أمينه العام حبيب صادق جاء فيه:

إن إحالة المفكر الكبير روجيه غارودي إلى المحاكمة نعتبرها، بحد ذاتها، انتهاكاً صارخاً لحرية الرأي والتعبير التي كان لفرنسا التنوير فضل الأسبقية إلى رفع رايتها خفاقة في سماء الإنسانية.

لذلك نعرب عن عميق استغرابنا لوقوع هذا الانتهاك في فرنسا بالذات ولاستهداف مفكر بمستوى غارودي بهذا الإجراء المخالف للمبدأ الأساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكونه يمس حرية الفكر المستقل وحرية التعبير الجريء خدمة للعنصرية الصهيونية.

من هنا نشارك مختلف الأوساط الثقافية والاجتماعية في لبنان وفي العالم موقفها التضامني انتصاراً لقضية غارودي العادلة ليس بوصف كونها تخص شخصاً مهما كانت منزلته فحسب بل بوصف كونها قضية الحرية في أسطع وجوهها: وجه الفكر المستنير والتعبير عنه بشجاعة.

«السفير» ١٥/ ١/ ١٩٩٨

● أعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي (المجلس الأعلى) تضامنه الكامل مع غارودي ودعا إلى أوسع حملة تضامن معه باعتبار أن قضيته هي قضية الحرية والتعبير في مواجهة أكاذيب الصهيونية العنصرية.

● وضعت لجنة المحامين في «المؤتمر الشعبي اللبناني» إمكانياتها بتصرف الدفاع عن غارودي والانتصار لحرية الفكر في مواجهة مزوّري التاريخ وقاتلي الأنبياء ومغتصبي الحقوق.

قال بيان للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة أن قضية الدفاع عن غارودي هي واجب مقدس للجميع، وناشد العالم وضع حد لهذه المحاكمة الخاطئة وغير المبررة.

«السفير» ١٧/ ١/ ١٩٩٨

التضامن العربي والإسلامي مع غارودي متواصل

فلسطيـن:

● **هذا وقد تواصلت المواقف العربية والإسلامية المتضامنة مع المفكر الفرنسي روجيه غارودي، والمنددة بمحاكمته.**

وتظاهر أكثر من مئة كاتب وصحافي فلسطيني في غزة، واتجهوا حاملين لافتات تقول: «محاكمة غارودي إذعان للإرهاب الصهيوني»، إلى مقر المركز

الثقافي الفرنسي في مدينة غزة وسلموا مديره بياناً حمل توقيع اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين.

الأردن:

● وأعربت رابطة الكتاب الأردنيين عن تضامنها مع غارودي، واستنكرت في بيان «تقديم المفكر العالمي الفرنسي للمحاكمة في باريس بسبب أفكاره وكتاباته التي تفضح الطابع العنصري للصهيونية وأساطيرها التوراتية الملفقة لتبرير كيانها العدواني ضد فلسطين والأمة العربية».

إيـران:

● وأعرب رئيس السلطة القضائية في إيران آية الله محمد يزدي وغالبية أعضاء مجلس الشورى (البرلمان) عن تأييدهم لغارودي.

وانتقد يزدي «الموقف المتناقض للمدافعين المزعومين عن حقوق الإنسان» الذين يدينون غارودي بسبب مواقفه من إسرائيل، ويساندون في الوقت نفسه سلمان رشدي.

ووقع ١٦٠ نائباً إيرانياً على عريضة تندد بـ «المحاكمة التي تذكّر بمحاكمات القرون الوسطى» وتصف غارودي بأنه «كاتب حر».

«الديار» ٢٠/١/١٩٩٨

مصـر:

● نظم عدد من المفكرين والسياسيين والفنانين المصريين تظاهرة أمام السفارة الفرنسية في القاهرة تضامناً مع الكاتب الفرنسي روجيه غارودي الذي يتعرض للمحاكمة و «العزل بسبب آرائه».

وضمت التظاهرة ١٨ شخصاً من بينهم الأمين العام لحزب العمل الإسلامي إبراهيم شكري والكاتب الصحافي محمد سيد أحمد والفنان عبد العزيز مخيون.

وقال سيد أحمد للصحافيين أن الوفد سلم السكرتير الأول في السفارة الفرنسية رسالة تضمنت احتجاجاً على «محاكمة غارودي التي تعيد تمثيل محاكمة درايفوس قبل قرن من الزمن» وألفريد درايفوس هو ضابط فرنسي يهودي أدين ظلماً بالخيانة العظمى في ١٨٩٤ قبل تبرئته في ١٩٠٦.

ويحاكم غارودي في فرنسا لإبدائه شكوكاً في الأرقام المعطاة لضحايا المذابح التي نفذها النازيون ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية».

مصـر:

● من جانبه، أكد اتحاد المحامين العرب إرسال وفد يضم خمسة محامين برئاسة الأمين العام المساعد للاتحاد إبراهيم السملالي إلى باريس للمشاركة في الدفاع عن غارودي.

وأكد الاتحاد في بيان له أنه بدأ حملة لجمع تواقيع «تضامناً مع غارودي واحتجاجاً على محاكمته بسبب آرائه وتقييد حقه في التعبير والبحث العلمي وإبداء الرأي» معرباً عن «بالغ قلقه» إزاء محاكمة غارودي مناشداً الرأي العام الفرنسي والمنظمات الشعبية الفرنسية «بذل جهود لوقف عملية تحريم الرأي في مواجهة الاتجاهات العنصرية والفاشية الجديدة».

ليبيـا:

● من ناحية ثانية، أكدت القيادة الشعبية الإسلامية العالمية في بيان أصدرته في طرابلس أن التهمة التي يحاكم بها غارودي تظهر زيف ادعاء الغرب بانحيازه إلى حقوق الإنسان ودعمه لحرية التعبير.

واعتبرت القيادة في بيان لها نشرته صحيفة «الدعوة الإسلامية» أن المحاكمة لا يمكن فصلها عن الموجة المعادية للإسلام التي تسود أوروبا وأميركا والتي تسعى إلى تشويه الإسلام حضارة وتاريخاً.

وذكرت الصحف في الإمارات العربية المتحدة أن الشيخة فاطمة بنت مبارك قرينة رئيس الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تبرعت بمبلغ خمسين ألف دولار دعماً لغارودي الذي بدأت محاكمته في باريس الخميس.

الإمارات العربية المتحدة:

● وأوضحت الصحف أن الشيخة فاطمة تبرعت بهذا المبلغ «دعماً للمفكر الفرنسي المسلم (...) الذي يواجه جماعات وجمعيات الضغط الصهيوني في فرنسا».

أضافت أن غارودي أصدر بياناً في ١٩٩٨/١/١٣ في باريس شكر فيه للشيخة فاطمة مبادرتها معتبراً أنها «تعبر عن أصالة الإمارات وقيادتها وشعبها، وهي تنتسب إلى القيم الدينية العليا وتعبر عن روح الإسلام وعالميته».

وأعرب غارودي في رسالته «عن شعور بالثقة بأن المعركة التي يخوضها لن تتوقف» مؤكداً «الانخراط في المعركة الحضارية ضد الظلامية الصهيونية الرامية إلى طمس الحقيقة واستبدالها بالأكاذيب».

قطر:

● وذكرت وكالة الأنباء القطرية أن «مركز شباب الدوحة» نظم مهرجاناً خطابياً دعماً لغارودي الذي توجه إلى المشاركين في المهرجان عبر القمر الاصطناعي معلناً أن «الصهاينة مستاؤون» من كتابه «الذي كشف استراتيجيتهم الهادفة إلى إقامة إسرائيل الكبرى عبر تفتيت دول المنطقة».

«السفير» ١٩٩٨/١/١٥

المغرب:

● في الرباط، اعتبرت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن ملاحقة غارودي «تتعارض مع مبادىء حقوق

الإنسان وروح الثقافة الفرنسية».

ودعت المنظمة الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى اتخاذ مبادرات «لتوجيه الرأي العام العالمي وتنبيهه إلى الدلالات الخطيرة التي تمثلها محاكمة غارودي بتهمة العداء للسامية والطعن في مصداقية الرواية الصهيونية لحملات الاضطهاد والإبادة التي تعرّض لها اليهود إبان الحرب العالمية الثانية».

«السفير» ١٧/١/١٩٩٨

لبنـان:

● ودعت «حركة اليسار الديموقراطي في لبنان» إلى التضامن مع غارودي، ورأت في بيان لها أن محاكمته «ليست محاكمة عادية لمواطن عادي، انها محاكمة انتقامية، من مجاهد رفع راية العداء الفكري والثقافي والعلمي والمعرفي بمواجهة الصهيونية العالمية والامبريالية العالمية الجديدة والمتجددة تلقائياً، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية».

● وأبدت «حركة العلمانيين الديموقراطيين في لبنان» أسفها الشديد، لاقدام السلطات القضائية الفرنسية على محاكمة غارودي «المعروف بنصرته وصداقته للبنان وفلسطين وكل القضايا العادلة في العالم».

ودعت الحركة إلى تشكيل اللجنة الوطنية اللبنانية للتضامن مع المفكر الفرنسي.

● وأشارت لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في «تجمع الأطبـاء المتحدين في لبنان» إلى وقوفها إلى جانب غارودي، ودعت جميع النقابات والمنظمات المهنية وهيئات المجتمع الأهلي المتنوعة، وعلى رأسها نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين والمحامين والصحافيين والمحررين واتحـاد الكتاب اللبنانيين، وكذلك اتحاد المحامين العرب والاتحادات المهنية العربية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم «للدفاع عن قضية غارودي».

● ولفت مدير محترف الفن التشكيلي في راشيا شوقي دلال إلى أن محاكمة غارودي في عاصمة الحرية مأساة للحرية، مؤكداً وقوف محترفه إلى جانب الهيئات الثقافية والسياسية والاجتماعية في لبنان والعالم للتضامن والتكاتف مع هذه القضية «لأنها تشكل قضية رأي لموضوع صحيح».

«السفير» ١٦/ ١/ ١٩٩٨

فلسطيـن:

● وجمع أساتذة جامعة النجاح في نابلس ثلاثة آلاف توقيع تأييداً لغارودي بعد يومين من اعتصام دعماً للكاتب الفرنسي في غزة.

ودعا استاذ الأديان المقارنة في الجامعة ناصر الدين الشاعر السلطة الفلسطينية إلى تمويل الدفاع عن غارودي «لأنه يحاكم بسبب تأييده للقضية الفلسطينية».

«السفير» ٢٢/ ١/ ١٩٩٨

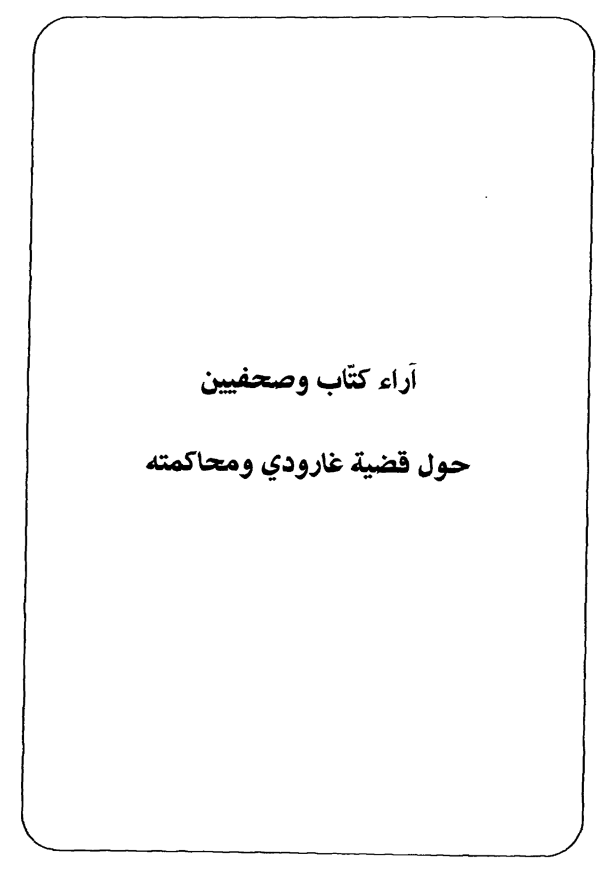
الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

الكـويـت:

● من جهة ثانية، احتجت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان على محاكمة غارودي.

وجاء في رسالة وجهتها هذه المنظمة غير الحكومية إلى سفير فرنسا في الكويت، «أن الجمعية والمثقفين الكويتيين يشعرون بالقلق من هذه المحاكمة الجائرة».

«السفير» ٢٢/ ١/ ١٩٩٨



آراء كتّاب وصحفيين

حول قضية غارودي ومحاكمته

غارودي يحاكم الغرب والصهيونية

بقلم: بسّام ضو(*)

□ من يحاكم «روجيه غارودي» في فرنسا؟ وما هي حدود مسرح المحاكمة في الجغرافيا والتاريخ؟.

عندما يُساقُ مفكِّرٌ إلى محكمةٍ، ويكونُ كتابهُ تُهْمَتَه، ورأيُهُ جريمَتَهُ، فلا بُدَّ أنَّ خَلَلاً قد أصابَ حضارةَ المحكمةِ، وأنّ حالةَ انفصامٍ قد وقعتْ بين القاضي وضميرِهِ، فيسقطُ العقلُ، ولا يبقى إلا القانونُ عارياً من شفافيّةِ الحقّ، وإذا كان القاضي قادراً أنْ يدينَ الكاتبَ باسمِ القانون، فإنّه هو نفسُهُ، في اللحظةِ التي يحاكِمُ فيها الكاتبَ ويحكمَ عليه، تدينُهُ محكمةُ الحضارة، وهذه الأخيرةُ، لا يستطيعُ أحدٌ أن يمنعَها من الحكم، أو يزوّرَ حُكْمِهَا، أو يُخْفيه، بل يبقى حكمُها في ذاكرةِ التاريخ، كما هي الحالُ مع محاكمةِ «سقراط» ظلماً، ومحاكمةِ «العزّ بن عبد السلام» في عهد الأمويين، ومحاكمة «غاليليو»، وغيرِهم ممن تملأُ أسماؤُهم عشراتِ الصفحات.

ولكنْ، مَنْ هو القاضي في محكمةِ غارودي؟. هل هي فرنسا التي تقدّمُ نفسَها إلى العالم، ومنذُ قرنين على أنَّها أحدُ أهمِّ منابعِ الحريّةِ والديمقراطية؟ لقد خذلتْ فرنسا قِيَمَ ثورتِها مرّاتٍ عديدةً عندما دخلتْ في مُوبقِةِ الاستعمار، غير أنّها هذهِ المرّة، تكاد تتخلّى عن نفسِها، وتكادُ تُعلن أنّها ترفضُ مراجَعة تاريخها

(*) كاتب لبناني./ رئيس تحرير «الأنباء» سابقاً، وعضو مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي منذ ١٩٩٠.

خصوصاً بعد الثورةِ، وتوشِكُ أن تجهرَ بأنَّ ديمقراطيتَها منقوصَةٌ، وتَثْلمُها الشوائبُ، وهكذا، فلا تدرسُ فرنسا معنى أن تُحاكِمَ إنساناً، لا تهمةَ له، ولا جريمةَ ارتكبها، بل كلُّ ما فعلَهُ، أنَّه قال رأيَهُ، بعدما حاول البحثَ عن الحقيقة.

لقد بحثَ «غارودي» في مدى حقيقةِ المزْوِيَّاتِ الصهيونيّة عن المحارقِ النازّية، وكان عقلانياً موضوعياً، كشَفَ عن الأسطورةِ، وفكّكَ الميتولوجيا التي صنعَها تحالفُ الصهيونيّةِ والرأسماليّة، فثارَ عليه هذا التحالفُ بكل وسائلِهِ الإعلاميّةِ، ومؤسساتِهِ الثقافيّةِ، وأُطُرِهِ القانونيّة، وأرادَ أن يقدّمَهُ إلى المحكمةِ بصورةِ العابثِ بما يسمّى مسلّمات، وكانَ هذا التحالفُ قد ثَارَ من قَبْلُ على «غارودي» عندما دَرَسَ الإسلامَ واعتنقَه، وهكذا فإنَّ المسألةَ بقدْرِ ما تتحمَّلُ أوزارَها فرنسا، بقدْرِ ما تتجاوزُ فرنسا إلى الغربِ كلِّه، الغربِ الذي تُمْسِكُ الصهيونيةُ بمعظم مِفاصلِهِ، وتجعلُهُ في موقِعِ النقيضِ مع نفسِهِ، ومع مبادىء عصر التنويرِ الذي انطلقَ فيه، إذْ كيفَ يمكنُ أن يَقْبَلَ العقلُ والعلمُ، بأنْ تتبنّى العقلانيّةُ الغربيـةُ فكْـرَ الأسطـورةِ الصهيـونيـة، وكيـفَ يمكـنُ أن يعيـشَ العقـلُ فـي ظـلِّ الأسطورة؟.

هذه الأسطورةُ هي طعنةٌ في عقلِ الغرب، وهي ستدمِّرُ الغربَ لأنَّها دفعتْهُ إلى الإنقلابِ على نفسِهِ، وجعلتْهُ نقيضاً لأحد أهمّ منابعِهِ الحضاريّةِ على الساحلِ الشرقيّ للمتوسط، أي للشرقِ عموماً، وللإسلامِ والعربِ خصوصاً، بينما كانَ يفُترض التكامل بدلاً من التناقض.

إنَّ «غارودي» الذي أراد أن يفضح الأسطورة، وينزلَها من أبراجِ الميتولوجيا إلى واقعيّةِ العقْل، إنّما كان يحاكِمُ الغربَ مثلما يحاكم الصَهيونيّةَ، وكان يدعو إلى أنْ يكونَ كل شيء تحت مجهرِ العقل، فلا مسلمّات، ولا محرّمات على البحثِ المعرفي، وبهذا المعنى كان غارودي غربيّاً إنسانياً حضارياً، لا غربياً صهيونياً، وكان باحثاً معرفيّاً لا يتنازلُ عن حقّه في البحثِ، ولا عن حقّه في إبداءِ الرأي، ولا عن حقِ الإنسانِ في أن يتفرَّدَ ويختلفَ مع السائد، وهو كان يحدُسُ أنّ كتابَـةُ

المخصّص لنزع الستار عن أسطورةِ الصهاينة، سيقودُهُ إلى المحاكمةِ، أو إلى التشهيرِ بِهِ على الأقلّ، لكنّه يدرِكُ أيضاً، أنّ دوْرَ المفكّرِ هو أن يبحثَ، ويعبّرَ عما يعتقدُهُ حقيقة، ولقد كان منسجماً مع نفسِهِ، ففعل.

أمام قضيةِ «غارودي» الذي قد نختلفُ معه، أو نتفق، في بعض الأفكارِ والتحاليل، نشعرُ أننا أمامَ قضيةٍ تخصُّنا كبشرٍ أولاً، وكعربٍ ثانياً، كونُنا نصارعُ الصهيونية التي تبرّرُ اغتصابها أجزاءً من أرضنا، ـ تبرّرها ـ بالأساطيرِ التلموديّةِ، وبتزويرِ التاريخِ، وبقوةِ السلاح وبالتحالفِ مع رأسماليّةِ الغرب الأميركي، والأوروبي، وتسعى دوْماً إلى طرح هذهِ الأساطيرِ على أنّها مسلّمات. . .

نحن مقتنعون أنّ المحكمةَ تستطيعُ أنْ توجّه نيابةً عن الصهيونية، وعن الغرب، أي اتهامٍ تريدُ إلى غارودي، ابتداءً من المسِّ «بالمحرّمات»، مروراً «بالدفاع» عن النازيّة، وانتهاءً بـ «اللاسامية»، لكنّ هذهِ المحكمة لا تستطيعُ أن تبرّىء نفسَها من جريمةِ الاعتداء على العقلِ، والحريّةِ، والحقِّ، ولا تستطيعُ أن تمحو من التاريخ أنّها حاكمتْ كاتباً لمجرّدِ أنه قال رأيَهُ، وأهانَتْ إنساناً لأنّه حاولَ البحث عن الحقيقة، في زمن سمّي ذات يوم، أنه زمن حقوق الإنسان.

إنّها مأساةٌ كوميديّة فعلاً؛ لكنّ العبرةَ فيها، أنَّ المتهم ـ [غارودي] ـ يملكُ من الأدلّـةِ ضدَّ المتهم. . . إنها محاكمةٌ فريدة، وهي بين قلائلِ المحاكماتِ، التي يصدرُ في نهايتها حكمانِ: الأوّل يصدرُهُ القاضي ويزول، والثاني يصدره المتهم ويبقى.

التضامن مع غارودي لم لا؟

عبد الوهاب بدرخان

محاكمة روجيه غارودي، قضية الذهب النازي ومدخرات اليهود، إحياء ذكرى بيان الكاتب إميل زولا بشأن قضية الضابط درايفوس. . . ثلاثة عناصر في استراتيجية إعلامية ـ سياسية واحدة ترمي إلى تنشيط الدعاوة الصهيونية وضخّها ببعض الحيوية. وهذا لا يعني إلا شيئاً واحداً هو أن الصهيونيين واعون مصلحتهم، ويعرفون كيف يحصنونها ويدافعون عنها، وبالتالي كيف يديمون الاهتمام بـ «القضية اليهودية».

قد تكون هذه العناصر الثلاثة تجمعت صدفة، لكن كل المسألة تكمن في كيفية استخدام الحدث التاريخي وتسخيره في خدمة الواقع. فـ «السلام» في الشرق الأوسط مع كل عيوبه وخدعه ولا عدالته وحتى جموده، يرد الحماس والتعاطف الغربيين مع بكائيات اليهود. و «المحرقة» التي استُغلت سلاحاً ولا أقوى في الإعلام كما في السياسة كما في استدراج الدعم، هذه «المحرقة» استهلكت إلى حد كبير حتى شاع الإحساس في الغرب بأنها عوضت مادياً أما التعويض المعنوي فتمثل ويتمثل في دعم إسرائيل ووجودها وأمنها وفي التغطية على سرقاتها وجرائمها حيال الشعب الفلسطيني، كذلك في التغاضي عن انتهاكاتها المتكررة للقوانين والمبادىء الدولية. أما المسؤولية الأخلاقية ـ الإنسانية عن هذه «المحرقة» فمن الطبيعي أن تبقى قائمة ومحترمة.

تبدو قضية الذهب والمدخرات قضية قرصنة بنكيّة زادها صمت الدول

والحكومات غموضاً وتواطؤاً، ومن المدهش أن لا تكون اكتشفت إلا بعد نيف وخمسين عاماً على الحدث. أما ذكرى بيان «اني أتهم» لإميل زولا فهو، أقله في سياقه التاريخي، معركة من أجل الحقيقة ومن أجل إنسان بريء يتساوى في ذلك أن يكون يهودياً أو لا يكون. ولكن، مرة أخرى، تكمن المسألة في توظيف هذا «البيان» الذي صاغه كاتبه بروح إنسانية عالية. والواقع أن التوظيف جعله باستمرار، وليس فقط في ذكرى مئويته، أداة في أيدي الصهاينة من فلاسفة وكتاب وإعلاميين وفنانين، الذين يفكرون ويكتبون ويبدعون على خلفية قرار مسبق هو أن لا يروا إلا بعين واحدة وأن يميزوا بين إنسان وإنسان، بين بريء وبريء، ذلك فإن المحتفلين بمئوية «إني أتهم» أفرغوا البيان من مضمونه الإنساني. ومن يدري، لو عاش زولا وأدرك ما جرى في فلسطين على أيدي اليهود، لكان كتب بياناً آخر يتهم فيه أنصار بيانه الأول بالتزوير ومصادرة روح الاتهام الذي أطلقه.

تبدو محاكمة غارودي كأنها استمرار لاستراتيجية دعاوة قديمة. صحيح أن القوانين الفرنسية استثنت «المحرقة» وحرمت مناقشتها، لكن هذه المحاكمة تبدو سياسية بحتة على رغم الاستثناء والتحريم لم يتوقف البحاثة عن محاولة وضع تصور قريب إلى الواقع لتفاصيل ما حصل لليهود على أيدي النازيين. لكن هذا البحث التاريخي المشروع، عفوياً وتلقائياً وعقلانياً، استخدم بدوره خطأ ووظف بدوره لأغراض وإثارات فرنسية ـ فرنسية. لذلك يمكن القول تكراراً أن العرب ليس لديهم ما يجنونه من معارك كهذه، بل يمكن التأكيد بوضوح أنه حتى لو جرى التوافق عموماً على أن «المحرقة» كانت أقل بكثير مما يصورها اليهود، فإن ذلك لن يترجم إطلاقاً بـ «انقلاب» عربي في العقول والسياسات الغربية.

«جريمة» غارودي أنه فضح الاستخدام الصهيوني للمحرقة من أجل تبرير محارق أخرى ارتكبوها في فلسطين. «جريمة» غارودي أنه اتبع منهجية إميل زولا نفسها وسعى إلى إثبات حقيقة معينة يقتنع بها. إنه يحاكم اليوم على جزء بسيط من كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، وهو جزء يعرف غارودي جيداً أن قوانين فرنسا تجازيه عليه. لكن هذا هو رأيه، وهذه هي قناعته، بل هذه هي رؤيته

كمفكر وكاتب. ولا شك أن هذين الرأي والرؤية يستحقان أن يتضامن معه العرب، بمعزل عن آراء مثقفين عرب آخرين فضلوا مهاجمته وتحقيره وأعطوا أولوية للتسليم بـ «المحرقة» وبالرواية الصهيونية لها. طالما أن العدالة محتقرة في نظرة الغرب إلى قضايا العرب، وإلى السلام المزعوم في الشرق الأوسط، فإن العرب لا يلامون إذا لم يخضعوا لمؤثرات الدعاوة الصهيونية بشأن المحرقة. والعرب لا ينكرون هذه «المحرقة» ولكنهم يضعونها بين قوسين في انتظار اعتراف العالم (وإسرائيل) بالمحارق الأخرى التي ارتكبتها إسرائيل في العالم العربي.

«الحياة» ١٥/١/١٩٩٨

قضية غارودي الراهنة

هاني مندس

قضية المفكر الفرنسي روجيه غارودي الراهنة، هي قضية الصراع ضد الإرهاب الفكري والسياسي والتضليل الإعلامي الذي تمارسه الصهيونية في فرنسا والغرب وعلى النطاق العالمي.

فالعدو الصهيوني ليس خطراً داهماً على بلادنا وامتنا وهويتنا ومستقبلنا فحسب، بل هو في طبيعته وأيديولوجيته وأهدافه ودوره، معاد لمبادىء الديموقراطية والعدل والمساواة وحقوق الإنسان، وللعقل والعلم والتاريخ.

فالمفاهيم والتعاليم العنصرية الواردة في التوراة (المحرفة على أيدي أحبار اليهود) تم استخدامها باستمرار في الغرب لتبرير إبادة الهنود الحمر، واستعباد الزنوج واستعمار الشعوب «المتخلفة» في أفريقيا وآسيا.. وهي تكمن في أساس ادعاء المركزية الحضارية والثقافية الأميركية خاصة (والغربية عامة) الرامية إلى فرض نموذجها باعتباره النموذج «الوحيد».. وإلغاء التعددية الحضارية والثقافات الإنسانية للشعوب الأخرى في العالم.

الإرهـاب الثقافـي

قد وصل تأثير الإرهاب الثقافي الصهيوني في فرنسا إلى حد «الشرعنة» والقوننة.. فالقانون الذي مرّره النائب «الشيوعي» غيسو في عهد ميتران، يحد من

حرية التعبير حين يجعل من محكمة نورمبرغ معياراً «للحقيقة التاريخية» التي لا تدحض ولا يمكن مراجعتها. . وكل من يجرؤ على ذلك يتعرض لمحاكمة «جريمة الرأي».

ولأن كتاب غارودي الأخير «الخرافات التي تأسست عليها السياسة الإسرائيلية». يتعرض بالوثائق والتحقيقات «القدسية» نتائج محكمة نورمبرغ المتعلقة بأفران الغاز (التي اتضح أنها غير موجودة) وادعاء قتل وحرق ٦ ملايين يهودي في معسكرات الاعتقال النازي. . قامت الضجّة الصهيونية ضد كتابه وشخصه، وطولب بمحاكمته بموجب «القانون». . علماً أن الكتاب تم طبعه على مسؤوليته الشخصية، لكون القانون «يحرم» على أي دار نشر طبع أي كتاب يتعرض بالنقد أو المراجعة لمحكمة نورمبرغ. .

وقد تدخل الأب بيار المناضل الإنساني فذكر ـ رغم اختلافه مع غارودي في كثير من القضايا ـ أن ما كتبه الأخير يستند إلى مراجع ومعلومات جادة، ووافقه فيما يتعلق بأن فلسطين ليست «أرض الميعاد» المزعومة، بل الأرض المغتصبة سواء من قبل أشعيا أو بن غوريون. . و «جريمة» الأب بيار أنه أصر على ضرورة الحوار مع غارودي وعلى حقه في التعبير عن رأيه، فقامت «الرابطة الدولية المناهضة للعنصرية ومعاداة السامية» ذات الميول الصهيونية بفصله من عضويتها. . وشن اللوبي الصهيوني في فرنسا حملة تشهير طاولت أبرز شخصية اجتماعية إنسانية في فرنسا.

فالصهاينة، كما يذكر غارودي «غير قادرين على المناقشة، انهم يجيدون فقط، الإرهاب الثقافي والإعلامي وتلفيق التهم. . والاعتداءات والابتزاز وتحطيم واجهات المكتبات».

بداية المشكلة

بدأت مشكلة غارودي مع اللوبي الصهيوني في فرنسا عام ١٩٨٢ عندما نشر مع الأب لولونغ والبروفسور ماتيو وبتشجيع من جاك فوفيه مقالة عن العدوان

الصهيوني على لبنان، ذكر فيها أن غزو لبنان «ليس مجرد خطأ أو اجتهاد، إنما هو نتيجة منطقية للنظام العنصري الصهيوني».. بعدها تم «إنزال الستار الحديدي الإعلامي» في وجه غارودي.. وتفاقمت حرب اللوبي الصهيوني ضده اثر نشر كتابه المعروف «مشكلة إسرائيل» (المترجم إلى العربية بعنوان «قضية إسرائيل») فأفلس الناشر عندما تم الضغط على جميع مموليه لسحب أموالهم.. وحين أصدر كتابه «فلسطين أرض الرسالات السماوية» (نقلته إلى العربية دار طلاس في دمشق)، جاءت التهديدات بتكسير واجهات المكتبات الزجاجية..

ووصل الإرهاب الفكري والإعلامي الذي مارسه اللوبي الصهيوني تجاه كتابه الأخير، إلى حد رفض أي حوار معه في الصحف ووسائل الإعلام إلى درجة أن فيدال ناكيه كتب في جريدة «اللوموند»: «إذا دعونا شخصاً مثل روجيه غارودي إلى ندوة لمناقشة أفكاره، فهذا معناه أن أفكاره قد انتصرت»! فمجرد عرض «الرأي الآخر» يعتبره الصهاينة انتصاراً عليهم، لكونهم مع إلغاء «الآخر» دائما..

المراجعة التاريخية النقدية

بات غارودي ينتمي في كتابه الأخير، إلى مدرسة «المراجعة التاريخية» التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى وأسسها الأميركي هاري إلمر بارنز، ثم جرى تأسيس «معهد المراجعة التاريخية» في كاليفورنيا ومجلة «المراجعة التاريخية» ودار نشر المراجعة التاريخية في لندن ولوس أنجلس وملبورن، وقد استقطبت هذه المدرسة التاريخية النقدية الكتّاب والأكاديميين الغربيين الرافضين للبلادة والتقليد والروايات الرسمية للحلفاء المنتصرين. وكان طبيعياً أن يصطدم عمل هؤلاء المؤرخين بعد الحرب العالمية الثانية بقضية «الهولوكوست» والإدعاءات اليهودية. ومن أبرز الكتاب في فرنسا: روبير فوريسون (الذي أصدر عام ١٩٨٠ كتاب «الأكذوبة التاريخية: هل فعلاً قتل ستة ملايين يهودي»؟) وسيرج تيون (في كتابه عن الصهيونية «حقيقة تاريخية أم حقيقة سياسية») وبيار غييوم. وكل أعمال هؤلاء

الكتاب في فرنسا وأوروبا وأميركا، عبارة عن أعمال علمية تحقيقية مدعمة بالوثائق والاثباتات والصور والرسوم. .

وتواجه محاولات هؤلاء الكتّاب حروب التعتيم والتشويه والتضييق، فقد منع مثلاً، فوريسون من تدريس الأدب المقارن في جامعة ليون، ثم دين وفصل من الجامعة، ومنع ابنه من التسجيل في أية جامعة فرنسية، وأقيمت ضده عشرات الدعاوي والمحاكمات، واعتدى عليه الصهاينة أكثر من مرة.

لكن الصعوبة التي سيواجهها الصهاينة عند «محاكمة» غارودي، أن أفكاره وموقفه معروضة في كتابه على شكل وثائق ووقائع وتقارير ومصادر وأقوال، وهي تأتي في سياق التعليق عليها. ان كشف الحقائق والمعطيات عن الخرافات والمزاعم التي يروجونها لابتزاز التأييد والدعم، هو ما أثار حملة الحقد الصهيونية على غارودي.

خرافة «الهولوكوست»

يقول غارودي: «لست كيميائياً أو عالم طبيعة ولا مهندساً معمارياً. . كل ما أقوله أن هناك تقارير كتبها خبراء. وخاصة التقرير الذي أعده المهندس ليشتر. . وهو اختصاصي كبير، فقد كان مستشاراً لغرف الإعدام بالغاز في ست ولايات أميركية، وقام هذا المهندس بمعاينة معسكرات اعتقال أوشفيتز وبوركنهاو. وكان تقريره واضحاً. . قال أنه لم يكن من الممكن قتل فأر بالمعدات الموجودة هناك» (غارودي، مجلة المصور، القاهرة، ١٧ أيار ١٩٩٦، العدد ٣٧٣٦).

لقد رأى غارودي أن محكمة نورمبرغ لم تقم مثل أي محكمة بفحص أداة الجريمة (أفران الغاز). فهل يمكن أن تكون حقاً محكمة «تلك التي لا تفحص أداة الجريمة»؟! لذا، اعتبرها «آخر عمل عسكري للحلفاء، وقضاتها هم المنتصرون». خصوصاً أن المادة ١٩ من قانون محكمة نورمبرغ ينص على أن المحكمة «غير ملزمة بقواعد الاثبات المعروفة». كما أن المادة ٢١ تنص على أن جميع التقارير التي تقدمها دول الحلفاء «تُعد حقائق ثابتة أمام المحكمة»! فلماذا إصرار الصهاينة

على رقم ٦ مليون من الضحايا اليهود (وهو ما يوازي عدد اليهود كلهم في أوروبا في الأربعينيات!)، بالرغم من قناعة غارودي بأن العبرة ليست في حجم العدد؟! السبب أن هذا الرقم استخدم كأساس لعملية نصب مالية منظمة لصالح الدولة الصهيونية.. كما استخدم، أيضاً، تحت ذريعة «الهولوكست» لإعفاء هذه الدولة من تطبيق قواعد القانون الدولي. ووضعها فوق القوانين، ولتصوير الدولة الصهيونية وكأنها «الرد الإلهي» على الهولوكوست المزعوم. فهذه الخرافة حولت ضحايا المجازر البشعة التي ارتكبتها النازية بحق كل الشعوب إلى ضحايا اليهود وحدهم.. وبالمعنى الديني وليس السياسي.

وهكذا تم التغاضي عن قتل حوالى ٥٠ مليون إنسان في الحرب العالمية الثانية.. وعن قصف الحلفاء لمدينة لارسن الالمانية حيث قتل ١٣٥ ألف نسمة من المدنيين، وعن ضحايا هيروشيما ونجازاكي.

إن غارودي يدين الجرائم النازية، وجرائم الحرب الجماعية كلها بحق الأبرياء، لكنه ضد تشويه وتزوير الحقائق.. وحصر جرائم النازية وكأنها كانت موجهة ضد اليهود وحدهم!

«جريمـة» غـارودي

إن «جريمة» غارودي في نظر الصهاينة أنه يعتبر الدراسات والتحقيقات العلمية والتاريخية التي «تمنح الرأي العام إمكانية التفكير في جرائم الأمس لمنع جرائم الغد التزاماً أخلاقياً بقدر ما هو علمي» (كما ورد في كتابه الأخير، الترجمة العربية الصادرة عن دار عطية ١٩٩٦، ص ١٣٩).

إضافة إلى كونه يعتبر الصهيونية كعقيدة وكأساس لقيام الدولة الصهيونية مجرد هرطقة دينية وجريمة سياسية من أجل تبرير إقامة «المشروع الاستعماري» الصهيوني في فلسطين.

«السفير» ١٩٩٦/٧/٢٤

غارودي: لست وحدك!

صلاح عيسى
(القاهرة)

من سوء حظ المفكر الفرنسي روجيه غارودي «أن الموعد المحدد لمحاكمته أمام الدائرة السابعة عشرة لمحكمة جنح باريس، بتهمة الحض على التمييز العنصري، قد تواكبت مع بداية شهر رمضان الذي تعوّد العرب والمسلمون فيه، أن يصوموا عن العمل وعن التفكير، وألا يهتموا بأي شيء غير الطعام والشراب وفوازير ومسلسلات التلفزيون، وكانت النتيجة أن حل موعد المحاكمة من دون تضامن عربي بالمقدار المطلوب مع الرجل الذي يساند الحق العربي في فلسطين ويتعرض ـ منذ احتجاجه العلني على الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ـ لحملة صهيونية منظمة، وصلت إلى الحد الذي عجز فيه عن أن يجد ناشراً فرنسياً لكتبه التي تتناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو الذي ظلت دور النشر الفرنسية على امتداد نصف قرن تتنافس للفوز بحق نشر كتبه مما اضطره لنشر هذه الكتب على نفقته الخاصة.

والكتاب الذي يمثل مع غارودي أمام المحكمة، هو كتابه الشهير «الأساطير التي أنشأت السياسة الإسرائيلية» الذي صدر منذ عامين، وترجم ـ فور صدوره ـ إلى العربية في أكثرمن قطر عربي. وهو كتاب يتوجه بالأساس إلى الرأي العام الأوروبي والأميركي، ويسعى إلى تحرير الغرب من ضغوط اللوبي الصهيوني الذي أصبح يتحكم في سياسات دوله بإزاء القضية الفلسطينية، ولشفاء الشعوب الغربية

من عقدة الذنب التي أصابتهم من فرط إلحاح الدعاية الصهيونية، التي نجحت في إقناعهم بأن اليهود هم الذين دفعوا فاتورة الوحشية النازية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وانهم يستحقون ثمناً لذلك اعتراف هذه الدول بحقهم في العودة إلى «أرض الميعاد» التي وعدتهم بها التوراة، وبحق دولتهم «إسرائيل» في كل أشكال الدعم التي تمكنها من البقاء، ومن الاستيلاء على الأرض التي تقع ـ طبقاً لما يزعمون أنه وعد التوراة ـ بين النيل والفرات.

تلك كلها ـ في رأي غارودي ـ ادعاءات باطلة تقوم على أساطير كاذبة، وعلى حقائق مصطنعة، فالحركة الصهيونية عقيدة سياسية لا صلة لها بالدين، ولم تولد من اليهودية، بل من الحركات القومية في القرن التاسع عشر في المرحلة التي كانت تتجه فيها نحو الاستعمار، وهو ما اعترف به مؤسسها تيودور هرتزل الذي لم يخف أن المسألة اليهودية بالنسبة إليه «ليست مسألة اجتماعية أو دينية ولكنها مسألة قومية»، ثم أضاف إليها في ما بعد، أنها «مسألة استعمارية»، والذي لم يكن لديه مانع من قبول فكرة إقامة وطن قومي لليهود في أوغندا أو قبرص أو الأرجنتين أو موزمبيق أو الكونغو، وهو ما يؤكد أن المشروع ـ في بدايته ـ لم تكن له صلة لا بالتوراة، ولا بوعود الرب لبني إسرائيل بأن يقطعهم الأرض بين الفرات والنيل.

ويستعرض غارودي في القسم الأول من كتابه، ثلاثاً من الأساطير اللاهوتية التي وردت في الأسفار الخمسة الأولى من التوراة والتي تستلهمها الحركة الصهيونية، هي «أسطورة شعب الله المختار» و «أسطورة الوعد» و «أسطورة عملية التطوير العرقي التي قام بها النبي يشوع» ـ خليفة موسى عليه السلام ـ بأمر الرب، وانتهت بإبادة كل نفس في أرض كنعان (فلسطين)، ويفند القراءة الصهيونية القبلية لها، التي أشاعت الاعتقاد لدى الصهاينة بأن اليهودية ـ كدين ـ تبرر اغتصاب أراضي الآخرين، استناداً إلى تفسير استعماري لوعود الرب، وتبرر التفرقة العنصرية والتعالي على الآخرين، بدعوى أن له شعباً مختاراً ينفرد عن كل مخلوقاته البشرية، بهذا الوضع المتميز، وتبرز الإبادة الجماعية للشعوب التي ترفض الاعتراف بهذا الوضع، ويربط بين شيوع هذه القراءة الأسطورية للتوراة،

وبين كل ما ارتكبته إسرائيل من جرائم في حق الفلسطينيين من مذبحة «دير ياسين» إلى مذبحة «الحرم الإبرهيمي».

وفي القسم الثاني من الكتاب ينتقل غارودي من استعراض وتفنيد الأساطير اللاهوتية التي تقوم عليها الصهيونية، إلى استعراض وتفنيد أساطير القرن العشرين، التي انتهت بتحويل هذه الحركة دولة، فينكر الادعاء الذي روجته الحركة الصهيونية بأنها وقفت إلى جانب الحلفاء ضد الفاشية والنازية، ويثبت أن رؤيتها العنصرية للعالم قد دفعت أقساماً منها إلى التعاطف معهما في البداية، وأن انتهازيتها السياسية قد دفعت بها إلى القيام بلعبة تقسيم أدوار راهنت خلالها على كل أطراف الصراع، فأيد قسم من قادتها الحلفاء، وأيد الآخرون هتلر، وتحالفوا معه، لكي تضمن الحركة مساندة المنتصر منهما في الحرب، لمطلب إقامة الدولة، حتى لو كان ذلك على حساب أرواح اليهود، وما يجعلها مسؤولة عن جانب مما تعرضوا له من اضطهاد بعد أن اكتشف هتلر الملعوب الصهيوني.

ويثبت غارودي بالأرقام والشواهد أن تزويراً صهيونياً متعمداً، قد جرى في وثائق تاريخ الحرب العالمية الثانية، وفي الأوراق والشهادات التي قدمت لمحكمة «نورنبرغ» لمحاكمة مجرمي الحرب من النازيين، بحيث يبدو وكأن اليهود كانوا وحدهم ـ أو أكثر من غيرهم ـ ضحايا الجرائم التي ارتكبها الهتلريون، يتخذ الصهاينة من هذا التزوير مبرراً لمطالبة الدول الأوروبية بمساندة حقهم المزعوم في إقامة دولة لهم تقيهم الاضطهاد على أرض شعب آخر هو الشعب الفلسطيني.

وهذا الجزء من الكتاب الذي استند إليه اللوبي الصهيوني الفرنسي ليطالب بمحاكمة غارودي طبقاً لقانون صدر عام ١٩٩٠، تلاحقه بعض بنوده بالسجن والغرامة كل من يشكك في الأرقام الرسمية لضحايا اليهود أثناء الاضطهاد الالماني لهم، وتعتبر ذلك معاداة للسامية، وهو نص يدعو للذهول، لتسلله إلى قوانين دولة تفخر ـ منذ قرنين من الزمان ـ بإيمانها بحريات التعبير والنشر والاعتقاد والبحث العلمي مثل فرنسا، إذ هو يضفي حصانة قانونية على واقعة تاريخية، ويهدد بمعاقبة

كل من يعيد البحث فيها من جديد ليتأكد من صحتها، ويحول الأساطير التي قامت عليها إسرائيل إلى قانون فرنسي مع أن غارودي نفسه لم يقل أن ما ذهب إليه، هو حقيقة مطلقة، بل أكد في نهاية كتابه، أن هناك أطناناً من الوثائق الالمانية في أميركا وروسيا، لم يتم بعد جردها بالكامل، وأن الأمر يتطلب إعادة النظر بشرط عدم الخلط بين الأسطورة والتاريخ.

والذين يتهمون غارودي بمعاداة السامية، هم الذين يعادونها باصرارهم على تسخير النصوص الدينية لتحقيق أهداف سياسية، وهو موقف مبدئي يتخذه ولا يقتصر رفضه له على استغلال اليهودية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، بل يتسع ليشمل كل محاولة لاتخاذ الدين رداءً للسياسة، واستغلاله لكي يضفي القداسة على أي سياسات من خلال قراءة متحيزة وانتقائية لنصوصه المنزلة، مما يؤدي للتطرف الديني الذي يعتبره غارودي مرض القرن العشرين القاتل، والذي سبق له محاربته لدى المسيحيين في كتابه «حرب الأديان» ولدى المسلمين في كتابه «عظمة الإسلام وانحطاطه» الذي اعتبر في هذا التطرف «مرض الإسلام» فكان طبيعياً أن يكون قسمه الثالث، عن التطرف الذي تمثله الصهيونية وهو ـ فضلاً عن هذا ـ لا يطالب بإزالة «إسرائيل» ولا يدعو ـ بصفته مسلماً ـ لتصفية اليهود، بل يطالب أتباع كل الديانات السماوية بالكف عن تسخير الدين كستار لأغراض سياسية، ويكتفي بالمطالبة بتطبيق قرار تقسيم فلسطين الذي صدر عام ١٩٤٧.

وبهذا المعنى فإن غارودي يستحق مساندة كل مثقفي العالم، على اختلاف مدارسهم وتياراتهم ومواقفهم السياسية، وفي مقدمهم المثقفون العرب الذي عبر في بيان أصدره في أواخر كانون الأول الماضي، عن ثقته في مساندتهم له، مؤكداً لهم أنه لا يزال صامداً في مواجهة حملات التهديد والترهيب والتلويح بالتصفية التي يتعرض لها من المتطرفين الصهاينة. . . ومعبراً عن اعتقاده بأن إسرائيل لا تنوي السلام، أو الاعتراف بحقوق شعب فلسطين، وأنها كانت ولا تزال توظف جملة من الأساطير التي ضخمت من حجم الاضطهاد اليهودي، لكي تحقق اضطهاداً أكبر وأوسع وأهول لشعب فلسطين.

وإذا كان الصيام العربي عن الفعل في رمضان وغير رمضان، قد حال بين المثقفين العرب ومساندة غارودي كما ينبغي، فإن الوقت لم يفت بعد، لكي تستفيد النخبة العربية من آرائه العميقة في المشكلتين الأساسيتين اللتين يواجههما العرب، مشلكة التطرف الديني، ومشكلة الاحتلال الصهيوني، وهما وجهان لعملة واحدة، هي النزوع إلى تسخير الدين لخدمة أغراض سياسية!

«النهار» ١٠/١/١٩٩٨

غارودي وهجمة اللوبي اليهودي

سعيد صعب

بعد حكاية الذهب النازي في سويسرا وقضية موريس بابون في فرنسا، عادوا إلى سويسرا والعنوان هذه المرة: تحويل مراكز رعاية اللاجئين إلى ما يشبه معسكرات الاعتقال «حيث عومل الألوف من اليهود، خلال الحرب العالمية الثانية، كمجرمي حرب» حسب زعم مصدر «الإخبارية» وهو شبكة تلفزة بريطانية (القناة الرابعة).

بغض النظر عن «المركّب» في الشريط الوثائقي الذي بثته الشبكة ـ وقد رد عليه مؤرخون بما يدحض المزاعم ـ ثمة في الجدل الدائر حول هذه «الإخبارية» ما يفضح الأهداف الكامنة وراء استحضار الماضي في صورة «مجرم وضحية» أوجد لها شهود زور في مناخ من الشعور بـ «عقدة ذنب» ينبغي التخلص منها كائناً ما كان الثمن، ولو على حساب الحقيقة وحق الآخر في أن يشك، أو أقله حقه في طرح السؤال بحثاً عن الحقيقة.

الأهداف معروفة وستتضح أكثر في سياق محاكمة الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي بتهمة التشكيك بوجود غرف غاز «أبادت ملايين اليهود» إبان الحرب العالمية الثانية، كما تزعم الصهيونية التي توسلت ما يعتبره غارودي من الأساطير لتبرير إقامة الكيان اليهودي الاغتصابي في فلسطين.

وقضية غارودي ليست جديدة، فقد وجدت من يحركها بعد صدور كتابه في

العام ١٩٩٥، وكان يمكن تدفيعه ثمن ما قال بعيداً عن أنظار الرأي العام لو لم يبادر الأب بيار إلى تأييده بموقف مقنع في أيار ١٩٩٦.

لقد عرّى غارودي تلك الأساطير التي قامت عليها توجهات تل أبيب السياسية والإعلامية، فتحركوا لتصويره عنصرياً يحرض على الحقد والعنف تجاه جماعة بسبب انتمائها العرقي أو الديني، وكان قانون غايسو جاهزاً لتحريك القضاء علماً بأن المادة ٢٤ (مكررة) من قانون العام ١٩٢٠ ليست في الواقع أقل من تسفيه لما نص عليه قانون ٢٩ تموز ١٨٨١ الذي كرّس حرية الصحافة والرأي وحق كل إنسان في عرض وجهة نظره لدى مناقشة التاريخ.

هكذا، يُصيّر فيلسوف قاوم النازية منذ اللحظة الأولى عنصرياً محرضاً لمجرد كونه مناهضاً للصهيونية.

ثمة لوبي يهودي عالمي وراء ما يجري، وقضية غارودي ليست سوى جزء من لعبة دعائية هدفها التبرير، لكن أهمية هذه القضية تتمثل في كون غارودي اعتنق الإسلام، وإحالته إلى المحاكمة في هذا الوقت بالذات ليست من دون دلالة أفصح عنها الباحث جاك تارنيرو بقوله ـ كشاهد في القضية ـ إن العداء للسامية ناجم عن حالة مرضية باطنية تغري بالانتهاك وخرق القانون. وهذا وحده كاف لتفسير التقاء محاور مختلفة من أقصى اليسار إلى الإسلام الراديكالي وأقصى اليمين عند هذه النقطة.

كل ذنب غارودي أنه عرف كيف يشك بحثاً عن الحقيقة، وهذا ممنوع.. فاللوبي اليهودي يراقب متابعاً وآخرون يذعنون.

«السفير» ١٣/١/١٩٩٨

معركة العرب

المحامي هاني سليمان(*)

يتعرض المفكر الفرنسي روجيه غارودي إلى عملية اضطهاد مزدوجة على يد القضاء الفرنسي، فيحاكم على أفكار نشرها، تشكك بالعدد الذي تعرض له اليهود على أيدي النازيين إبان الحرب العالمة الثانية.

ومبرر شعور غارودي بالاضطهاد المزدوج عائد لأمرين اثنين:

أولاً: لأن غارودي المفكر والفيلسوف يحاكم على أفكاره، في بلد عرف عنه احترامه للقانون وحرية المعتقد، كركن أساسي من أركان حقوق الإنسان.

ثانياً: لأن هذه المحاكمة هي نتيجة لضغط الأوساط الصهيونية في فرنسا.

وإذا كانت الحركة الصهيونية «معذورة» في عدائها لهذا المفكر، الذي أشهر إسلامه، وفضح مزاعمها ومجازرها بحق الشعب العربي في العديد من الأقطار العربية، فإن فرنسا (الدولة والمجتمع) لن تكون معذورة في أي حال من الأحوال إذا استجابت لهذا الضغط ووضعت مصداقيتها وريادتها الفكرية، واستقلالية قضائها، موضع التساؤل والشبهة.

وفي الوقت الذي بات فيه الموقف الإسرائيلي مكشوفاً أمام العالم بتحديه لقيم الإنسان والسلام والعدل، يحاول اللوبي الصهيوني في فرنسا أن يجعل من هذه المحاكمة ستاراً ضبابياً لإخفاء جرائمه، ودرعاً واقية تحميه من الإدانة الدولية.

وليس أدل على دقة الموقف الفرنسي من ذلك الموقف الحر الذي وقفه عشرات (بل مئات) من المثقفين والمحامين الفرنسيين البارزين، تطوعاً للدفاع عن غارودي، وتنزيهاً للقضاء الفرنسي وحماية له من الضغوط السياسية والصهيونية.

لقد هبت النخب السياسية والفكرية والإعلامية في مصر والأردن وسوريا والإمارات العربية المتحدة ودبي ولبنان كما في إيران وباكستان وفي طليعتها اتحاد المحامين العرب، معتبرة أن محاكمة غارودي هي «وصمة عار بحق الإنسانية».

إنها العروبة بوجهها الثقافي الحضاري، نخوضها ونجددها من خلال مفكر وفيلسوف، صديق، آمن بالحق اختياراً ورضي بالقهر اصطبارا.

لقد زار روجيه غارودي لبنان صيف ١٩٩٦ بدعوة من المنتدى القومي العربي، وتحلقنا حوله واستزدنا معرفة بجديده الفكري والسياسي.

فمن أولى من عارفيه والمطلعين على أفكاره، بالدفاع عنه، لا بل بالدفاع عن أنفسهم في معركة تكتسب فيها العولمة هذه المرة صفة النزاهة.

وكأني بروجيه غارودي مخاطباً العرب والمسلمين والأحرار يردد قول الشاعر العربي:

وبيننا لو رعيتم ذاك معرفة
إن المعارف في أهل النهى ذمم

من أولى من الأوفياء للانخراط في معركة الحق والمسيحية والإسلام والعروبة، كتّاباً ومثقفين، محامين ورجال قانون، رجال دولة ورجال دين، طلاباً ومناضلين، من أولى منهم بقولة الحق.

روجيه غارودي كان مفكراً عالمياً بارزاً وفيلسوفاً مرموقاً وصديقاً صدوقاً للعرب، وبمحاكمته اليوم أصبح قضية عادلة على مستوى الإنسانية.

إذا خسر روجيه غارودي معركة المحاكمة، فإن العرب سيخسرون واحدة من أهم معاركهم السياسية ذات البعد الدولي والإنساني.

وغداً سيضع الصهاينة روجيه غارودي على خانة الإرهاب تماماً كما هو في نظرهم كل طفل عربي ذي قلب خفاق.

كثيراً من الوفاء لذلك الرجل الذي يحتاجنا كما نحتاجه.

كثيراً من الوفاء لذلك الرجل الذي أصبحت قضيته الأمة بكاملها.

«السفير» ١٧/١/١٩٩٨

(*) رئيس لجنة الحركات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي.

روجيه غارودي... و «المحرقة الفلسطينية»!..

فاروق البربير(*)

حملة التضامن العربية مع المفكر الفرنسي المسلم روجيه غارودي الذي تجري محاكمته حالياً في باريس بسبب كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، لا يجوز أن تقف عند حدود البيانات يصدرها المثقفون أو المقالات يكتبها الصحافيون والمفكرون، بل المطلوب هو أن تتجاوز الحملة هذا المستوى من المواقف المبدئية إلى العمل السياسي الرفيع من قبل الأحزاب والمجالس النيابية والحكومات على نطاق الوطن العربي كله.

ذلك أن الكتاب الذي أحيل بسببه المفكر ذو الثمانين عاماً على المحاكمة ليس مجرد ترف فكري أو تقييم تاريخي لا علاقة له بالواقع السياسي ـ الاقتصادي ـ العسكري في العالم، . بل هو علمياً وعملياً في قلب هذا الواقع من أية زاوية نظر فيها إلى هذا العالم منذ مقولة «المحرقة» اليهودية على أيدي النازي في المانيا وتأسيس الدولة اليهودية في فلسطين على حساب شعبها وحقوقه القومية في أرضه ووطنه «تكفيراً» من المانيا والدول الأوروبية الأخرى عن جريمة «المحرقة» من المانيا من جهة وعن جريمة «التلكؤ» من قبل الدول الأوروبية في السعي لإنقاذ اليهود. . وصولاً إلى الولايات المتحدة الأميركية التي لم تشترك في «المحرقة» ضد اليهود لكنها ساهمت منذ البداية بالقدر الذي تساهم فيه الآن في «المحرقة» الأعظم والمستمرة ضد الشعب الفلسطيني وضد العرب عموماً بدعمها المتواصل والكامل لـ «الأساطير» التي تحدث عنها غارودي في كتابه والتي تم عملياً زرع

إسرائيل في المنطقة على أساسها.

وبصورة أكثر تحديداً، فإن ما يفعله رئيس الوزراء الإسرائيلي حالياً بنيامين نتنياهو لجهة الاغتصاب الكامل والنهائي لحقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بذريعة «الحقوق اليهودية» في فلسطين، وعلى طريق تكريس «أرض إسرائيل» التاريخية، ولجهة مواصلة احتلال أراض غالية من لبنان وسوريا والعمل الدؤوب من قبله لانتزاع هذه الأراضي في الجنوب والبقاع الغربي والجولان، ليس إلا انطلاقاً من الدعوى التي اعتمدت عليها إسرائيل في «تبرير» وجودها في المنطقة أولاً ثم في «تبرير» تحولها في وقت لاحق إلى قوة عظمى وحيدة في المنطقة.. وهي هي النقطة التي لم يفعل غارودي في كتابه إلا أنه أثار علامات استفهام كبيرة حول وجودها أصلاً.

فـ «المحرقة»، حسب التعبير الصهيوني، لم تكن في أي يوم على امتداد القرن العشرين إلا ذريعة استخدمتها الصهيونية العالمية ودائماً من أجل تبرير وجود إسرائيل من ناحية ومن أجل إشعار العالم بما يوصف بـ «الذنب» تجاه اليهود في أوروبا وفي العالم وإجباره تالياً على «التكفير» عن ذلك «الذنب» بالوقوف إلى جانب إسرائيل ومدّها بكل أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري. وهي (أي المحرقة) ما حاول المفكر الفرنسي غارودي إثبات أنها لم تكن إلا بالحجم ولا بعدد الضحايا ولا بالأسلوب الذي تشيعه الصهيونية عنها في أي يوم من الأيام. وكمؤرخ وعالم وفيلسوف، اعتمد غارودي في كتابه على وقائع وحقائق عملت الصهيونية دائماً على إخفائها أو أقله على إغفالها من أجل تمرير مخططها.

لا ينكر أحد في كل حال أن فرنسا، خصوصاً في ظل حكم رئيسها الديغولي الحالي جاك شيراك، تتفهم أكثر من الحكم السابق على الأقل حقوق العرب في فلسطين وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من الأراضي العربية كافة، وبالذات من الأراضي اللبنانية والسورية، إلا أن ما يجري فيها حالياً لجهة إحالة المفكر الفرنسي غارودي إلى المحاكمة بتهمة مثل «معاداة السامية» أو «تشويه

التاريخ» أو «الإساءة للشعب اليهودي» أو أية تهمة أخرى مماثلة (بصرف النظر عن مدى ادّعاء الصحة فيها) لن يكون في النهاية إلا أداة جديدة تستخدمها إسرائيل لتدعيم سياستها الخاصة بضم واغتصاب الأراضي العربية الخاضعة لاحتلالها.

ومن هنا فقضية غارودي الراهنة ليست مجرد قضية فكرية، مع أن فرنسا لا تفتأ تقول أنها تحترم الحرية الفكرية وتحصن حمايتها بالدستور والقانون الفرنسيين، وإنما هي قضية سياسية بالمعنى الكامل للكلمة.

وإذا لم تكن فرنسا شيراك تعرف الأساليب التي تلجأ إليها إسرائيل والصهيونية العالمية لتبرير مواقفها، مرة تحت ستار التوراة والحق التاريخي ومرة تحت ستار المحرقة ومرة تحت ستار اللا سامية والعداء العربي لها. فلا بد من حملة التضامن العربية الشاملة مع غارودي.. شعبياً وثقافياً وفكرياً وحزبياً، ولكن سياسياً أيضاً وعلى أعلى المستويات من أجل وضعها في الصورة الكاملة لما يجري حالياً. وسيتصاعد حتماً في المستقبل،من خلف المحاكمة التي يتعرض لها غارودي.

(*) وزير التعليم المهني والتقني

«السفير» ٢٠/١/١٩٩٨

جوهر قضية غارودي:
انتقال «اليهود» من مضطهد إلى مضطهِد

محمد سيد أحمد
(القاهرة)

منذ ما يقرب القرن، حكم على ضابط فرنسي هو ألفريد دريفوس، يهودي الديانة، بالسجن المؤبد لاتهامه بإفشاء أسرار تتعلق بالجيش الفرنسي لالمانيا، خصم فرنسا اللدود وقتذاك. . وقد احتج دريفوس دائماً بأنه بريء، وأنه لم يكن قد ارتكب الجريمة التي اتهم بارتكابها. ولكنه مع ذلك أجريت له محاكمة، وصدر حكم عليه بالمؤبّد، وجرّد مع أشرطته، وأرسل لتنفيذ الحكم بليمان في أدغال مستعمرة جويانا الفرنسية بأميركا اللاتينية. . .

وبعد ذلك بعدد من السنوات، وفي عام ١٨٩٨، أي منذ مئة عام تحديداً، اكتشف أن ضابطاً آخر كان مسؤولاً عن إفشاء الأسرار، وأن اتهام دريفوس بجريمة الجاسوسية اتهام باطل. . وأن الحافز وراء اتهامه وإدانته حافز عنصري. . من منطلق العداء لليهود الذي كان شديد الانتشار لدى دوائر معيّنة في فرنسا وقتذاك. . وبالذات دوائر تمتّ إلى أقصى اليمين الفرنسي.

وهنا وقف الكاتب الفرنسي الكبير إميل زولا، وكتب مقاله الشهير الذي دخل التاريخ تحت عنوان: «إني اتهم». . وقد عرّض زولا نفسه للسجن. . واضطّر أن يغادر فرنسا وأن يقيم سنوات في إنكلترا لتحاشي الملاحقة القانونية. . وذلك من أجل تصحيح الخطأ القضائي الذي راح دريفوس ضحيته.

وكان مقال زولا مثاراً لصراعات محتدمة داخل المجتمع الفرنسي وبين المثقفين الفرنسيين. . لقد كانت أول تجربة يخوض فيها المثقفون ـ كمثقفين ـ مجال السياسية، ومجال حقوق الإنسان. وانتهى الأمر، بعدما أهين زولا كثيراً، وأسيء إلى سمعته بصور شتى، بأن سلّم القضاء الفرنسي أن الحكم على دريفوس كان معيباً، وأفرج عنه. . واعتبرت فرنسا، بهذا الحكم، أنها قامت بعمل رائد ضد العداء للسامية. . وقد عاد الفضل في ذلك ـ أولاً ـ إلى شجاعة زولا، وأيضاً إلى قوى اليسار والديموقراطية في فرنسا التي بلورت المعركة على أنها ضد التفرقة العنصرية.

وبعد مئة عام بالضبط من مقال زولا الشهير الذي نشر يوم ١٣ كانون الثاني عام ١٨٩٨، ها نحن بصدد عملية مماثلة متمثلة في المحاكمة التي أجريت لروجيه غارودي في فرنسا ابتداء من يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٩٨. . لقد اتهم بارتكاب جريمة «نفي وقوع جريمة ضد الإنسانية»، وذلك بإصدار كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية». . وبادىء ذي بدء علينا تنبيه أن كتاب غارودي لا يدور حول اليهود واليهودية، وإنما حول الأسس التي بنيت عليها سياسات دولة إسرائيل. . وقد تحاشى غارودي تسمية الكتاب «الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل» واستخدم تعبيراً أكثر إبهاماً هو «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، لتجنّب الاتهام بأنه يشكّك في مبررات إقامة الدولة الصهيونية ابتداء.

وقد شكّك غارودي في كثير من المقولات التي حكمت بناء هذه الدولة. منها أن محارق النازية «الهولوكوست» أبادت ستة ملايين يهودي. وهو لا ينفي أن اليهود تعرّضوا لحملات إبادة. . . ولكنه يشكك في الرقم الذي قدّم، والذي أصبح التشكيك فيه محظوراً بمقتضى قانون فرنسي يتهم بالعداء للسامية، وبالعنصرية، كل من يصدر قولاً يمكن تفسيره على أنه تشكيك في «المحرقة».

ولا أزعم أن كل ما يقوله غارودي في كتابه غير قابل للطعن. . ولكني أقول أن الكتاب ، لأنه قابل للطعن، فإن المقولات التي يطرحها بغية تصحيح بعض

الوقائع، لا بد أن تكون قابلة للمناقشة. فليس في هذا الصدد شيء مقدس لا يحتمل المناقشة أصلاً، عملاً بالحريات الأساسية، وتحاشياً للنظريات الشمولية التي كثيراً ما افترضت، كل منها من وجهة نظرها، أن هناك حقائق تاريخية لا تقبل الطعن على أي وجه.

وليس من شك في أن اليهود تعرضوا للاضطهاد عبر تاريخهم في الغرب، وربما في أوروبا الشرقية بالذات، وفي روسيا القيصرية خصوصاً. لقد تعرضوا للاضطهاد، ولحملات إبادة، وقد بلغت الحملات الذروة مع العملية المعروفة بـ «المحرقة» التي أقدم عليها هتلر، وأراد بها إزالة اليهود من الوجود.

ولكن الصحيح أيضاً أنه نتيجة لهذه الجرائم، وبسبب نجاح اليهود ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ في توظيف مواقعهم المتميزة في الاعلام الغربي لكشف الجرائم العنصرية التي ارتكبت في حقهم على نحو غير مسبوق، أصبحوا من أكثر فئات العالم تميزاً وامتيازاً، بعدما كانوا من أكثرها اضطهاداً. . ولهذا السبب فإن الفلسطينيين وكل الذين تعرّضوا للغبن بسبب إقامة دولة إسرائيل، أصبحوا في النصف الثاني من القرن العشرين فئة معرّضة لأوجه اضطهاد شبيهة بتلك التي تعرّض لها اليهود في النصف الأول من القرن.

القضية إذا ليست قضية انحياز إلى جانب معين وإنما هي قضية «آلية». . كان اليهود هم المضطهدون عندما تصدّى زولا للدفاع عنهم. . وأصبح الفلسطينيون هم المضطهدون، وخرج غارودي للدفاع عنهم بالتشكيك في بعض الأسس التي يجري بها تبرير أن يكون لليهود مركز متميز الآن. . إن القضية واحدة، والآلية واحدة، وإن اختلف الأطراف. . فإن الطرف الذي كان مضطهداً ومظلوماً وقت أن كتب زولا مقاله الشهير، أصبح الآن الطرف الظالم والمضطهد. ونشأ طرف آخر ليكون هو الطرف المظلوم، بمقتضى الآلية نفسها التي اضطهد بها اليهود حتى منتصف القرن العشرين.

ومن هذه الوجهة، علينا أن نتبين أن تعرض اليهود للاضطهاد، تماماً مثل

حصولهم على امتيازات مفرطة بدعوى تأمينهم ضد تكرار هذا الاضطهاد، إنما يشكلان وجهين لعملة واحدة. . والظاهرة غير صحية في الحالتين. . إن التأمين المفرط ضد الاضطهاد قد يتحوّل وقوداً من أجل إشعال اضطهاد مجدداً. . ومن هنا، فإن الفلسطينيين ليسوا وحدهم ضحايا هذه الآلية. . ذلك أن اليهود يسيئون إلى أنفسهم إذا ما تمادوا في أن يكفلوا لأنفسهم حصانات تبلغ حد الإساءة إلى غيرهم. . تلك هي القضية الي تثيرها محاكمة غارودي.

ونرى في هذا الصدد أنه يتعيّن علينا أن نتحدث إلى فرنسا بالذات، أولاً لأن فرنسا كان لها الفضل في طرح قضية مناهضة العنصرية قبل غيرها. . وعاد الفضل في ذلك لشخص زولا وشجاعته في معركة تبرئة دريفوس. . ومن هنا، فإن لفرنسا رصيداً في محاربة التمييز العنصري. . . ويتعين عليها أن تحمي هذا الرصيد، بدلاً من أن تنزلق إلى مواقع تحمل معنى إهدار الرصيد.

ثم هناك ـ ثانياً ـ أن مصر وفرنسا تحتفلان في هذه الأيام بمرور قرنين على قيام علاقات نشطة بينهما. . وبمناسبة هذه الاحتفالات، أضحت مصر وفرنسا تدققان في طبيعة هذه العلاقات. . فإن هناك من يقولون أن الاحتفالات الجارية طوال هذا العام معيبة، لأنها احتفالات بمرور قرنين على حملة بونابرت لمصر وهي في جوهرها عملية غزو ذات طابع كولونيالي واستعماري. . وأنا لا أشارك أصحاب هذه المقولة رأيهم هذا على إطلاقه، وأرى فيه قدراً من التبسيط المخلّ. . ولا أقصد بذلك أن نابليون عندما جاء إلى مصر لم يكن قد جاء لأغراض كولونيالية، ولملاحقة الاستعمار البريطاني من موقع الدولة الاستعمارية المنافسة، بغضّ النظر عن قيام بونابرت بحملته إلى مصر عقب الثورة الفرنسية مباشرة. . ولا شك في أن الحملة الفرنسية قد تأثرت بهذا الحدث التاريخي الكبير. . وحملت تالياً طابعاً مزدوجاً. . فلقد اتسمت بطابع استعماري، واتسمت أيضاً بطابع تنويري تمثّل في فكّ الهيروغليف وكشف أسرار حضارة مصر الفرعونية، إلخ. . وثمة شواهد على أن الالتباس ما زال يلاحقنا إلى اليوم. . وقد يكون صحيحاً أن الحركة الوطنية المصرية قد استعانت بأفكار الثورة الفرنسية ولجأت كثيراً إلى مفكرين

فرنسيين في صراعها ضد الاستعمار البريطاني. . ولكن لم يكن ذلك يعني أن الدعم الفرنسي للحركة الوطنية خلا تماماً من النزعة الاستعمارية. .

إن فرنسا الآن عند مفترق الطرق فيما يتعلق بعلاقاتها بالعالم العربي عموماً ومصر خصوصاً. . ان موقفها، فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، أكثر تقدماً وأقل انحيازاً إلى إسرائيل من أي دولة غربية كبرى أخرى. . وهذا أمر نحييها من أجله. . ولكن الصحيح أيضاً أن هناك جوانب في هذه العلاقة ما زال يكتنفها الالتباس، منها الاحتفالات بمرور قرنين على الحملة الفرنسية ومنها قضية غارودي. ان فرنسا عليها أن تدرك أن انتهاجها موقفاً رائداً فيما يتعلق بمحاربة العنصرية إنما يفترض ألا يكون رصيدها في هذا المجال سبباً في إشعال عنصرية من نوع مختلف.

* * *

لقد قال غارودي انني أحاكم من أجل كتاب لم أكتبه. وقصد بذلك أن كتابه نسبت إليه معانٍ وصفات لم تكن تلك التي أراد أن يعبّر عنها. . فإنه لا يعتبر نفسه معادياً لليهود، واستشهد باقتباسات من كتابه تدل على ذلك. .

ومن الواضح أن الذين رفعوا ضده الدعوى أرادوا بالمحاكمة إدانته فكرياً، تماماً كما حدث مع دريفوس الذي أريد بمحاكمته إدانة مماثلة، وتلك هي القضية التي نقف ضدها. . اننا مع زولا في الدفاع عن دريفوس، كما اننا مع غارودي في حقه في كشف الكثير من الأوهام والأساطير التي تبني عليها إسرائيل سياساتها، إننا في الحالتين بصدد معركة واحدة، ضد العنصرية، وضد الاضطهاد بغض النظر عمّن هو المضطهد، سواء كان الطرف المضطهد هو اليهود في حالة دريفوس أو الفلسطينيين في حالة غارودي. . وهذه القضية ـ تحديداً ـ هي من أوجه اللبس التي ما زالت تشوب العلاقات المصرية ـ الفرنسية والتي حان وقت وضع حد لها. . وقد أرجىء الحكم في قضية غارودي إلى منتصف شباط المقبل. . ولم يطلب ممثل

النيابة فرض عقوبة سجن على غارودي، فقط تغريمه مبلغ ١٥٠ ألف فرنك.. وفي هذا موقف وسط، يحمل معنى إرجاء بتّ أوجه الالتباس التي كشفت عنها القضية.. وليس هذا في تقديري أفضل طرق تنقية العلاقات العربية ـ الفرنسية وضمان مقام لها يتناسب مع إيجابياتها.

«النهار» ٢٢/١/١٩٩٨

نص برقية المنظمة العربية لحقوق الإنسان
في السويداء ـ سوريا
إلى الحكومة الفرنسية عبر سفارتها في دمشق

«إن فرنسا التي رفعت للعالم بأسره عبر تاريخها شعارات ثورتها التاريخية، التي كان لها صداها العالمي وتأثيرها الواسع وأولى تلك الشعارات: الحرية والإخاء والمساواة تشعرنا في هذه الأيام والمحكمة في باريس تحاكم الفيلسوف الفرنسي الكبير /روجيه غارودي/ الذي جاوز الثمانين من العمر، وأعطى عبر هذا العمر المديد الفكر النير والكتابات المشرقة التي أضافت للفكر العالمي والإنساني الشيء الكثير والهام، تشعرنا بالأسى والحزن والأسف والألم، لا سيما وأن /غارودي/ قد انتصر لقضية محقة، ومثّل الفكر الجريء والحر؛ ودافع عن القضية الفلسطينية العادلة، وكشف زيف وأساطير المؤسسة الصهيونية «التي تمثل النازية بأبشع صورها وأخطر ممارساتها» والمدانة دولياً بقرارات للأمم المتحدة نالت أكثرية ساحقة عام ١٩٧٥..

إن فرنسا التي تحمل مشعل الحرية، وتقدس حرية الفكر وتحمي حرية التعبير وتصون الكلمة.. ومع ذلك محكمة في مدينة النور /باريس/ تحاكم /غارودي/ متهمة إياه بأمانة البحث العلمي بموجب قانون غير دستوري؛ إن فرنسا تُحَمِّل نفسها ظلماً وتمحي من أذهان رجال حقوق الإنسان في العالم تلك الصورة المشرقة والمشرقة عن باريس النور وفرنسا الحرية؛ أم نصبح جميعاً مع «بول

فاندلي في عالم لا يجرؤ على الكلام» وتصبح باريس مدينة بلا قلب وبلا روح وتخضع للابتزاز الصهيوني. .

نرفع مع أحرار فرنسا أصواتنا عالية للدفاع عن حرية الفكر. عن حرية التعبير. عن حرية الكلمة الشجاعة. عن حرية «روجيه غارودي» مع الاحترام والتقدير لكم ولفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية / جاك شيراك/ الذي ترك أثراً عميقاً طيباً عند زيارته لبلادنا».

المحامي توفيق عبيد
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
السويداء ـ سوريا

خلاصة البحث

من خلال هذا العرض التفصيلي، يبدو أن الغرب الاستعماري نجح في عقد صفقة رابحة مع اليهود سياسياً ومالياً بشأن الأرض المقدسة، جرياً على عادة المعاملات التجارية والصفقات الخاضعة لمبدأ الربح والاستغلال. وإذا كان هناك من نقاطٍ مأساوية في التاريخ البشري، فان هذه الصفقة هي من أكثر النقاط سوداوية في التاريخ الاستعماري الطويل لدول الغرب، التي تدّعي انتماءها للمسيح والمسيحية.

أمام هذا الواقع نتساءل: هل أن إنجيل مسيحيّي الغرب هو غير إنجيل مسيحيّي الشرق، والعرب والفلسطينيين منهم، أم هو ذاته؟. وهل المسيحية في الغرب هي غيرها في الشرق أم هي ذاتها جوهرياً المعبّرة عن رسالة السلام والمحبة؟. جوابنا على ذلك، هو أن الصهيونيين اللا يهود (الصهيونيين المسيحيين)، لا يعبّرون عن جوهر المسيحية ولا يحق لهم النطق باسمها، كما أن «العهد الجديد» المعروف بـ«الإنجيل»، ليس كتابهم؛ وإذا ادّعوا أن كتابهم الإنجيل، فإننا نقول بأن إنجيلهم هو الذي فعل به اليهود ما فعلوا، وحرّفوا فيه ما حرّفوا، فجاء نسخة منقّحة عن «العهد القديم» (التوراة) باسم «العهد الجديد». إزاء ذلك، يحق لنا الاستنتاج واستخلاص العبر والدروس، والخروج برأي مفاده: أن إضفاء «الشرعية المسيحية الدينية» على اغتصاب فلسطين وعلى الارهاب الصهيوني، وتجيير رسالة المسيح ـ القائمة على المحبة والمسالمة ـ إلى دعوة للقتل والحرب والإبادة. . . تعتبر من أكبر الجرائم في القرن العشرين، ومن أكثرها

انتهاكاً لحقوق الإنسان في زمن شرعة حقوق الإنسان. . . وإحدى الصفحات الأكثر ألماً على وجه التاريخ الإنساني، عفواً على دماغه؛ كما أنها أخطر وأبشع عمليات التلاعب والتزوير الديني في تاريخ الإنسانية.

هكذا يجدر بالمسيحيين العرب ـ ومن بينهم المشرّدين الموارنة من قريتي أقرت وكفر برعم، والروم الأرثوذكس الذين اعتدى الصهاينة على بطريركهم في القدس تيودوروس الأول واحتلوا دير مار يوحنا هناك أواخر نيسان ١٩٩٠ ـ أن يحمّلوا القسط الأكبر لمأساتهم ـ ومأساة إخوانهم ـ لمسيحيّي الغرب، قبل تحميلها للصهيونيين اليهود، وذلك وفق «السبب والمسبّب». كما يجدر بمسيحيّي العرب قاطبة أن يكون لهم وجود ودور أمام هذه المسألة الخطيرة، وهم قادرون أكثر من غيرهم، وجديرون على تحمّل وزر هذه المسؤولية؛ إذ لا يجوز أن نرى من هم على المسرح فقط في تمثيل هذه المسرحية التراجيدية (المأساوية)، بل الأهم أن نرى من هم على المسرح، ومن هم وراء الستارة، ومن هم وراء هؤلاء الآخرين أيضاً. وليست سهلة على الإطلاق عملية «صهينة العقل المسيحي» وفبركته بشكل مسيء لجوهر الرسالة.

والحقيقة أنه ليس من عملية اغتصاب في التاريخ، كانت شرعية، وليس من عملية تزوير، بريئة، في تاريخ الجنس البشري. بل كلٌّ منها يختبّىء في جعبته كثيراً من الكوارث والآلام. والإنسان البريء في النهاية، هو وحده الضحيّة. . . و «عنصرية النفوس» أقوى وأفعل من «عنصرية النصوص»، وكلتاهما في عملية تفاعل وتلازم تام، كلٌّ منها يعزِّز الثانية ويقوّيها، بل ويعطيها «أكسير الحياة». في هذا الخصوص، نجد لزاماً علينا أن نشير إلى بعض النقاط التي نعتبرها جوهرية، منها:

١ ـ إن دولة الاحتلال الصهيوني هي مولود استعماري مشترك، بمعنى أنه «وليد الزنى الغربي»، وإن لم يكن بنسبة متساوية بين دولة وأخرى، إلا أن معظمها مشارك في «عملية الزنى» هذه. وكما يصعب التخلّي عن المولود ـ وإن كان

ابن زنى ـ فهكذا هي حال «المولود الصهيوني الإسرائيلي». فعملوا على إبعاده عنهم وفق مبدأ «التخلص منه والاستفادة منه في الوقت نفسه». وقد أشار روجيه غارودي قائلاً: «إن هذا التضامن مع الصهيونية الإسرائيلية يرجع إلى سبب جوهري: وهو أن «إسرائيل» ليست إلا (وكيلاً) لاستعمار جماعي في الشرق الأوسط...»[1]. انها الشراكة التاريخية بالفعل، التي أدّت دورها بشكل جيد لتحقيق الحلم الصهيوني.

٢ ـ ان ما يسمّى بـ «المسألة اليهودية» ما هي إلا إحدى إفرازات الاستعمار الغربي، وكان حلّها على حساب الشعب العربي الفلسطيني عبر خلق ما يسمّى بـ «المسألة الفلسطينية»، وكأنها ردّ طبيعي على تلك المسألة التي لا علاقة للعرب بها، لا من قريب ولا من بعيد، حيث أن كل الاضطهادات ضد اليهود كانت على يد الغربيّين فقط، بينما لم يعرفوا هذا الاضطهاد مطلقاً في ظل العرب والمسلمين.

٣ ـ شكّلت «اللا سامية» القاسم المشترك للصهيونيين اللا يهود في كل دول أوروبا وأميركا، وقد اعتبرها تيودور هرتزل بمثابة «القوّة الدافعة» لحركته الصهيونية[2]. لذلك لم يهاجم «لا سامية» الصهيونيين المسيحيين في الغرب الذين كانوا المحرك والدافع لتهجير اليهود إلى فلسطين، حتى أنه كان يردّد دائماً: «أن اللاساميين سيكونون أفضل أصدقاء اليهود، والحكومات اللا سامية أفضل حليفاتهم»[3]. من هنا يبدو أن معظم عمليات الاستفزاز الصهيونية ضد هتلر كانت بالاتفاق معه، بغية المزيد من الضغط على اليهود لتهجيرهم إلى فلسطين... فقط.

---

(١) د. محمود عباس «العلاقات السريّة بين النازية والصهيونية» دار ابن رشد. عمان/ الأردن ١٩٨٤. ص ١٥٦.

(٢) مجلة «المنير». العدد ٣٧. آذار/ مارس ١٩٨٩. ص ٣٧.

(٣) د. محمود عباس. مرجع سبق ذكره. ص ٥٤.

٤ ـ إن قيام الدولة اليهودية في فلسطين مخالف لروح الإنجيل، ويتحمّل الصهيونيون المسيحيون المسؤولية الكبرى في هذا الإطار، مهما حاولوا الاستناد إلى مزاعم التوراة والتحجّج بتنبؤاته (!!)، لأنه يشكل في النهاية «السجلّ الأسود لبني إسرائيل». هذا بالإضافة إلى أن السيد المسيح نفسه لم يستطع إرضاء اليهود وهو على الأرض، فكيف باستطاعة أي إنسان، مهما كان، أن يرضيهم؟. وهكذا فإن الصهيونيين المسيحيين بدعمهم لدولة الاحتلال الصهيوني واليهود، فإنهم يذبحون المسيح والمسيحية في الصميم. وكأنّي بالسيد المسيح يقول: لا تغفر لهم يا أبتاه لأنهم يعلمون ماذا يفعلون... فهم بعيدون عن المسيح بُعْد موشي دايان عن القرآن الكريم.

من هذا المنطلق، أكد مطران القدس في المنفى إيلاريون كبوجي (خلال المحادثات التي جرت في إسبانيا بين وزراء خارجية الدول الأوروبية المشتركة ووفد من منظمة التحرير الفلسطينية) أن عدد المسيحيين في فلسطين في العام ١٩٤٨، كان ٥٠٠ ألف نسمة، أما اليوم فلم يبق منهم سوى ٩٠ ألفاً. وقد حمّل الوزراء الأوروبيين مسؤولية أخلاقية ودينية تجاه المسيحيين الفلسطينيين والحالة التي وصلوا إليها، وإفراغ الأراضي المقدسة من أبنائها[١].

٥ ـ استعاض اليهود عن «إله بني إسرائيل» بـ «دولة إسرائيل» التي أصبحت من أقدس مقدساتهم، و «محجراً عالمياً» لهم. لكنها تبقى أقلّ بلاد العالم طمأنينة وأمناً من جراء السياسة الحربية العدوانية التي ينتهجها قادة الصهاينة، وقادة «دولتهم» على طريق «مشروع إسرائيل الكبرى» (من الفرات إلى النيل).

وعلى هذا الأساس، صرّح إسحق غرينباوم رئيس لجنة الإنقاذ في الوكالة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية: «عندما يأتون إلينا بخطّتين: إنقاذ جماهير اليهود في أوروبا أو تحرير الأرض، أصوّت دون تفكير لصالح

(١) المرجع نفسه. ص ٥٣.

تحرير الأرض»[1]، وردّد شعاره المشهور: «عنزة في أرض إسرائيل أكثر أهمية من كل مجتمع الشتات». وجاراه في ذلك بن غوريون بقوله: «عندما تضطر الصهيونية إلى الاختيار بين «الشعب اليهودي» و «الدولة اليهودية» فانها تفضل الأخيرة دون تردّد».

٦ ـ يبقى الهدف الصهيوني متمحوراً حول مقولة «العربي الجيّد هو العربي الميت»، بمعنى تغييبه وفصله عن أصالته وأرضه وتراثه وتاريخه ومستقبله، اقتلاعه من جذوره ليغدو بلا هوية، وبلا قضية وبلا وجود. ولن يتم ذلك إلا عبر محو القومية العربية والحضارة العربية، للاستعاضة عنها بقومية مزعومة وحضارة مزعومة (اليهودية)، وهذا يعني «حرباً طويلة الأمد» وليس «معركة محدودة» كما يتخيل للبعض.

٧ ـ ان ما يعمل له الصهاينة بجهد ورويّة هو تكريس مقولة «شعب بلا أرض وأرض بلا شعب» بكل ما تحمله من تشويه للواقع والحقيقة، ومن عهد سياسي وأخلاقي لا مثيل له في القرن العشرين. وبغية الوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي يحاول أقطاب الصهيونية، البارعون في فن المكر والخبث، «تهذيب» شعارهم و «تلطيف» مضمونه وجوهره عبر بعض الشعارات الزائفة والخادعة مثل «تبادل سكان» (بمعنى تبادل شعب بـ «شعب»)، و «تبادل أرض بأرض»، ولكن حتى هذا «التهذيب والتلطيف» غير وارد قبوله. وكما كانت فلسطين عربية، ستبقى عربية. ومهما يعمل الصهيونيون، فلن يغدو اليهود «شعباً»، وهم أبعد ما يكون عن «الشعب».

٨ ـ مهما برع الصهيونيون واليهود في طمس إبادة الملايين من البشر، والإدّعاء بإبادة ملايين منهم في المانيا النازية (!!) لم يستطيعوا طمس هذه الحقيقة إلى الأبد، لأن حقائق التاريخ أقوى من كل المزاعم والادّعاءات. وإذا كانت

---

(١) المرجع نفسه. ص ١٠٩.

النازية قد أبادت اليهود بالأفران وغرف الغاز (وهذا ليس صحيحاً)، فإن الصهيونيين يبيدون الفلسطينيين والعرب بدون أفران. هذا بالإضافة إلى أن «الذاكرة اليهودية» تركز بشكل دائم على ما فعله الآخرون باليهود، أما ما فعله اليهود بالآخرين فإن «الذاكرة اليهودية» تتعمّد نسيانه وتجهد بطمسه وإخفاء معالمه، وإجبار «الذاكرة العربية والعالمية» على عدم تذكّره.

والجدير بالذكر، أن وقائع التاريخ تشير إلى أن تعاون الصهاينة اللا يهود مع الصهاينة اليهود، كان له دور أساسي في إبادة الآلاف من اليهود في العالم، من ناحية، وإبادة الآلاف من الفلسطينيين والعرب، من ناحية ثانية، فضلاً عن اغتصاب الأرض العربية في فلسطين وجوارها، وتشريد أغلبية سكانها الأصليين إلى خارج بيوتهم وديارهم. بمعنى أن هذا التعاون، كان له انعكاس مأساوي مضاعف، لم تقتصر آثاره على فئة واحدة من الناس، بل تجاوزتها لتطال شعباً وأمة بكاملها، بكل ما تمثله من تاريخ وحضارة وتراث ومستقبل. ولا ندري في أية خانة من خانات الجرائم الكبرى يمكن إدراج هذه الجريمة، في زمن تعلو فيه الأصوات، وتزعق فيه معظم وسائل الإعلام والدعاية المرئية والمسموعة إذا تعرّض شخص من التابعية الأميركية أو الأوروبية أو الإسرائيلية، إلى محاولة خطف أو اعتداء أو اغتيال من أية جهة كانت. بينما عملية اغتصاب أرض بكاملها وتشريد شعبها وإبادته، لا تستحق في نظر هؤلاء سوى «الفيتو» الدائم على كل شكوى أو احتجاج، أو ما شابه، يصل إلى المنابر الدولية.

مجمل القول، أن مسلسل الإرهاب والمكر الصهيوني، منذ بدايته حتى اليوم، هو بمثابة «فيلم دموي طويل» مع بعض التعديلات في السيناريو و «الأبطال السفاحين»، دون إغفال «لجان التحقيق» بعد كل مجزرة... وكأنما «صناعة المجازر وفبركتها» أصبحت إحدى أكثر الفنون رواجاً لدى الصهيونية و «دولتها العبرية» في فلسطين، وعلماً له أصوله وأبجديته من الألف إلى الياء.

مكتبــة البحــث

المراجع العربية:

١ ـ أحمد بهاء الدين «إسرائيليات». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الخامسة ١٩٧٢.

٢ ـ د. أحمد سعيد نوفل «العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية». شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٣ ـ أرنست باركر «الحروب الصليبية». تعريب الباز العريني. دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. دون تاريخ.

٤ ـ آلن تايلر «تاريخ الحركة الصهيونية». ترجمة بسام أبو غزالة. دار الطليعة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٦٦.

٥ ـ أمين هويدي «حروب عبد الناصر». دار الطليعة. بيروت ١٩٧٧.

٦ ـ إميل توما «جذور القضية الفلسطينية». مركز الأبحاث. بيروت ١٩٧٢. (سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٩٢).

٧ ـ أمين عبد الله محمود «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى». (سلسلة عالم المعرفة ٧٤). الكويت. شباط ١٩٨٤.

٨ ـ إيفان دونيف «الصهيونية بلا قناع». ترجمة فرات الجواهري. دار الفارابي. بيروت ١٩٧٤.

٩ ـ إيليا أبو الروس «اليهودية العالمية وحربها المستمرة على المسيحية». دار الاتحاد. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٦٤.

١٠ ـ بديعة أمين «المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية». بيروت ١٩٧٤.

١١ ـ بوقنطار الحسان «السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧». مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٧.
١٢ ـ بيير ديستريا «من السويس إلى العقبة». ترجمة يوسف مزاحم. الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت ١٩٧٤.
١٣ ـ ج. هـ. جانسن «الصهيونية وإسرائيل وآسيا». ترجمة راشد حميد. مركز الأبحاث. بيروت ١٩٧٢.
١٤ ـ جون ودايفيد كيمشي «الدروب السرّية». ترجمة فلسطين المحتلة. مطابع الكرمل الحديثة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١.
١٥ ـ جورج ماكاي «دولة إسرائيل والصهيونية». ترجمه عن المجرية أسد محمد قاسم.
١٦ ـ حبيب قهوجي «استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة». إصدار مؤسسة الأرض المحتلة للدراسات الفلسطينية. دمشق ١٩٧٨.
١٧ ـ د. حسان حلاق «موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩٠٩)». الدار الجامعية. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٠.
١٨ ـ خالد الحسن «فلسطين وأوروبا: دبلوماسية المواجهة». دار الكلمة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١.
١٩ ـ د. خيرية قاسمية «النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨». مركز الأبحاث. بيروت ١٩٧٣.
٢٠ ـ د. رشاد عبد الله الشامي «الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية» (سلسلة عالم المعرفة ١٠٢). الكويت. حزيران ١٩٨٦.
٢١ ـ رفيق شاكر النتشة «الاستعمار وفلسطين». مطبعة بيت المقدس. عمّان/ الأردن ١٩٨٤.
٢٢ ـ روبير فوريسون وماري بول ميمي «الأكذوبة التاريخية: هل فعلاً قتل ستة ملايين يهودي؟». ترجمة ماجد حلاوي. دار ومكتبة التراث الأدبي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٨.
٢٣ ـ روجيه ديلورم «إني اتّهم». ترجمة نخلة كلاس. دار الجرمق. دمشق ١٩٨٠.
٢٤ ـ روجيه غارودي «فلسطين أرض الرسالات السماوية». ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم. دار طلاس. دمشق ١٩٨٨.
٢٥ ـ روجيه غارودي «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية». دار عطية للنشر. بيروت

١٩٩٦. ترجمة حافظ الجمالي وصيّاح الجهيّم.
٢٦ ـ روجيه غارودي «الإسلام». ترجمة وجيه أسعد. دار عطية للنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٧.
٢٧ ـ روجيه غارودي «نحو حرب دينية: جدل العصر». ترجمة صيّاح الجهيّم. دار عطية للنشر. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٧.
٢٨ ـ ريجينا الشريف «الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي». ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز. (سلسلة عالم المعرفة رقم ٩٦). الكويت ١٩٨٥.
٢٩ ـ زهدي الفاتح «اليهود». دار النفائس. بيروت ١٩٧٢.
٣٠ ـ ستيفن هلبروك «الجذور الطبقية في العقيدة الصهيونية». (المختار من مجلة الدراسات الفلسطينية) بإشراف شاكر مصطفى. الكويت ١٩٧٤.
٣١ ـ سميح القاسم «أضواء على الفكر الصهيوني». دار القدس. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٨.
٣٢ ـ صادق جلال العظم «الصهيونية والصراع الطبقي». دار العودة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٢.
٣٣ ـ د. صالح زهر الدين «المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية». المركز العربي للأبحاث والتوثيق. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥.
٣٤ ـ د. صالح زهر الدين «موسوعة أسرار من التاريخ». الجزء الأول. مؤسسة الرحاب الحديثة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤.
٣٥ ـ صبري جريس «تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩١٧». الجزء الأول. مركز الأبحاث. بيروت ١٩٨١.
٣٦ ـ عبد الحفيظ محارب «هاغاناه، اتسل، ليحي» ـ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ـ مركز الأبحاث. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١.
٣٧ ـ د. علي محافظة «العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية ١٨٤١ ـ ١٨٤٥». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١.
٣٨ ـ غازي السعدي «من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين» (مجازر وممارسات ١٩٣٦ ـ ١٩٨٣). دار الجليل للنشر. عمّان/ الأردن (الجزء الثاني). الطبعة الأولى ١٩٨٥.
٣٩ ـ فرانس جوزف شيدل «أسطورة إسرائيل».

٤٠ ـ قاسم حسن «العرب والمشكلة اليهودية». بيروت ١٩٦٩.
٤١ ـ كريستوفر سايكس «مفارق الطرق إلى إسرائيل». تعريب وتعليق خيري حمّاد. دار الكاتب العربي. بيروت ١٩٦٦.
٤٢ ـ محمد حسنين هيكل «قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة». شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٧.
٤٣ ـ د. محمود عباس «العلاقات السريّة بين النازية والصهيونية». دار ابن رشد. عمّان/ الأردن ١٩٨٤.
٤٤ ـ محمد نمر المدني «هل أحرق اليهود في أفران الغاز؟». منشورات الدار الحديثة. مطابع دار العلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٩٦.
٤٥ ـ «الموسوعة السياسية» بإشراف د. عبد الوهاب كيالي وكامل زهيري. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٤.
٤٦ ـ «موسوعة السياسة». الجزء الرابع. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٦.
٤٧ ـ ناحوم غولدمان «سيرة حياة ناحوم غولدمان». برلين ١٩٧٠.
٤٨ ـ د. نظام عباسي «العلاقات الصهيونية ـ النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي» (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥). منشورات شركة كاظمة. الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٤.
٤٩ ـ يوري إيفانوف «الصهيونية... حذار». ترجمة ماهر عسل. دار الكاتب العربي. القاهرة ١٩٦٥.

المراجع الأجنبية:

1 - E. Ben Elissar «La diplomatie du III Reich et les Juifs» (1933 - 1939). Paris. Ed. Julliard 1969.

ـ الياهو بن أليسار «دبلوماسية الرايخ الثالث واليهود» (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩).

باريس. منشورات جوليار ١٩٦٩.

2 - «Le Monde» (France), Le 13/1/66 et 8/6/1961.

ـ جريدة «لوموند» (الفرنسية) بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٦٦ و ٨/ ٦/ ١٩٦١.

3 - «TIMES» (LONDON), lE 1/12/1996.

ـ جريدة «التايمز» (اللندنية) في ١/ ١٢/ ١٩٩٦.

٤ ـ جريدة «الديلي تلغراف» (البريطانية) في ٢/ ١٢/ ١٩٩٦.

٥ ـ مجلة (داي زايت) «الالمانية». في ٢/ ٤/ ١٩٩٧.

٦ ـ صحيفة «نايشون ريفيو» في ٢١ حزيران ١٩٧٩.

7 - André CHcuraque «L'Etat d'Israel». Paris. P. U.F. 1956.

8 - Guy Mollet, «Bilan et perspectives socialistes», Paris, Ed. Plon 1958.

9 - Charles De Gaulle, «Mémoires D'Espoir: Le renouveau 1958 - 1962». Paris, Ed. Plon 1969.

10 - Henri Azeau, «Le Piège de Suez (5 Nov. 1956), Paris, R. Laffont 1964.

11 - Cyrus Sulzburger, «Les derniers des géants» (1954 - 1963). Paris, Ed. Albin Michel 1972.

12 - Jacob Tsur, «Prelude à Suez». Paris. Presse de la cité, 1968.

13 - Jean Raymond Tournoux, «La Tragédie du général». Paris.

14 - David Lazare, «L'opinion Française et la maissance de L'Etat d'Israel», Ed. Claimann Lévy 1972.

15 - Charles De Gaulle, «Discours et messages vers le terme 1966 - 1969». Paris. Ed. Plon 1970. Tome XIV.

16 - Claude Clement, «Israel et la Cinquième rèpublique», Paris, Ed. Olivier Orban 1978.

17 - Franz Kolber, «The Vision was there» (London 1956).

18 - L - Woff, «Notes on the diplomatic History of the Jewish question» (London 1919).

19 - Las Casas (ed.), Memoires (de Napoléon). Paris 1823.
20 - Michel Bar Zohar, «Les relations entre la France et Israel» (1948 - 1961). Paris 1963.
21 - Jacob Tsur, «La révolte Juive". Paris, Ed. Plon 1970.
22 - Michel Bar Zohar, «Ben Gourion, Le Prophète armé». Paris, Fayard 1966.
23 - Michel Fichet, «La mécessaire Politique arabe du Général De Gaulle». Pensée nationale, N. 24. (Septembre - Octobre 1979).
24 - Moses Hess, «Rome and Jerusalem» (N. Y. 1945).
25 - Nahum Sokolow, «History of Zionism», (N. Y. 1964).
26 - P. Wajsman et R. F. Teissedre, «Nos Policiens: Face au Conflit Israelo - Arabe", Paris, Ed. Fayard 1969.
27 - Salo Baron, «A Social and Religious History of the Jews». (New York 1937. Volume 2).
28 - Samy Cohen, «De Gaulle, Les Gaullistes et Israel", Paris, Ed. Alain Moreau 1974.
29 - Shimon Peres, «David et sa Fronde», Paris Ed. Stock 1970.
30 - Sylvia Crosbie, «A Tacit Alliance: France and Israel From Suez to the six Day War», New Jersey, Princeton 1974.
31 - W. Sombart, «Jews and Modern Capitalism", (New York 1939).
32 - Yahia Fares, Zionist Relation With Nazi-Germany, Beirut 1978.

الصحف والدوريات:

١ ـ جريدة «الديار» (اللبنانية). (شهر ك ١٩٩٨/٢ أثناء محاكمة غارودي).

٢ ـ جريدة «السفير» (اللبنانية) في ١٩٩٧/٨/٢٧. ومعظم أعداد شهر ك ١٩٩٨/٢.

٣ ـ جريدة «النهار» (اللبنانية) (شهر ك ١٩٩٨/٢. أثناء محاكمة غارودي).

٤ ـ جريدة «الحياة» (اللندنية) (شهر ك ١٩٩٨/٢ أثناء محاكمة غارودي) و ٩٦/٧/٢.

٥ ـ جريدة «تشرين» (السورية) (شهر ك ١٩٩٨/٢ أثناء محاكمة غارودي). و ٢٤ حزيران ١٩٩٦.

٦ ـ جريدة «البعث» (السورية) ١٩٩٨/١/١٣.

٧ ـ مجلة «فلسطين الثورة» العدد ٣٣٦ و ٧١٨ و ٧٢٠.

٨ ـ مجلة «شؤون فلسطينية». العدد ٣١. سنة ١٩٧٥. والعدد ٧٨. سنة ١٩٧٨.

٩ ـ مجلة «شؤون عربية». العدد ٤٠. شهر ك ١٩٨٤/١.

١٠ ـ مجلة «المدار» (السوفياتية). العدد ٢٦٠ و ٢٦٥ (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥).

١١ ـ جريدة «الأهرام» (المصرية) في ١٩٣٧/٩/٢٤.

١٢ ـ مجلة «العربي» (الكويتية). العدد ٣٦٠. في ت ١٩٨٨/٢.

١٣ ـ جريدة «الشرق» (اللبنانية). في ١٩٩٦/٥/١٦.

الفهـرس

هذا الكتاب

«الخلفية التاريخية لمحاكمة روجيه غارودي» كتاب تاريخي سياسي فكري، ذو طابع أكاديمي علمي، يتناول محاكمة روجيه غارودي من قبل القضاء الفرنسي، على ضوء الجذور التاريخية والأسس الفكرية والسياسية للصهيونية المسيحية في فرنسا، وكذلك حقيقة التحالف السرّي النازي ـ الصهيوني قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، وما نتج بالتالي عن هذا التحالف السرّي من معاهدات واتفاقات بين هتلر وقيادته النازية من جهة، وزعماء الوكالة اليهودية من جهة أخرى، تحاول الحركة الصهيونية التنكّر لها، وعدم الاعتراف بها، في محاولة لتحميل هتلر والنازية مسؤولية خرافة «إبادة اليهود الالمان» في المانيا، وتحميل أوروبا «عقدة ذنب» تجاه اليهود تجبرها على أن تدفع ثمنها غالياً وفق «عملية احتيال» هي من أكبر العمليات الاحتيالية في التاريخ.

كما تمثل هذه المحاكمة أيضاً محاكمة لـ «قضية الفكر» و «محنة الفكر» في أواخر هذا القرن، وخصوصاً في بلد كفرنسا، يعتبر «أباً» و «أماً» في الحرية وفي الدفاع عن شرعة حقوق الإنسان والديموقراطية والعدالة.

كتاب جديد، لا غنى عنه، للباحث والمفكر والسياسي والقانوني والمؤرخ وللقارىء أيضاً، كما للمكتبة العربية التي تفتقر لأمثاله.